6 سنوات على انفجار مرفأ بيروت

مع مرور ستّ سنوات على انفجار مرفأ بيروت، يأمل الأهالي تحقق العدالة وصدور القرار الاتهامي قبيل انتهاء 2026. **[5.4]**

قضايا

يتناول تقدير موقف للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات **الانتخابات التشريعية الفلسطينية** في نوفمبر المقبل. **[20]**

اللاجئون السودانيون في أوغندا منهكون

يعاني اللاجئون السودانيون الذين يعيشون في مخيمات أوغندا الإنهاك جراء الجوع وانتشار الأمراض بعدما استنزف النزوح كل ما يملكون. **[19.18]**

الثلاثاء **4** اغسطس/ آب 2026 م 21 صفر 1448 هـ □ العدد 4355 السنة الثانية عشرة

Tuesday **4** August 2026

العربي الجديد

www.alaraby.co.uk

يوميّة سياسيّة شاملة تصدر من لندن

تسوية وشيكة بشأن هرمز لتفادي عودة التصعيد

- بقائي: نعمل بالتشاور مع عُمان على تحديد مسار مؤقت يتيح سلامة الملاحة في مضيق هرمز
- الخارجية الإيرانية: لا نجري حالياً مفاوضات مع واشنطن ولا نعتزم إرسال أو استقبال وفود
- ترامب يتّهم القيادة الإيرانية بأنها مخادعة... والجيش الأميركي يبحث عن أفكار «إبداعية» لمعاقبتها
- وزير الخارجية الباكستاني يدعو عراقجي إلى زيارة إسلام أباد بأقرب وقت

التفاصيل صفحة **3.2**

في العدد

سياسة

نيجيرفان البارزاني في دمشق... بحث مستقبل العلاقة مع الأكراد **07**

هل تخلت روسيا عن حلفائها في أميركا اللاتينية؟ **08**

اقتصاد

انهيار أوروبا تتبخر... الجفاف يهدد النمو الاقتصادي **12**

ميديا

ترند سيلفي الطفل... من التسليع التجاري إلى الاستثمار السياسي

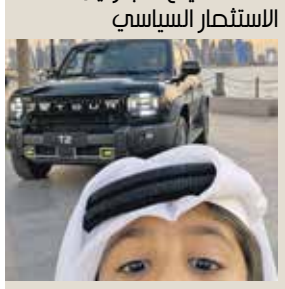

21

ثقافة

رواية تقرير إلى الهدهد لشعيب حليفي تحتفي بالذاكرة النسائية **24**

كتب

إيلان بابيه يفكك جذور «اللوبي الصهيوني على ضفتي المحيط الأطلسي» **26**

رياضة

خريطة المدربين في الدوري القطري [2/1] **28**

اقتصاد الخليج يدفع فواتير الحرب

بعد خمسة أشهر على اندلاع الحرب الأميركية الإيرانية، تزداد الضغوط على اقتصادات الخليج مع انكماش الناتج المحلي وتأثر مشاريع كبرى، وارتفاع تكلفة المعيشة.

10

في أحد أسواق دبي، 23 يوليو 2026 (بنيامين كريمل/ Getty)

الحدث

ملادينوف يتجنب انتقاد إسرائيل ويطالبها بوقف النار في غزّة

غزة ـ **العربي الجديد**

طالب الممثل الأعلى لـ«مجلس السلام» الخاص بغزّة، نيكولاي ملادينوف، أمس الاثنين، من رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو، وقف إطلاق النار في قطاع غزة، لإنجاح خطة الرئيس الأميركي دونالد ترامب، بعد موافقة حركة حماس على خريطة طريق المرحلة الثانية من اتفاق غزّة، تتضمن آلية لنزع سلاحها. وبينما ذكرت القناة 12 الإسرائيلية أن اللقاء بين الطرفين، والذي حضره أيضاً مستشار المجلس آري لايتستون كان «صعباً»، ذكر مكتب نتنياهو على إثره أن «إسرائيل لن تنسحب من الخط الحالي في غزة، وستواصل إحباط أي تهديد لمواطنينا وجنودنا». وكانت حكومة نتنياهو قد استبقت وصول ملادينوف إلى الأراضي المحتلة، بإبداء تشكيكها مجدداً باتفاق مجلس السلام مع «حماس». وقال المتحدث باسم مكتب نتنياهو دورون سبيلمان، إن «إسرائيل أبلغت ملاحظاتها ومخاوفها بشأن الإطار المقترح»، مضيفاً أن «الصيغة التي نُشرت لا تعكس مواقفها». وأضاف أن أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية خلصت إلى أن «حماس» أعادت تسليح نفسها وتجنيد عناصر منذ وقف النار، زاعماً أن تصرفاتها تظهر أنها تستعد لتنفيذ «مجازر أخرى على غرار 7 أكتوبر/ تشرين الأول 2023». في غضون ذلك، كشفت هيئة البث الرسمية الإسرائيلية (كان 11)، وإذاعتها، مساء أول من أمس، وأمس الاثنين، نقلاً عما قالت إنها وثيقة اطلعت عليها، أن «مجلس السلام» تعهد أمام إسرائيل بالعمل على إيجاد دول حول العالم تستقبل طلّاباً ومرضى من القطاع، لافتة إلى أن ذلك «يخلق نوعاً من الهجرة الطوعية، وإن لم تكن على النطاق الذي خطّطت له إسرائيل». وبعد يوم دموي في القطاع أدى إلى سقوط 18 شهيداً، كتب ملادينوف على «إكس»، مساء الأحد: «أدّى يومان من الضربات الجوية في غزة إلى مقتل مدنيين وتدمير معدات طبية يعتمد عليها الناس. جاء ذلك بعد جهود مجلس السلام والوسطاء، لدفع الفصائل الفلسطينية للموافقة على خريطة طريق لتطبيق خطة ترامب كاملة وتسليم (السلطة) إلى حكم مدني ونزع السلاح»، في وقت تجاهل فيه ذكر إسرائيل أو توجيه أي انتقاد مباشر لها.

ملادينوف في دافوس، يناير 2026 (فابريس كوفريني/ فرانس برس)

[التفاصيل ص. **7.6**]

للحديث تتمة...

ترامب والعبث المنظم

صدام الكماني

قد نرى في تصريحات الرئيس الأميركي دونالد ترامب خلال الأسبوعين الماضيين من الحرب على إيران، وخصوصاً منذ موجة التصعيد الأخيرة في 7 يوليو/تموز الماضي، شيئاً من العبثية والتخبط، لكن إذا ما دققنا وتفحصنا هذه التصريحات ونتائجها التي يسعى إليها رجل البيت الأبيض، فسنلاحظ أنه عبث يكشف عن نمط مدروس يمكن تسميته «العبث المنظم». لا يعكس ما يقوم به ترامب مجرد انفعالات لحظية، بل يمثل استراتيجية متعمدة، كما هو واضح، تهدف إلى توجيه رسائل سياسية داخلياً وخارجياً، وأيضاً لا شك تحقيق مكاسب اقتصادية، عبر استغلال منصبه على رأس البيت الأبيض للتلاعب بأسواق الأسهم والنفط وجني ثروة هائلة مما نراه نحن عبثاً.

يعي ترامب ما هي انعكاسات أن يصرح عبر منصته تروث سوشال، التي بالمناسبة قرر جني الأرباح منها أيضاً عبر إتاحة الوصول السريع إلى منشوراته بـ100 ألف دولار في الشهر، بمحو حضارة كاملة في ليلة، أو ضرب منشآت الطاقة والجسور في إيران في سياق تهديداته المتكررة، أو حتى تنفيذ هجوم عنيف وربطه بالحرب العالمية الثانية، المقصد هنا أن الرجل يعي ارتدادات كل ذلك، ولأنه عبث منظم، فيذهب بعد ساعات للتراجع عن كل تلك القوة الهائلة التي لوح بها، ويعلن عن اختراقات دبلوماسية هنا أو اتفاق يلوح في الأفق هناك، وهو ما لم يحدث حتى الآن.

في المحصلة، هذا التناقض في تصريحات الرجل لم يكن عشوائياً، بل جاء وفق تسلسل زمني دقيق، وسياسة استخدم فيها التهديدات القصوى أداة مدرّة للربح في اتجاهين، اقتصادي عبر التلاعب بالأسواق في الداخل وجني المليارات، حيث تحولت تصريحات الرئيس الأميركي إلى محفز مباشر لتقلبات هائلة في أسواق المال والطاقة، مما أتاح لأقطاب الاستثمار المرتبطين بدوائر السلطة وأيضاً عائلته، جني مليارات الدولارات في عملية دقيقة ومنظمة، وأيضاً جانب سياسي عبر إجبار طهران على الجلوس إلى طاولة المفاوضات وتقديم تنازلات.

سياسة العبث هذه، يستغلها ترامب أيضاً في الدعاية الانتخابية مع اقتراب انتخابات التجديد النصفي في نوفمبر/تشرين الثاني المقبل، وتراجع نسب تأييده بسبب الحرب، لذلك يسعى الرجل إلى إظهار القوة والحزم أمام قاعدته الانتخابية، لكن إلى أين يمكن أن تودي هذه السياسة بترامب ومستقبله السياسي؟

الحدث

في موازاة نفي طهران إجراء مفاوضات مع واشنطن راهناً، كان البارز الكشف عن تقدم في المحادثات مع مسقط للتوصل إلى تسوية حول مضيق هرمز، تكون مدخلاً لتفادي عودة التصعيد بعدما كان المضيق أبرز نقاط الخلاف وأسباب الحرب

وسط طهران، 3 أغسطس 2026 (عصا كيناري/ فرانس برس)

تسوية وشيكة بشأن هرمز لتفادي التصعيد

طهران تنفي إجراء مفاوضات حالياً وترامب يتهم القيادة الإيرانية بالمراوغة

طهران ـ صابر غل عنبري
واشنطن ـ العربي الجديد

على الرغم من نفي طهران رسمياً إجراء أي مفاوضات مع واشنطن في الفترة الراهنة، بعد إعلان الرئيس الأميركي دونالد ترامب عن مفاوضات كان يُفترض أن تبدأ أمس الاثنين، وفق قوله، إلا أن اللافت كان الحديث عن تسوية قريبة بين إيران وسلطنة عُمان بشأن مسار جديد في مضيق هرمز لضمان سلامة الملاحة فيه، علماً أن الهجمات الإيرانية على السفن في المضيق كانت من أبرز الأسباب التي دفعت الولايات المتحدة لتجديد هجماتها الشهر الماضي بما كاد أن يؤدي إلى موت مذكرة تفاهم إسلام آباد وعودة الحرب بشكل عنيف بين الطرفين. لكن هذا التقدم لا يلغي استمرار التوترات بين الطرفين، فطهران لا تزال تحذر من أن «النار» قابلة للانتشار، فيما الجيش الأميركي يبحث عن أفكار «إبداعية وغير تقليدية» لمعاقبة إيران وزيادة الضغط عليها.

وبعد إعلان ترامب السبت العدول عن تنفيذ ضربات واسعة على إيران لإفساح المجال أمام الدبلوماسية، مشترطاً التوصل إلى اتفاق سريع يشمل «فتح مضيق هرمز بصورة آنية وتامة وكاملة ووضع حد لتهديد إيران النووي»، ثم قوله للصحافيين الأحد «ما نقوم به الآن هو التحدث معهم في إطار مفاوضات»، معلناً أنها «ستبدأ غداً (الاثنين) بعد الظهر». نفت طهران وجود مفاوضات حالياً، وقال المتحدث باسم الخارجية الإيرانية إسماعيل بقائي، إن إيران لا تجري «حالياً» أي مفاوضات مع واشنطن، ولا تعتزم إرسال أو استقبال وفود لهذا الغرض، مشدداً على أن «ما دام إخلال الولايات المتحدة بتعهداتها مستمراً، فإن وضع مضيق هرمز لن يتغير».

وأعلن بقائي، خلال مؤتمره الصحافي الأسبوعي أمس، أن المسار الدبلوماسي لا يزال مستمراً، وإن هناك مفاوضات «جدية» مع سلطنة عمان تتركز على التوصل إلى تفاهم بشأن مسار جديد في مضيق هرمز يضمن سلامة الملاحة فيه، وأوضح أن المفاوضات مع مسقط تشهد تقدماً، وأنها «جيدة» حيث جرى تبادل الخطط ومناقشتها. وأضاف أن هذا المسار واحد ويشمل ممرات للدخول والخروج، موضحاً أن إيران تسعى، في أقرب فرصة وبالتشاور والتعاون مع سلطنة عمان، إلى تحديد مسار سيكون بطبيعته مؤقتاً، بما يتيح ضمان سلامة الملاحة في مضيق هرمز. وأشار إلى أن هذه المفاوضات ثنائية بين الدولتين الساحليتين، مضيفاً أن أطرافاً أخرى قد تؤدي «دوراً بنّاءً أو معرقلاً» في هذه العملية، إلا أن القضية تتعلق بإيران وسلطنة عمان فحسب، أما ما سيجري في المرحلة اللاحقة مع واشنطن فسيكون رهناً بالقرارات التي ستتخذ لاحقاً. وأكد أن التوصل إلى تفاهم بشأن مسار العبور وضمان سلامة الملاحة في مضيق هرمز «يمثل شرطاً ضرورياً لإعادة فتح المضيق، لكنه ليس الشرط الكافي». وأضاف أن المضيق لم يغلق بسبب خلاف بين إيران وسلطنة عمان، وإنما تأثر نتيجة «العدوان العسكري الأميركي والكيان الصهيوني» الذي وقع في 28 فبراير/شباط الماضي. ورداً على سؤال بشأن ما إذا كانت الصين تؤدي حالياً دور الوساطة، قال بقائي إنه لم تتم إضافة أي وسيط جديد، بما في ذلك الصين، مشيراً إلى أن باكستان تتولى الوساطة في القضايا المرتبطة بإيران والولايات المتحدة، فيما تقدّم قطر المساعدة عند الحاجة. وأضاف أن إيران ترتبط بعلاقات ودية للغاية وتعاون وثيق مع الصين في مختلف المجالات ذات الاهتمام المشترك، وأن بكين تشاطر طهران القلق إزاء ما وصفه بالأحادية الأميركية «الهدامة والعدوانية». وأوضح أن الصين تشعر بالقلق من تصاعد التوتر وانعدام الأمن في المنطقة، ولذلك يسعى المسؤولون الصينيون إلى توظيف إمكاناتهم للمساعدة في الحيلولة دون تفاقم الأوضاع. وأضاف أن الصين، شأنها شأن عدد من الدول الأخرى، تقدّم المساعدة، لكن ذلك لا يعني، بالمعنى الدقيق، أنها أصبحت وسيطاً جديداً. وقال المتحدث باسم الخارجية الإيرانية: «لم يخيروننا بين الحرب والسلام، فالولايات المتحدة لم تهاجمنا سعياً إلى السلام»، مؤكدا أن إيران تخوض حرباً حقيقية، وأن ظروف الحرب تفرض الالتزام بمتطلباتها. وأضاف أن «النار التي أشعلوها ضد إيران قابلة للانتشار، وكل ما يحدث في المنطقة وخارجها تتحمل الولايات المتحدة مسؤوليته حصراً».

وكان وزير الخارجية الإيراني عباس عراقجي، قد أكد أمس الأول الأحد، أن المفاوضات بين بلاده وسلطنة عمان حول مضيق هرمز في مراحلها الأخيرة وقيد الإتمام. وجاءت هذه التصريحات لعراقجي وفق وكالة «إيسنا» الإيرانية في جلسة الحكومة الإيرانية، حيث قدم فيها تقريراً عن آخر مستجدات المباحثات بين طهران ومسقط.

في المقابل، كتب ترامب على منصته تروث سوشال مساء أمس: «القيادة الإيرانية مخادعة بشكل لا يُصدق! يطلبون اجتماعاً، بل قد يقول البعض «يتوسلون»، ثم تبدأ المحادثات، مع تحديد مواعيد لمزيد منها في المستقبل القريب، ثم يقولون، بكل فخر واعتزاز، إنهم لا يُجرون أي مناقشات، ولا يُناقش أي شيء». وإنهم يتعاملون فقط مع «عُمان». ثم يُطلقون ثرثرتهم المعتادة قائلين إن مضيق هرمز سيُدار بقوة من قِبلهم، بينما هو بالفعل تحت سيطرة البحرية الأميركية بالكامل و«حصارنا» أو كما يُسميه البعض «جدار الولايات المتحدة الفولاذي»!». وتابع: «لا شيء يصل إلى إيران، إلا إذا أردنا ذلك، ولن يصل شيء»، إلا إذا تم التوصل إلى اتفاق، أو استسلام كامل. سواء أرادت إيران الاعتراف بذلك أم لا، فنحن في الواقع نتحدث عن حل لمشكلة تسببت بها لعقود. الأمر بسيط للغاية، إيران لن تمتلك أبداً سلاحاً نووياً».

من جهته، قال الرئيس الإيراني مسعود بزشكيان أمس الاثنين خلال ندوة لوزارة الصحة إن بلاده لا تسعى لتوسيع التوتر في المنطقة لكنها ستدافع بقوة عن أمنها ومصالحها القومية ووحدة أراضيها، وفق ما أوردت وكالة «إيسنا» الإيرانية. وأضاف بزشكيان أن «الأعداء يحاولون الإخلال بعملية التقدم في البلاد». في هذا الوقت، أفادت الخارجية الباكستانية أمس أن وزير الخارجية محمد إسحاق دار تحدث أمس مع وزير الخارجية الإيراني عباس عراقجي، وتبادلا وجهات النظر حول التطورات الإقليمية والدولية، ودعاه لزيارة باكستان في أقرب وقت ممكن. لكن وكالة رويترز كانت قد نقلت في وقت سابق أمس عن مصدر إيراني كبير قوله إنه لا توجد محادثات مخطط لها، وإن عراقجي لن يكون متفرغاً على الأقل حتى نهاية الأسبوع. كما أجرى عراقجي أمس اتصالاً هاتفياً مع وزير الخارجية العماني بدر البوسعيدي، بحثا خلاله آخر التطورات الإقليمية وتبادلا وجهات النظر بشأنها، وفق بيان الخارجية الإيرانية.

> بقائي: المفاوضات مع مسقط تشهد تقدماً، وجرى تبادل الخطط ومناقشتها

وكان عراقجي قد بحث أمس مع نظيره العراقي فؤاد حسين، التطورات في مضيق هرمز والجهود الجارية لإعادة فتحه، وانعكاسات ذلك على أمن الملاحة والاستقرار الإقليمي. وقالت الخارجية العراقية في بيان إن الجانبين ناقشا خلال اتصال هاتفي آخر المستجدات في مضيق هرمز خلال اليومين الماضيين، وتداعياتها على حركة الملاحة البحرية والاستقرار في المنطقة. ورحب حسين بالعودة إلى مسار الحوار والدبلوماسية بوصفهما السبيل الأمثل لتسوية الخلافات، مؤكدا أن العراق يتابع التطورات عن كثب، ويأمل في التوصل إلى تفاهمات تعيد فتح المضيق في أقرب وقت، بما يحفظ أمن المنطقة واستقرار الاقتصاد العالمي.

على الجانب الأميركي، كشفت شبكة «سي أن أن» الأميركية، أمس الاثنين، أنّ الجيش الأميركي كان قد طلب من محللين عسكريين وجنود أفكاراً «إبداعية وغير تقليدية» لمعاقبة إيران وزيادة الضغط عليها، ما يعكس إحباطاً من محدودية تأثير حملات القصف اليومية خلال التصعيد الأخير. ونقلت الشبكة عن مصدر مطلع، أن ضابطا في فرع الاستخبارات بالقيادة المركزية الأميركية (سنتكوم) كتب في رسالة أُرسلت يوم الأربعاء الماضي إلى مجموعةٍ واسعة من المحللين العسكريين: «نبحث عن طرق جديدة وميتكرة وغير تقليدية للضغط على إيران ومعاقبتها». ووصف مسؤولون عسكريون هذا الاستفسار بأنه غير معتاد عبر البريد الإلكتروني، فيما اعتبرته الشبكة مؤشراً على محدودية الخيارات المتاحة أمام ترامب لإجبار إيران على قبول اتفاق بشروطه. وأضافت الشبكة نقلاً عن مصدر ثان أن القيادة المركزية تدرس جميع الخيارات، مُقرّةً بحاجتها إلى إعادة تقييم الاستراتيجية. وأفادت «سي أن أن» بأن كلاً من وكالة الاستخبارات المركزية ووكالة استخبارات الدفاع قد خلصتا أخيرا إلى أن نوع القصف الذي تنفذه الولايات المتحدة من غير المرجح أن يغير الموقف التفاوضي الإيراني.

وكانت وسائل إعلام أميركية قد ذكرت في وقت سابق أن واشنطن كانت تدرس شن هجمات مكثفة على إيران تستهدف خصوصا بنى تحتية للطاقة. وقالت شبكة «سي بي إس نيوز» إن الولايات المتحدة وإسرائيل تخططان لاستهداف مصاف للنفط ومحطات لتوليد الطاقة في أول هجوم مشترك منذ شهرين. كما هدد وزير الأمن الإسرائيلي يسرائيل كاتس، الأحد، بأنه إذا هاجمت إيران، بلاده، فسوف تتلقى «ضربة قاصمة». وقال في مقابلة مع القناة 14 الإسرائيلية، مساء الأحد، إنه «إذا هاجمت إيران إسرائيل فسوف تتلقى ضربة قاصمة، وهي تعرف ذلك الأمر». وزعم أن «الإعلام يحاول إخفاء إنجازاتنا ونحن نعرضها للجمهور». واعتبر أن من بين تلك النجاحات اغتيال المرشد الأعلى الإيراني الراحل علي خامنئي، وقادة إيرانيين آخرين. ميدانياً، وقع انفجار قرب ناقلة نفط في مضيق هرمز بحسب ما أفادت هيئة عمليات التجارة البحرية البريطانية (UKMTO) ليل الأحد ـ الاثنين، مؤكدة عدم وقوع إصابات.

تسريع إنتاج مكونات الصواريخ الاعتراضية

قالت وزارة الحرب الأميركية (البنتاغون) أمس الاثنين إنها وقعت اتفاقية إطارية مع شركتي لوكهيد مارتن ونورثروب غرومان لزيادة الطاقة الإنتاجية لمكونات أنظمة باتريوت وثاد الاعتراضية، وبضغط مفاوضو البنتاغون على الشركات المتعاقدة لتسريع وتيرة تنفيذ اتفاقيات الإنتاج المبدئية التي تم التوصل إليها في وقت سابق من هذا العام لزيادة إنتاج الصواريخ. واعلنت الوزارة أن الاتفاقية الإطارية ستتيح زيادة إنتاج صواريخ باتريوت لثلاثة أمثال، وأنظمة ثاد لأربعة أمثال.

خاص

تحفظات مصرية على الانخراط في التحالف البحري السعودي

القاهرة ـ احمد سالم

أبدت مصر تحفظات على الانضمام فعلياً إلى التحالف البحري متعدد الجنسيات الذي أعلنت السعودية عن تشكيله، رغم مساع سعودية مكثفة لإقناع القاهرة بالمشاركة، بحسب مّا كشفه مصدر مصري مطلع لـ«العربي الجديد». وقال المصدر إن اتصالات جرت خلال الأيام الماضية بين مسؤولين من البلدين لبحث طبيعة التحالف وأهدافه وآليات المشاركة فيه، إلا أن القاهرة أبلغت الجانب السعودي بموقفها القائم على عدم الانخراط في أي عمليات عسكرية خارج الحدود لا ترتبط بشكل مباشر بأمنها القومي.

وأوضح المصدر أن الموقف المصري يستند إلى «عقيدة راسخة» في السياسة الخارجية المصرية تقوم على تجنّب التورط في تحالفات أو عمليات عسكرية خارجية قد تؤدي إلى توسيع دائرة الصراع في المنطقة، مشيراً إلى أن القاهرة ترى أن الأولوية يجب أن تظل للحلول السياسية والدبلوماسية، خصوصاً في ظل التعقيدات الإقليمية الحالية. وأضاف أن أحد الاعتبارات الرئيسية وراء التحفظ المصري يتمثل في احتفاظ القاهرة بقنوات اتصال وعلاقات مع مختلف الأطراف الفاعلة في الأزمة، وهو ما يمنحها مساحة للتحرك الدبلوماسي والوساطة، ويجعلها حريصة على عدم اتخاذ خطوات قد تُفسر باعتبارها انحيازاً لطرف على حساب آخر أو تؤثر في قدرتها على لعب أدوار الوساطة مستقبلاً. وبحسب المصدر، فإن المسؤولين المصريين أكدوا خلال المشاورات مع الجانب السعودي أن القاهرة تدعم أمن منطقة البحر الأحمر واستقرارها وحرية الملاحة الدولية، لكنها تفضّل تحقيق ذلك عبر التنسيق السياسي والأمني وتبادل المعلومات، وليس من خلال الانخراط في عمليات عسكرية قد تفضي إلى مواجهات مباشرة مع أطراف إقليمية.

> القاهرة ترى أن الأولوية يجب أن تظل للحلول السياسية والدبلوماسية

ونقلت مواقع صحافية تديرها وتملكها شركات تابعة للأجهزة السيادية، أمس الاثنين، عن مصدر وصفته بـ«المطلع» تأكيده أن مسألة مشاركة مصر في تحالف بحري متعدد الجنسيات يهدف إلى حماية الملاحة في الممرات البحرية وتأمين حركة التجارة العالمية، لا تزال قيد الدراسة والتقييم، في إطار استكمال مراجعة مختلف الجوانب القانونية والدستورية ذات الصلة. وأوضح المصدر أن الجهات المعنية تواصل استيفاء الإجراءات اللازمة وفقاً للأطر الدستورية والقانونية المنظمة، مع الأخذ في الاعتبار أهمية الحصول على موافقة مجلس النواب قبل اتخاذ أي قرار نهائي بشأن المشاركة. وأشار إلى أن عملية التقييم تراعي مختلف الأبعاد القانونية والدستورية، بما يضمن توافق أي خطوة مستقبلية مع أحكام الدستور والقوانين المصرية، وبما يحفظ المصالح الوطنية ويلبي الالتزامات المؤسسية ذات الصلة.

وفي السياق، قال مساعد وزير الخارجية المصري الأسبق، معصوم مرزوق، إن فكرة تشكيل تحالف أمني إقليمي تمثل من الناحية الاستراتيجية خطوة سليمة وتسير في الاتجاه الصحيح، إلا أنها تحتاج إلى مزيد من الوضوح فيما يتعلق بأهدافها، وطبيعة المخاطر التي تستهدف مواجهتها، والأدوار المحددة لكل دولة مشاركة فيه. وأضاف مرزوق، في تصريحات لـ«العربي الجديد»، أن أول ما يثير التساؤل هو ما إذا كانت جميع أبعاد هذه الخطوة قد خضعت للدراسة الكاملة، موضحاً أن أي تحالف من هذا النوع يجب أن يحدد بصورة واضحة دور كل طرف من الأطراف التي أعلن عن مشاركتها وواجباته، إلى جانب تحديد حجم المخاطر التي يجري تشكيل التحالف لمواجهتها ونوعها. وأشار إلى أن الإعلان عن التحالف لم يوضح بصورة كافية طبيعة التهديدات التي يسعى للتعامل معها أو الحقوق التي يهدف إلى الدفاع عنها، وهو ما يجعل هناك حاجة إلى تطوير الفكرة وتحويلها إلى إطار أمني متكامل، وليس مجرد تحالف بحري. وأوضح مرزوق، الذي خدم بصفة ضابط سابق بالقوات المسلحة المصرية، أنه سبق أن دعا في العديد من كتاباته إلى إنشاء نظام أمني إقليمي في الشرق الأوسط، لمواجهة المخاطر التي يمثلها الكيان الإسرائيلي باعتباره تهديداً حالياً ومستقبلياً لدول المنطقة كافة، وليس للدول العربية فقط.

وأكد أن وجود تهديد واضح ومحدد يستوجب، في المقابل، إقامة تحالف قادر على تحقيق توازن في المنطقة، لافتاً إلى أن غياب هذا التوازن يترك إسرائيل من دون أي قيود، بينما قد يؤدي الإعلان الجاد عن تحالف إقليمي إلى تحقيق قدر من السلام والأمن، لأن الطرف العدّي قد يجد في تماسك الدول المشاركة ما يردعه عن مواصلة سياساته التي تهدد أمن المنطقة بأكملها. وحول عدم إعلان الإمارات مشاركتها في التحالف، إلى جانب الحديث عن الدور المصري المحتمل، قال مرزوق إنه لا يمتلك معلومات من داخل الحكومة المصرية بشأن هذا الملف، ولذلك فإن حديثه يعبّر عن رأيه الشخصي، الذي يستند إلى قناعة راسخة بضرورة العمل الجماعي في إطار أمني يحمي مصالح دول المنطقة. وشدد على أن مصر يجب أن تشارك في هذا التحالف، وأن تسهم في تصحيح بنيته إذا كان الإعلان عنه قد جاء بصورة غير مكتملة أو غير دقيقة، موضحاً أن وجود القاهرة داخل هذا الإطار سيمكّنها من إعادة صياغة توازناته وفهم آلياته، باعتبارها طرفاً فاعلاً ومؤثراً في المنطقة.

وزيرا خارجية مصر والسعودية في سلوفينيا، 6 فبراير 2026 (Getty)

شرق ▼ غرب

محمود عباس: الانتخابات الفلسطينية في موعدها

شدّد الرئيس الفلسطيني محمود عباس (الصورة)، أمس الاثنين، على أن الانتخابات التشريعية ستُجرى بموعدها المحدد في 28 نوفمبر/ تشرين الثاني المقبل، باعتبارها «استحقاقاً وطنياً وديمقراطياً». وجاء ذلك خلال لقائه في مقر الرئاسة بمدينة رام الله رئيس لجنة الانتخابات المركزية رامي الحمد الله.

(الأناضول)

اعتداءات للاحتلال ومستوطنيه في الضفة

هدمت قوات الاحتلال الإسرائيلي، أمس الاثنين، منزلاً ومنشآت وأخطرت بهدم أخرى في عدد من مناطق الضفة الغربية المحتلة، كما أغلقت جمعية خيرية في مدينة نابلس، بالتزامن مع اعتداءات للمستوطنين. واعتقلت قوات الاحتلال أربعة فلسطينيين من ضاحية اكتابا وبلدة بلعا، شرق طولكرم، كما أغلقت مدخل قرية دير غزالة، شمال شرقي جنين، وأقامت حاجزاً عسكرياً ونكلت بعدد من الشبان.

(العربي الجديد)

عمليات أمنية ضد الحوثيين في اليمن

أعلنت الأجهزة الأمنية اليمنية، أمس الاثنين، عن تنفيذ عملية نوعية أسفرت عن «ضبط معمل لتصنيع المتفجرات وإبادة خلية إرهابية مرتبطة بجماعة الحوثي» في محافظة حضرموت، شرقي البلاد. وأفادت مصادر عسكرية لـ«العربي الجديد» بمقتل أربعة من عناصر جماعة الحوثي وإصابة آخرين إثر استهداف مدفعية اللواء 35 مدرع التابع للقوات الحكومية اليمنية طقماً عسكرياً تابعاً للجماعة جنوب شرقي محافظة تعز. وأوضح اللواء 35 مدرع، في بيان رسمي، أن الاستهداف المدفعي وقع خلال محاولة تسلل للحوثيين في محيط مدرسة الفرقان بمنطقة السائلة.

(العربي الجديد)

لقاء بين زعيمة ميانمار السابقة والصليب الأحمر

التقت الزعيمة السابقة للمعارضة في ميانمار أونغ سان سو تشي (الصورة)، الموضوعة قيد الإقامة الجبرية، ممثلاً للجنة الدولية للصليب الأحمر، وفق ما أعلنت الرئاسة في ميانمار أمس الاثنين، في أول لقاء معلن لها مع مسؤول أجنبي منذ الانقلاب العسكري عام 2021. وقال متحدث باسم اللجنة الدولية للصليب الأحمر لوكالة فرانس برس إن ممثلها المقيم في ميانمار ارنو دو بايك زار سو تشي.

(فرانس برس)

أوجلان يرحب بـ«تركيا خالية من الإرهاب»

رحب مؤسس حزب العمال الكردستاني عبد الله أوجلان، المعتقل في سجن جزيرة إمرلي بتركيا، أمس الاثنين، باستعداد الأحزاب البرلمانية لتقديم مشروع قانون ناظم لمرحلة تركيا خالية من الإرهاب، معتبراً أنه «بهذا التشريع نبدأ رحلة لحل مشكلة تاريخية». كلام أوجلان جاء في بيان صدر عن وفد إمرلي من حزب ديم الكردي الذي زاره في محبسه أول من أمس. ونقل البيان عن أوجلان قوله: «نحن في بداية مسيرة ديمقراطية لا تقل أهمية عن تأسيس الجمهورية».

(العربي الجديد)

تقرير

تحديات أمام حملة مكافحة الفساد في العراق

تواجه حملة مكافحة الفساد في العراق تحديات تتمثل بضغوط سياسية لوقفها، في ظل تراجع وتيرتها لأسباب مختلفة

بغداد ـ محمد الياسم

تواجه عملية «صولة الفجر» للملاحقة واعتقال المتهمين بالفساد وضبط الأموال المسروقة من الدولة العراقية، التي أطلقتها حكومة علي الزيدي، بالتنسيق مع مجلس القضاء الأعلى وهيئة النزاهة، تحديات وتعقيدات تتمثل في ضغوط سياسية من أجل منع استمرارها بالوتيرة نفسها التي بدأت بها، إلا أنها «لم تنته»، وفق مستشار قريب من رئيس الحكومة العراقية أكد لـ«العربي الجديد» أن «العملية لم تتوقف، بل إنها مستمرة، لكن وتيرة تنفيذ أوامر القبض على المتورطين تراجعت بفعل ملف حصر سلاح الفصائل، بالإضافة إلى التوترات الأمنية الإقليمية، والضربات التي وجهتها السعودية والولايات المتحدة لبعض مقرات الحشد الشعبي».

وعملية «صولة الفجر» هي أوسع حملة حكومية وقضائية أطلقت في العراق في 28 يونيو/ حزيران 2026 بقيادة رئيس الوزراء علي الزيدي ورئيس مجلس القضاء الأعلى فائق زيدان، للاحقة كبار الفاسدين، واسترداد المال العام المنهوب، وضبط شبكات الاختلاس والابتزاز. وتجاوزت المضبوطات المالية والأصول الـ141 مليار دينار عراقي (نحو 108 ملايين دولار)، إلى جانب مئات الكيلوغرامات من الذهب والعقارات والأصول التجارية المخفية بداخل المنازل والجدران والحفر. أما الاعتقالات، فقد طاولت 50 شخصاً، بينهم مسؤولون كبار، ومسؤولون في وزارة النفط، ونواب في البرلمان رُفعت عنهم الحصانة. وانطلقت شرارتها باعتقال وكيل وزارة النفط لشؤون التصفية عدنان الجميلي، الذي اعتقل في 30 مايو/ أيار الماضي، ثم اعترف على مسؤولين شاركوا معه في صفقات وعقود فاسدة، وحصلوا على مبالغ كبيرة تصل إلى ملايين الدولارات وبحسب المستشار العراقي، الذي تحدث لـ«العربي الجديد» طالباً عدم ذكر اسمه، فإن «الحملة ليست انتقامية حتى يكون عنصر إظهار القوة واضحاً كما يعتقد بعض المراقبين، بل هي حملة قانونية تستند إلى الاعترافات والأدلة، لذلك فإن المتهمين بالفساد والمعتقلين ما زالوا في وضع التحقيق والاعتراف، واعترف كثير منهم على أسماء مسؤولين وشخصيات قيادية بارزة، بالتالي فإن الخوض بتفاصيل معقدة تربك العمل السياسي لا يمكن فتحها في الواقع الحالي».

وأكد المستشار أن «الوضع العراقي، وتحديداً بعد الضربات الأخيرة التي استهدفت مقرات للحشد الشعبي من قبل السعودية والولايات المتحدة، أدت إلى تعقيد المشهد الداخلي، ومنحت بعض الفصائل المسلحة مبرراً لإعلان تمسكها بسلاحها، بالتالي فإن ملفات الحكومة العراقية ورغم أن بعضها غير مرتبط بالبعض الآخر، إلا أنها تتأثر بعضها ببعض».

في هذا السياق، قال النائب في البرلمان العراقي ياسر الحسيني إن «توقف العملية أو تراجعها سيتسبّب في مشكلات تتعلق بالثقة بين الشعب العراقي المؤيد لمحاسبة الفاسدين، والحكومة التي شرعت بحملة صولة الفجر. وأعتقد أن الحملة ستستمر ولن تتوقف إلى أن يوضع كل المتهمين والفاسدين في السجون وينالوا جزاءهم وفق القانون العراقي». ولفت الحسيني في تصريح لـ«العربي الجديد» إلى أن «حكومة الزيدي فتحت معركة لإنهاء الفساد في المؤسسات الحكومية ووقف هدر المال العام، وتعهدت بإيصال العراق إلى مرحلة التعافي. وهناك حاجة إلى حماية ودعم كل من يقدم البلاغات عن حالات الفساد وأي معلومات عن قضايا ترتبط بسرقة المال العام».

من جهته، لفت الباحث في الشأن السياسي العراقي مجاشع التميمي، في حديث لـ«العربي الجديد»، إلى أن «هناك دعماً واسعاً من القوى السياسية لحملة صولة الفجر، بل وصلت حالة الدعم إلى دفع بعض الأحزاب العراقية إلى المطالبة بمحاكمات علنية للمتورطين بالفساد، وهذا يعني أن الحملة لن تتوقف، لكن الجهات السياسية التي تسعى إلى عرقلة مسار الحملة هي على الأغلب تخشى المحاسبة لأنها قد تكون لديها مشاكل تتعلق بالنزاهة». وأضاف أن «مكافحة الفساد تحتاج إلى دعم داخلي ودولي، وأن تأثيرات الأحزاب للضغط على رئيس الوزراء قد تنجح في مرحلة، لكن الوضع العام وتحديداً الدولي لا يسمح بأن يستمر الفساد». واعتبر التميمي أن «خطوات الزيدي في مكافحة الفساد تعد جيدة لغاية الآن، والحملة حتى تحقق مزيداً من النجاح عليها أن تستمر لأن القطاعات العراقية في معظم مؤسسات الدولة مثل الخدمات والصحة والتعليم كلها تأثرت بالفساد».

من تحرك داعم لحملة مكافحة الفساد، بغداد، 3 يوليو 2026 (مرتضى السوداني/ الأناضول)

تقرير

انفجار مرفأ بيروت

ترجيحات بصدور القرار الاتهامي للقاضي البيطار قبل نهاية 2026

يُحيي لبنان الذكرى السادسة لانفجار مرفأ بيروت اليوم الثلاثاء، وسط ترقب لصدور القرار الاتهامي المنتظر منذ سنوات، في الفترة المقبلة، وتحديداً قبل نهاية العام الحالي. وجاءت مناسبة الذكرى السادسة وسط تشديد رئاستي الجمهورية والحكومة على إحقاق العدالة لأهالي الضحايا ومحاسبة كل من تورط بالانفجار

من إحياء ذكرى انفجار مرفأ بيروت، 4 أغسطس 2024 (حسين بيضون)

بيروت ـ ريتا الجمّال

مع مرور ستّ سنوات على انفجار مرفأ بيروت في الرابع من أغسطس/آب 2020، لا يزال أهالي الضحايا ينتظرون تحقُّق العدالة، مع سقوط أكثر من 230 ضحية وسبعة آلاف جريح، وسط آمال مرتفعة بأن يصدر القرار الاتهامي قبيل انتهاء عام 2026، بعدما شابت التحقيقات موجات من العراقيل والتدخلات والمحاولات للإطاحة بها وحماية رؤوس المسؤولين عن أحد أكبر الانفجارات غير النووية في التاريخ. وكما في كلّ عام، ينظّم الأهالي اليوم الثلاثاء مسيرة في بيروت للمطالبة بالعدالة في قضية الجريمة التي راح ضحيتها أكثر من 230 شخصاً، وتسببت في إصاباتٍ نفسية وجسدية لا تزال محفورة في أجساد الجرحى.

وتحلّ الذكرى السادسة لانفجار مرفأ بيروت وفي قلب الأهالي شعور جدّي ببصيص أمل، ربطاً بإنجاز المحقق العدلي القاضي طارق البيطار تحقيقاته في مارس/آذار الماضي، وإحالة الملف إلى النيابة العامة التمييزية لإبداء مطالعتها، في خطوة أساسية تسبق صدور القرار الاتهامي. وجاء ذلك بعد مسار من الخيبات، طغت عليه عناوين اغتصاب السلطة، والتعسّف باستعمال الحق، وتعطيل التحقيق، وغياب العدالة والمحاسبة، وشتّى أنواع الوسائل التي لجأ إليها كبار المسؤولين والمدعى عليهم لطمس القضية، والافلات من العقاب.

وقال الرئيس اللبناني جوزاف عون، أمس الاثنين، لمناسبة مرور ست سنوات على انفجار مرفأ بيروت: «أؤكد أن صدور القرار الظني عن المحقق العدلي بات ضرورة لا تحتمل مزيداً من الانتظار. العدالة لا تعني الانتقام، بل تعني إحقاق الحق، وكشف الحقيقة كاملة غير منقوصة، ومحاسبة كل من تقاعس أو قصّر أو تسبب بهذه الكارثة، أياً كان موقعه أو صفته». وشدّد عون على أن «لا العدالة تُجزّأ، ولا القانون يُستثنى أحد من سلطانه. إن القضاء اللبناني مدعوّ اليوم أكثر من أي وقت مضى إلى إثبات استقلاليته وقدرته على إنصاف الضحايا، فالقرار الظني ليس مجرد إجراء قانوني، بل هو حق للشهداء على الأحياء، وحق لأهاليهم الذين انتظروا طويلاً كي ترتاح نفوس أبنائهم، وتتوقف معاناتهم عند حدود المعرفة الكاملة بالحقيقة». كذلك، كتب رئيس الحكومة نواف سلام على منصة إكس، أمس الاثنين: «أعرف عمق الجرح الوطني الذي لا يزال ينزف، وأدرك حجم الألم الذي يحمله أهالي الشهداء والضحايا. لكنني أكرر، في الذكرى السادسة لانفجار الرابع من أغسطس: لا تسوية على حساب العدالة... ولو تأخرت أحياناً. الحقيقة وحدها هي القادرة على بلسمة هذا الجرح الوطني الكبير. ولا يشككن أحدَ في أن لا غطاء لأي مسؤول، أياً كان موقعه، لا في ملف انفجار مرفأ بيروت ولا في أي ملف آخر. المحاسبة لن تستثني أحداً».

وينتظر الأهالي صدور القرار الاتهامي، بعد ثقة كاملة منحوها للقاضي البيطار، ودعم قدّموه له منذ تسلّمه الملف، ويأملون حصول ذلك قريباً، وفق تأكيد بيتر بو صعب في حديثٍ لـ«العربي الجديد»، مشدّداً على أن المعركة ستستمرّ والضغط سيتواصل في حال لمسنا أي مماطلة أو تأخير بعد أن يتحوّل الملف إلى المجلس العدلي. وبيتر شقيق الضحية جو بو صعب، الذي عمِل ضمن فوج إطفاء بيروت، وكان آخر المفقودين بين عناصر الفوج العشرة الذين سارعوا لإطفاء الحريق في العنبر رقم 12 في مرفأ بيروت، وتركتهم السلطة بكافة أجهزتها، يذهبون للموت من دون أن تنبههم لوجود نيترات أمونيوم في العنبر المشتعل. واعتبر بو صعب أن هذه السنوات الست، كانت من الأسوأ والأبشع، فالأهالي تعرّضوا لكل أنواع المحاربة: «حوربنا من الدولة والدويلة (في إشارة إلى حزب الله)»، لكن الضغوط تراجعت تدريجياً ربطاً بالطريقة التي تعاطى بها البيطار مع الملف وإصراره على متابعة تحقيقاته حتى النهاية، كما صمّم الأهالي على مواصلة الطريق من دون ملل أو يأس. وأضاف بو صعب: «هذه قضية حق، هناك دم في الأرض، لم نبع القضية، ولم نتخلَّ عنها، ولم نكترث لكل الضغوط، همّنا فقط الوصول إلى الحقيقة والعدالة». ولا تنتهي معركة بو صعب في ميدان التحرّكات، فهو يخوض أيضاً معاركه الشخصية الخاصة، بخسارة شقيقه ورفيق دربه، وشريك الماضي وطموحات وأحلام المستقبل، فقبل الرابع من أغسطس 2020، لن يكون كما بعده، وهذه السنوات الست فقط بحسب بيتر: «كبِرت عشرات السنين، لكن علّمتني أن أكافح حتى أصل لهدفي، بالحياة، ولحق شقيقي جو». وحمل عام 2026 تطورات إيجابية، بعدما أنجز البيطار تحقيقاته وأحال الملف إلى النيابة العامة التمييزية لإبداء مطالعتها، في خطوة أساسية تسبق صدور القرار الاتهامي، بحسب قراءة قانونية أعدتها المحامية غيدة فرنجية، مسؤولية قسم التقاضي في «المفكرة القانونية»، اعتبرت فيها أن «هذا العام تميّز بتثبيت القضاء لحالة التعسّف التي مارسها عددٌ من المدعى عليهم تحت ستار ممارسة حقوق الدفاع».

وأشارت فرنجية في حديثٍ لـ«العربي الجديد»، إلى أن «سلسلة من القرارات القضائية الصادرة خلال عام 2026 اتّجهت جميعها في مسار واحد، هو إدانة عرقلة التحقيق وحماية مساره، والتصدّي لمحاولات تعطيله من قبل مسؤولين مدعى عليهم، ولا سيما بعدما اقترب التحقيق من مستويات سياسية وإدارية عليا، ولم يعد محصوراً بموظفين عاديين».

ولفتت فرنجية إلى أن «هذه المواجهة القضائية مرّت بثلاث محطات أساسية، تمثلت الأولى في حفظ شكوى اغتصاب السلطة التي كان قد تقدّم بها النائب العام التمييزي السابق غسان عويدات ضد البيطار، ما أنهى انقلاباً على التحقيق والعدالة، بدأ عام 2023 وأدى إلى شلّ التحقيق لسنوات». وأضافت أن «المحطة الثانية، جاءت نتيجة دعوى أقيمت بجهد من فريق الادعاء من قبل القاضية دانيا الدحداح التي فقدت شقيقها الوحيد في الانفجار، وانتهت إلى صدور حكم بإدانة الوزيرين السابقين علي حسن خليل وغازي زعيتر (المنتمين إلى حركة أمل بقيادة رئيس المجلس النيابي نبيه بري) لتعسفهما في استعمال حقوق الدفاع، بعدما كانا وراء عدد كبير من الدعاوى والإجراءات التي استهدفت البيطار وقضاة آخرين بهدف تعطيل التحقيق». وألزم الحكم الوزيرين السابقين بدفع تعويض قدره 110 مليارات ليرة لبنانية (نحو 1,22 مليون دولار)، وأكد بصورة صريحة حصول التعسف في استعمال الحقوق، كما وثق، للمرة الأولى، الممارسات التعطيلية ضمن مستند قضائي رسمي، وفق فرنجية. أما المحطة الثالثة، بحسب فرنجية، فقد «تمثلت في رفض الهيئة العامة لمحكمة التمييز، خلال الأشهر الأخيرة، دعاوى المخاصمة المقدمة بحق البيطار، وهو تأكيد قضائي على أن تلك الدعاوى كانت تفتقر إلى الأساس القانوني وأن الإجراءات التي رافقتها اتسمت بالتعسف». في السياق، اعتبر المحامي فاروق المغربي، في حديثٍ لـ«العربي الجديد»، أن العنوان العريض لهذه السنوات يمكن تلخيصه بتواطؤ كلّ النظام على القضية وعلى البيطار، لكن المحقق العدلي كان شجاعاً وتمكّن من إنقاذ الملف. كما لا بدّ من التوقف عند الجهد الذي قام به النائب ملحم خلف، ومكتب الادعاء في نقابة المحامين، بتمثيله أكثر من ألف ضحية، ودفاعه عن حقوق العائلات والمتضررين، بما في ذلك العمّال الأجانب. وأشار المغربي إلى أننا ننتظر الآن انتهاء النيابة العامة مطالعتها للملف، والقاضي محمد صعب يتولّى الموضوع، على أن يسطّر بعد ذلك قاضي التحقيق القرار الاتهامي بشأن انفجار مرفأ بيروت ويحوّله إلى المجلس العدلي لتبدأ المحاكمات العلنية. ولفت إلى أنه من المفترض أن يصدر القرار الاتهامي قبل أواخر العام الحالي. وأضاف: «لا يمكن توقع مضمونه، فهناك سرية للتحقيق، لكن قد تتراوح الجرائم من الإهمال إلى القتل القصدي».

وكشف المغربي أنه حالياً لا موقوفين في القضية، وذلك بعدما «هرّب غسان عويدات، يوم كان نائباً عاماً تمييزياً الموقوفين المشتبه بهم، وخالف القوانين»، وأمر بإطلاق سراحهم، وادعى على البيطار، وأصدر تعليمات بوقف كل تعاون معه قضائي وأمني، ردّاً على محاولة الأخير استئناف التحقيق بعد تعليق استمرّ نحو سنتين، في يناير/كانون الثاني 2023. ولخّص المغربي أبرز المحطات التي شهدها الملف خلال الأعوام الماضية بثلاث مراحل، الأولى كانت بـ«ردّ المحقق الأول القاضي فادي صوان»، بعدما تقدّم المدعى عليهما الوزيران السابقان النائبان علي حسن خليل وغازي زعيتر بطلب لنقل الدعوى منه للارتياب المشروع، في ديسمبر/كانون الأول 2020. وفي المرحلة الثانية، ساهمت الدعاوى التي رُفِعت على البيطار، منذ تسلّمه ملف انفجار مرفأ بيروت في فبراير/شباط 2021، وتجاوزت الـ50 دعوى في تجميد وعرقلة التحقيق. وتجلت المرحلة الثالثة، بالهجوم السياسي والقضائي والأمني على البيطار، ضمنها ما حصل في ما عرف بـ«أحداث الطيونة» (وهي تظاهرة دعا إليها حزب الله وحركة أمل في 14 أكتوبر/تشرين الأول 2021 ضد البيطار، تحولّت إلى مواجهات مسلحة بين منطقتين متجاورتين، الشياح الحاضنة للثنائي، وعين الرمانة، الحاضنة لحزب القوات اللبنانية أسفرت عن سقوط سبعة قتلى)، وصولاً إلى الادعاء على البيطار من قبل عويدات. كذلك توقف المغربي عند التطور المتصل بتوقيف بلغاريا مالك سفينة «روسوس» (كانت محمّلة بنيترات الأمونيوم التي انفجرت في مرفأ بيروت)، الروسي إيغور غريتشوشكين، في سبتمبر/أيلول 2025، لكن السلطات القضائية البلغارية رفضت تسليمه إلى لبنان، ولم يعد موقوفاً.

من جانبها، رأت رينا وهبي، مسؤولة الحملات المعنية بالملف اللبناني، في منظمة العفو الدولية في حديثٍ لـ«العربي الجديد»، أنه «ينبغي للسلطات اللبنانية ضمان استكمال تحقيق شامل ومستقل ومن دون أي عراقيل، يكشف الحقيقة كاملة بشأن الانفجار والملابسات المحيطة به، شاملاً التسلسل الكامل للمسؤولية، سواء المحلية منها أم الدولية، بما في ذلك ما إذا كانت قد ارتُكبت أفعال إجرامية أو انتهاكات لحقوق الإنسان نتيجة تقاعس السلطات عن حماية الأرواح». وأضافت أنه «يتعين على السلطات اللبنانية اتخاذ جميع التدابير اللازمة لمنع أي تدخل أو عرقلة لعمل القضاء».

بيتر بو صعب: هذه قضية حق، همّنا فقط الوصول إلى الحقيقة والعدالة

أكد وزير الإعلام اللبناني بول مرقص (الصورة)، بعد عقد لقاء وزاري أمس الاثنين، أن «هناك انتظاراً وترقباً لصدور القرار الاتهامي في غضون أشهر معدودة»، في انفجار مرفأ بيروت.

متهمون حتى إثبات براءتهم

اعتبر نقيب المحامين في بيروت، عماد مرتينوس، أمس الاثنين، بشأن ملف انفجار مرفأ بيروت، أن «القرار الاتهامي المنتظر تأكيد أن اللبنانيين ليسوا أرقاماً». وأضاف أن «كل من عرقل العدالة من سياسيين وعسكريين وغيرهم، متهم حتى إثبات براءته، وليس بريئاً حتى إدانته». وشدّد على أن «عام 2026 هو عام حقيقة انفجار المرفأ. فمن حق الضحايا أن يذكروا، ومن حق الأحياء أن يعرفوا الحقيقة».

الحدث

مفاوضات روما اليوم

لبنان يضغط نحو تشكيل منطقة تجريبية ثانية

يترقّب لبنان مجريات جولة المفاوضات المباشرة السابعة مع إسرائيل، المقررة اليوم في روما الإيطالية، لفرض أولوياته، ومنها تشكيل منطقة تجريبية ثانية، لتسريع عملية الانسحابات الإسرائيلية من المناطق اللبنانية المحتلة

تنطلق، اليوم الثلاثاء، جولة المفاوضات المباشرة اللبنانية- الإسرائيلية السابقة، في مقر السفارة الأميركية في العاصمة الإيطالية روما، على أن تستمر حتى يوم الخميس المقبل. ويتمسك لبنان بأولويات أساسية، هي وقف جميع العمليات العسكرية الإسرائيلية في الجنوب، والاتفاق على منطقة تجريبية ثانية، مع تأكيده ضرورة انسحاب إسرائيل من بلدات تحتلها حتى يتمكن الجيش اللبناني من الانتشار وتنفيذ مهامه في إطار تنفيذ خطة حصر السلاح بيد الدولة. وبحسب معلومات «العربي الجديد»، فإنّ الوفد اللبناني إلى روما سيكون هذه المرّة موسّعاً، إذ سيضمّ رئيسه السفير سيمون كرم، والسفيرة اللبنانية لدى واشنطن ندى حمادة معوض، والوفد العسكري بضباطه الستّة، وخبراء قانونيين واقتصاديين وبملف ترسيم الحدود، أبرزهم، المحامي أنطوان صفير، والخبير نجيب مسيحي (شارك ضمن وفد لبنان بترسيم الحدود البحرية مع إسرائيل في عام 2022)، ومستشارة رئيس الجمهورية للشؤون الاقتصادية روعة حاراتي، وذلك باعتبار أنّ المحادثات ستتطرّق إلى ملفات عدّة، يتقدّمها الأمني- العسكري، ومهام الجيش في جعل المناطق التجريبية منزوعة السلاح، مع التطرق إلى مسألة تفتيش المنازل، وإجراءاتها، إلى جانب إعادة الإعمار، وملفي إعادة الإعمار والاقتصاد. وطبقاً للمعلومات، فإنّ الوفد اللبناني سيشدد خلال مباحثات اليوم في العاصمة الإيطالية على ضرورة إطلاق العمل بمنطقة تجريبية ثانية، على أنه قد يقترح لذلك مدناً أساسية مثل بنت جبيل أو الخيام، مع تركيزه على ضرورة توسيع المناطق التجريبية لتشمل بلدات محتلة، على أن يكرّر مطالبته بضرورة وقف جميع عمليات التجريف والتفجير والنسف وإحراق المنازل التي تحصل ومن شأنها أن تؤثر على نجاح الاتفاق الإطاري الموقع عليه بين اللبنانيين والإسرائيليين والأميركيين في واشنطن، في 26 يونيو/حزيران الماضي.

ويخشى المسؤولون اللبنانيون بحسب المعلومات من أن يؤدي استمرار الاعتداءات الإسرائيلية لعرقلة مسار الاتفاق الإطاري، تحديداً من أن تدفع العمليات الإسرائيلية في تلة علي الطاهر، إلى تطورات عسكرية لا يمكن السيطرة عليها، خصوصاً فيما لو تدخل حزب الله لصدّها، ربطاً بالأحداث الأخيرة، ما من شأنه أن يشعل المعركة من جديد، وهو سيناريو سيسعى لبنان الرسمي لتجنّبه، ويأمل أن تضغط الولايات المتحدة على الخطّ الإسرائيلي باتجاهه.

بدوره، أعرب السفير الأميركي لدى لبنان ميشال عيسى في بيان، أمس الاثنين، عن سعادته «لأن المحادثات في روما لا تزال مستمرة»، مضيفاً «وآمل أن تنجح الحكومتان في التوصل إلى نتائج إيجابية. ولا يزال هناك قدر كبير من العمل التقني المطلوب لضمان سلامة المدنيين على الأرض». وأشار إلى أن «هناك فرقاً جوهرياً بين صياغة اتفاق على الورق وتنفيذه بمسؤولية؛ إذ إن التسرع في المضي قدماً قد يعرّض المدنيين، الذين تهدف هذه العملية إلى حمايتهم، للخطر»، مضيفاً «نحن نؤمن أن تخصيص الوقت اللازم لإنجاز هذا العمل بالشكل الصحيح منذ البداية هو الخيار الأمثل، إذ سيسهم ذلك في تمكين المناطق التجريبية اللاحقة من الانطلاق بكفاءة أكبر». وختم عيسى «فوق كل اعتبار، ينبغي أن يتفق الطرفان على آلية واضحة وعملية قبل الشروع في المرحلة التالية».

وسبق لمسؤول في الخارجية الأميركية أن قال لـ«العربي الجديد»، إن «الفرق الفنية في روما ستركز على دفع عجلة التنفيذ الكامل للاتفاق الإطاري الذي تم التوقيع عليه في يونيو الماضي، ويشمل ذلك توسيع نطاق عملية المنطقة التجريبية وحلّ جميع قضايا الحدود العالقة والعمل على اتفاق شامل للسلام والأمن»، مشيراً إلى أن «المنطقة التجريبية الأولى تمثّل فرصة حقيقية لتحقيق تقدّم ملموس على أرض الواقع، واستعادة سلطة الدولة اللبنانية من خلال نزع سلاح المنظمات الإرهابية بشكل قابل للتحقق، وبناء الثقة اللازمة للخطوات اللاحقة».

وأسفرت محادثات روما التي عقدت في 14 و15 يوليو/تموز الماضي، عن الاتفاق على ثلاث بلدات ضمن المنطقة التجريبية الأولى وهي صريفا وفرون غير المحتلتين، وزوطر الغربية، لكن التركيز الأكبر كان على زوطر الغربية باعتبار أنه كان مسيطراً عليها بالنار من قبل الاحتلال، وقد بدأ الجيش اللبناني انتشاره فيها في 21 يوليو الماضي، علماً أن وضعها الأمني لا يزال هشاً، في ظلّ استمرار الاعتداءات الإسرائيلية على قرى محاذية لها، مع استمرار احتلال زوطر الشرقية الملاصقة لها. ويتهم الجيش اللبناني إسرائيل بمواصلة خرقها للتفاهمات القائمة والقوانين الدولية عبر التدمير المنهج للمنازل وتجريفها.

على صعيد ثان، استقبل رئيس الوزراء نواف سلام، أمس الاثنين، رئيس بلدية زوطر الغربية عبد عز الدين. وجرى خلال الاجتماع عرض واقع البلدة واحتياجاتها في إطار خطة الحكومة للعودة والتعافي، ولا سيما ما يتعلق بإعادة تأهيل البنى التحتية، وإزالة الأضرار، وتأمين الخدمات الأساسية، بما يتيح عودة الأهالي في أسرع وقت ممكن. وشدّد سلام على أن «إعادة إعمار البلدات الجنوبية المتضررة تمثل أولوية وطنية»، مؤكداً أن الدولة ستواصل مواكبة البلديات في مختلف مراحل التعافي، وصولاً إلى عودة آمنة وكريمة ومستدامة للأهالي.

من جهته، قال رئيس البلدية: «وضعنا سلام في أجواء ما يجري في زوطر الغربية، وبحثنا في المشاريع التي يمكن تنفيذها في البلدة خلال المرحلة المقبلة، وقد أكد لنا استعداده لتقديم كل أشكال الدعم، سواء في مجال البنى التحتية أو المشاريع الإنمائية، والوقوف إلى جانب أهالي زوطر الغربية، ولا سيما في مرحلة إعادة الإعمار وعودة السكان إلى منازلهم». وأضاف: «أما بالنسبة إلى الجيش اللبناني، فهو يؤدي مهامه على أكمل وجه، ويتابع معنا بشكل يومي. ونحن نعمل ميدانياً بالتنسيق الكامل معه، إذ يقدّم الدعم في تأمين المياه، ويوفّر الآليات اللازمة لفتح الطرقات، من جرافات وآليات هندسية مختلفة. وقد تمكّنا من فتح جميع الطرقات وتسهيل حركة المواطنين، ونأمل أن تتسارع عودة جميع الأهالي إلى منازلهم. ونؤكد أن الجيش اللبناني يشكّل الضمانة الأساسية ومصدر الاطمئنان لعودة الأهالي واستقرارهم في زوطر الغربية».

وتواصل إسرائيل اعتداءاتها جنوباً، حيث أغار جيش الاحتلال لبل الأحد .الاثنين على تلة علي الطاهر.

ريتا..

في بلدة كفرا - قضاء بنت جبيل، 8 يوليو 2026 (حسين بيضون)

إضاءة

برلمانيون ينتقدون قيس سعيّد: انعكاس لغضب الشارع التونسي؟

تونس ـ بسمة بركات

تصاعدت الانتقادات التي وجهها عدد من النواب في البرلمان التونسي أخيراً، ضد أداء الرئيس قيس سعيّد والحكومة، وشملت الوضع المعيشي، وغياب بعض ممثلي الحكومة عن الجلسات العامة، وتحديات الأزمات الاجتماعية والاقتصادية واستمرار انقطاع الكهرباء والماء. ويرى البعض أن الانتقادات، التي برزت في جلستي 27 و31 يوليو/تموز الماضي، قد تكون في إطار بعض المراجعات التي قام بها عدة نواب، خصوصاً ممن عُرفوا بمساندتهم للرئيس التونسي. وعبّر البعض عن رفضهم للسياسات الحكومية وغياب السلطة التنفيذية في كل الأزمات، فلم يتم توجيه رسائل طمأنة للتونسيين ولا إيجاد حلول للمشاكل المتتالية، وذلك على وقع اعتقاد آخرين أن الانتقادات مجرد مناورات سياسية، تحسباً لتغير موازين القوى.

في السياق، أكد النائب عن كتلة الخط الوطني السيادي، محمد علي في حديث لـ«العربي الجديد»، أن «سبب تصاعد الانتقادات من داخل البرلمان هو أن الصبر نفد، فمن كان يرى أن المرحلة الانتقالية تحتاج وقتاً لمعالجة بعض الملفات، وأن الحكومة يلزمها فترة لإدارة الأزمات، رأى غياباً للإصلاح، مما جعل الأصوات داخل البرلمان وخارجه ترتفع». وأوضح أن «الحكومة أقدمت على الاقتراض المجحف لمعالجة بعض الصعوبات، وهذا ستكون له تداعيات مستقبلاً على عدة قطاعات». وأضاف علي أن «السلطة لم تفسر ولم توجّه رسائل طمأنة للتونسيين في أزمة الكهرباء»، مؤكداً أن الغضب الشعبي يزداد وأن «عدداً هاماً من التونسيين يعانون الفقر وفقدان الماء، في ظل تدهور المقدرة الشرائية ولم تعد لديهم مطالب تنموية بل العيش الكريم فقط». ولفت علي إلى أن «المناخ السياسي متوتر وخالٍ من التضامن، كما أن تحييد دور الأجسام الوسيطة والمنظمات والجمعيات أثر في الوضع العام»، مبيناً أن «غياب السياسات العامة أعاق التنفيذ، لأن هناك شعارات وعناوين شعبوية فقط غير قابلة للتجسيد على أرض الواقع»، مشيراً إلى أنه «في ظل نظام رئاسي مطلق، فإن المسؤولية تتحملها السلطة التنفيذية ورئيس الدولة قيس سعيّد هو المعني الأول بالمساءلة». واعتبر أن «منسوب النقد والغضب ارتفع داخل البرلمان، ولا بد من قول الحقيقة وعدم تجميل الواقع، كما أن قيام قيس سعيّد بزيارات هنا وهناك للوقوف على وجود أزمة سبق الإعلان عنها لا يقدم حلولاً، فالجهة التنفيذية تتحرك لكن في الاتجاه الخاطئ، وعادة بصفة فردية ومن دون تقديم أي حلول». بدوره، طالب النوري جريدي، النائب المساعد لرئيس مجلس نواب الشعب المكلّف بمتابعة العمل الرقابي، في مداخلة برلمانية في 27 يوليو الماضي بإقالة الحكومة الحالية بشكل عاجل، مؤكداً أن «هذه الحكومة والحكومات السابقة تدور في مربع الاجترار والتكرار للتجارب والنماذج المسقطة الفاشلة العاجزة عن خلق الثروة وإخراج الشعب التونسي من نفق التبعية والإملاءات». وأضاف: «لقد أثبتوا عجزهم لا عن تطبيق ما اقترحناه عليهم طيلة ثلاث سنوات بل حتى عن الانتباه إليه أو التفاعل معه». ورأى جريدي أن على قيس سعيّد أن ينتبه إلى أن «مقدار العبث في دولته قد وصل حدوداً تُنذر بخطر كبير قد يمس السلم الأهلي».

أما علي زغدود، النائب عن كتلة «لينتصر الشعب»، وهي مبادرة سياسية أُطلقت في أكتوبر/ تشرين الأول 2022 لدعم مسار 25 يوليو 2025، الذي قاده الرئيس قيس سعيّد وضمت شخصيات سياسية ونقابية، وتشكلت لاحقاً بوصفها كتلة في البرلمان، فقال في حديث لـ«العربي الجديد» إنهم خُيّروا بين نقد السلطة ورفع صوت المواطن، غير الراضي عن تعطل التنمية وغياب المشاريع، ولا عن الأداء الحكومي. وأوضح أنهم انتقدوا منذ 2024 العلاقة غير الجيدة بين السلطة التنفيذية والتشريعية، مشيراً إلى أن «تونس عرفت أخيراً عدة أزمات، ومنها أزمة الكهرباء، ولكن رغم دعوة المجلس إلى عقد جلسة عامة، فإن أعضاء الحكومة المعنيين تغيبوا ورفضوا الحضور. البرلمان لا يعرف الملفات التي تشتغل عليها الحكومة، ولا المواطن يرى النتائج على أرض الواقع، وإن كان هناك حكومة غير قادرة على مصارحة الشعب بالحقيقة فلترحل». وتابع زغدود «إن بعض النواب قد يكونون قاموا بمراجعات، وفهموا أن السلطة لم تقدم شيئاً وهذا سياسياً ممكن، ولكن هناك آخرون كان موقفهم واضحاً منذ البداية وخُيّروا أن يكونوا منتصرين للشعب ولمطالبه».

من جانبه، رأى المتحدث باسم الحزب الجمهوري، وسام الصغير، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن النقد المتصاعد داخل البرلمان التونسي يعكس في جوهره عمق الأزمة الاقتصادية والسياسية، التي باتت تضغط حتى على الحاضنة الداعمة للسلطة. وأكد أن «هذا ليس جديداً، فقد شهدنا في محطات سابقة ارتفاعاً مماثلاً في سقف الانتقاد، مع اشتداد الاحتقان الاجتماعي قبل أن يعود الصمت والتطبيع مع الواقع». وتساءل الصغير: «هل نحن أمام مراجعة حقيقية للمواقف؟ أم مجرد امتصاص للغضب الشعبي والاستعداد لأي تحول في موازين القوى؟» وتابع: «أقدّر أن الفرضية الثانية هي الأقرب». أما النائب حسن الجربوعي فقال في تصريحات صحافية، إنه «وصلنا إلى إقناع المواطن بأشياء لم نكن مقتنعين بها كي لا تنهار الدولة، وتتجه في مسار عنف لا نعرف عاقبته». لكنه استدرك بالقول: «الخطابات الرئاسية بعيدة عن الواقع، فلا وجود لتآمر ضد الدولة، ولا متآمرين، بل هناك عقلية جامدة لا بد من الإقرار بفشلها، وعند العجز لا بد من التصريح بعدم القدرة على الإصلاح».

محمد علي: رئيس الدولة قيس سعيّد هو المعني الأول بالمساءلة

تظاهرة مندّدة بأداء قيس سعيّد في تونس العاصمة، 25 يوليو 2026 (مهمت عاكف توران/الأناضول)

الحدث

طالب المعيّن الأعلى لـ«مجلس السلام» نيكولاي ملادينوف، إسرائيل بوقف عدوانها على القطاع، فيما تواصل حكومة بنيامين نتنياهو احراج المجلس ورئيسه دونالد ترامب، ونشر خطط سرّية لتهجير الغزّيين، ورفض التهدئة

غزة ـ **العربي الجديد**
الدوحة ـ **بيروت حمود**

ملادينوف في القدس المحتلة، 13 مايو 2026 (أحمد غرابلي/فرانس برس)

غزة

خطط تهجير مُلتوية

ملادينوف يطالب بوقف الإبادة... وإسرائيل ترفض الاتفاق

لم يكد المعيّن الأعلى لـ«مجلس السلام» الخاص بغزة بقيادة الرئيس الأميركي دونالد ترامب، نيكولاي ملادينوف، وحتى ترامب نفسه، يعلنان الأسبوع الماضي، موافقة حركة حماس على المرحلة الثانية من اتفاق وقف النار في غزة، بإطار خطة ترامب المتضمنة 20 بنداً، مع إدراج ملف السلاح ضمن الاتفاق، حتى سارعت إسرائيل إلى محاولة إفشال الاتفاق، أولاً بالنار، بارتكابها المزيد من جرائم الإبادة في القطاع، ما أدى إلى استشهاد 18 فلسطينياً أول من أمس، وثانياً عبر ترويج رفضها للخطة، ومزاعم تشرح آلة القتل اليومية التي تواصلها في غزة، مع الكشف عن مخططات أميركية لتهجير الفلسطينيين، لإحراج الإدارة الأميركية.

وفي هذا الإطار، كشفت هيئة البث الرسمية الإسرائيلية (كان 11)، وإذاعتها، مساء أول من أمس الأحد، وأمس الاثنين، أن «مجلس السلام» تعهد أمام إسرائيل بالعمل على إيجاد دول حول العالم تستقبل طلّاباً ومرضى من غزة، نقلاً عما قالت إنها وثيقة اطلعت عليها. وبحسب الوثيقة التي نقلها «مجلس السلام» والولايات المتحدة أخيراً إلى إسرائيل، ونشرتها «كان»، طُلب من إسرائيل إعداد برنامج لسفر طلاب من قطاع غزة، إلى جانب تنفيذ عمليات إجلاء واسعة للمرضى من القطاع إلى الخارج. وقالت الهيئة إن «الوثيقة لم تتطرق إلى مسألة الهجرة الطوعية من غزة، التي أثارتها الحكومة الإسرائيلية أكثر من مرة، لكن يُفهم من سطور الوثيقة أن تعهد المجلس يُعدّ بمثابة تعويض عن تجاهل قضية هجرة الفلسطينيين من غزة، التي نوقشت علناً في البداية، حتى من قبل إدارة ترامب، وعارضتها الدول العربية بشدة». ورأت الهيئة أن «ما طُلب من إسرائيل يتماشى مع تعهد مجلس السلام بإيجاد دول تستقبل هؤلاء المرضى والطلاب، ما يخلق نوعاً من الهجرة الطوعية، وإن لم تكن على النطاق (الواسع) الذي خطّطت له إسرائيل». وفي السياق، كشفت «كان» أن ثمة وثيقة قد وُزّعت بهدف جمع تبرعات لأكثر من 60 مشروعاً تابعاً لـ«مجلس السلام»، من المفترض أن يبدأ تنفيذها اعتباراً من أغسطس/آب الحالي وحتى يناير/كانون الثاني المقبل. وتُشكّل المشاريع جزءاً من تصور «اليوم التالي» في غزة، واللافت أنها لا تتناول إعادة الإعمار، بل تركز على خطط في مجالات البنية التحتية وتسريع النمو الاقتصادي، إلى جانب مشاريع متعلقة بالأمن الداخلي، بحسب «كان». وأوضحت المصادر أن المزيد من المناطق التجريبية والمخيمات «الإنسانية» ستشيّد في غزة، إذ يُفترض أن يبدأ برنامج تشغيل في مجالات التكنولوجيا «حديقة غزة التكنولوجية»، إلى جانب إعادة تأهيل مستشفيات، وإزالة الأنقاض والذخائر غير المنفجرة. ومن بين المشاريع المذكورة، إنشاء وحدة لحماية الشخصيات تكون مسؤولة عن أمن أفراد اللجنة الوطنية لإدارة غزة، الذين لم يدخلوا القطاع حتى الآن.

كما ستُقام منشآت احتجاز شرطية، وبرامج إضافية تهدف إلى دعم قوة الاستقرار الدولية، وفقاً لـ«كان»، التي أشارت إلى أن الوثيقة تُعد صيغة عمل داخلية. ومن المقرر، وفقاً للخطة، تنفيذ بعض المشاريع الواردة فيها منذ المراحل الأولى، بينما تعتمد مشاريع أخرى على الميزانية وموافقة إسرائيل. ولم يخف ترامب منذ أن عاد إلى السلطة في يناير 2025، رغبته في تهجير أهالي غزة وإقامة «ريفييرا» بالقطاع، وتبدو الوثيقة التي لم يتضمنها اتفاق وقف النار، جانبية، ولم يعرف ما إذا كانت أرسلت إلى دول غير إسرائيل.

وجاء الكشف عن مضمون الوثيقة، في الوقت الذي تبدو فيه حكومة بنيامين نتنياهو منزعجة من الاتفاق الذي وافقت عليه «حماس»، وهو ما استقبلته خلال اليومين الماضيين بمزيد من الجرائم في القطاع. كما جاء الكشف تزامناً مع زيارة ملادينوف إلى إسرائيل، على وقع ارتفاع وتيرة القصف الإسرائيلي. واستبق مكتب نتنياهو الزيارة، بإعلانه أن إسرائيل أبلغت الولايات المتحدة بمخاوفها بشأن خطة غزة. وقال المتحدث باسم المكتب دورون سبيلمان، إن «إسرائيل أبلغت ملاحظاتها ومخاوفها بشأن الإطار المقترح»، مضيفاً أن «الصيغة التي نُشرت لا تعكس مواقفها».

وأضاف أن أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية خلصت إلى أن «حماس» أعادت تسليح نفسها وتجنيد عناصر منذ إعلان ترامب وقف النار في أكتوبر/تشرين الأول الماضي. وزعم المتحدث بأن تصرفات «حماس» تظهر أنها تستعد لتنفيذ «مجازر أخرى على غرار السابع من أكتوبر 2023»، مشيراً إلى أن الخطة التي نشرها «مجلس السلام» تنص على أن تصبح غزة «منطقة منزوعة التطرف وخالية من الإرهاب ولا تشكل تهديداً لجيرانها»، معتبراً أن «هذه الرؤية تتناقض مباشرة مع الواقع الراهن ومع النوايا المعلنة لحماس. والخطوة الأولى التي لا غنى عنها للتوصل إلى أي ترتيب دائم هي نزع سلاح حماس بصورة فعلية وقابلة للتحقق ولا رجعة فيها». وتابع أن «أي إجراء لا يرقى إلى نزع السلاح بالكامل سيُبقي لدى حماس القدرة على تهديد إسرائيل مجدداً»، وفق ادعائه.

> لم يخف ترامب منذ أن عاد إلى السلطة في يناير 2025، رغبته في تهجير أهالي غزة

وكان مسؤول إسرائيلي قد أكد في وقت سابق لوكالة فرانس برس، أن إسرائيل لن تسحب قواتها بموجب الخطة قبل التحقق من نزع سلاح «حماس». ووفق صحيفة هآرتس، أول من أمس الأحد، فقد أبلغت إسرائيل «مجلس السلام» برفضها ثلاثة بنود في خريطة الطريق، وهي: عدم تدمير الأسلحة التي سيتم جمعها من «حماس»، ومشاركة قطر وتركيا في عملية التحقق من تنفيذ خريطة الطريق، وغياب حرية عمل الجيش الإسرائيلي في المناطق التي ستنتقل مسؤوليتها إلى قوة الاستقرار الدولية وعلى وقع محاولة التعطيل الإسرائيلية هذه، حطّ الممثل الأعلى لـ«مجلس السلام» نيكولاي ملادينوف أمس، في إسرائيل، والتقى نتنياهو. وكتب باراك رافيد، مراسل موقع أكسيوس الأميركي على «إكس»، أن ملادينوف وكبير مستشاريه آريه لايتستون، التقيا نتنياهو وطلبا منه وقف الضربات على غزة بحسب ما تعهدت إسرائيل فعله عندما وافقت على خطة ترامب المؤلفة من 20 نقطة، وذلك وفق مصدر مطلع. ولاحقاً، أكدت القناة 12 الإسرائيلية ذلك، ونقلت عن مصدر مطلع على التفاصيل أن المحادثة بين الجانبين وُصفت بأنها «صعبة». وفي أعقاب اللقاء، عمّم مكتب نتنياهو إحاطة، جاء فيها أن «إسرائيل لن تنسحب من الخط الحالي في قطاع غزة (تقول إنها تحتل 70% من القطاع)، وستواصل إحباط أي تهديد لمواطنيها وجنودنا».

وكان ملادينوف كتب على «إكس»، مساء أول من أمس: «أدّى يومان من الضربات الجوية في غزة إلى مقتل مدنيين وتدمير معدات طبية يعتمد عليها الناس. جاء ذلك بعد جهود مجلس السلام والوسطاء (مصر، تركيا، قطر والولايات المتحدة)، لدفع الفصائل الفلسطينية في غزة للموافقة على خريطة طريق لتطبيق كامل خطة الرئيس ترامب وتسليم (السلطة) إلى حكم مدني ونزع السلاح». وشدّد على أن «الطرفين (إسرائيل وحماس) عليهما التزامات وفق اتفاق شرم الشيخ»، معتبراً أن «تحقيق السلام الدائم أمر صعب ولكن قابل للتحقيق إذا بذل الكل أقوى جهودهم».

ويوم أمس، أكدت أنقرة أن إسرائيل تحاول مجدداً تقويض جهود السلام. وقال رئيس دائرة الاتصال بالرئاسة التركية برهان الدين دوران، إن الهجمات الإسرائيلية الأخيرة على غزة «تأتي في وقت تبعث فيه المبادرات الدبلوماسية الخاصة بوقف النار وإرساء سلام دائم الأمل في النفوس». بدوره، قال المتحدث باسم حزب العدالة والتنمية التركي عمر تشليك، إن الهدف الوحيد لنتنياهو هو «تدمير غزة بالكامل».

إثيوبيا

أسباب مواجهات تيغراي وتداعياتها

مقديشو ـ **الشافعي ابتدون**

بعد أشهر من الحشد والتعبئة العسكرية وتبادل الاتهامات بين الحكومة الإثيوبية وجبهة تحرير شعب تيغراي، تجددت المواجهات العسكرية العنيفة في إقليم تيغراي (شمال شرقي إثيوبيا) وتحديداً في منطقة شيرينا قرب الحدود مع السودان، يوم السبت الماضي. وعلى الفور، اتهمت الجبهة الحكومة الإثيوبية بشنّ الهجوم على مواقع تمركزها في الإقليم، وذلك على لسان أمانويل أسيفا، نائب رئيس جبهة تحرير شعب تيغراي (دبرصيون جبريميكائيل). الذي قال في تصريح لوكالة فرانس برس، «إن القوات الاتحادية شنّت هجوماً برّياً على مواقع الجبهة في منطقة شيرينا قرب الحدود مع السودان» مؤكداً أن «الاشتباكات استُخدمت فيها المدفعية الثقيلة واستمرت لساعات».

ويوم أمس الاثنين، أكدت حكومة إقليم تيغراي أن الجيش الإثيوبي شنّ هجوماً عسكرياً واسعاً على قوات أمن الإقليم في محيط منطقة شيرينا، متهمة قوات الدعم السريع السودانية، بقيادة محمد حمدان دقلو (حميدتي)، إلى جانب مجموعات مسلحة أخرى، بالمشاركة في العملية. وأضافت الحكومة، في بيان، أن قوات أمن تيغراي تمكنت من صدّ الهجوم وإفشال أهدافه العسكرية، مشيداً بما وصفه بـ«شجاعة وانضباط» القوات التي قال إنها قاتلت «دفاعاً عن الإقليم».

وفي السياق، عبّر مئات الإثيوبيين من إقليم تيغراي شمالي إثيوبيا إلى الأراضي السودانية خلال اليومين الماضيين، فراراً من موجة جديدة من الاشتباكات المسلحة التي اندلعت قرب الحدود بين البلدين، بحسب ما أفادت به مصادر أمنية وطبية سودانية.

ويرى نور الدين عبده، رئيس مركز الدراسات الاستراتيجية ومبادرات التكامل الإقليمي في إثيوبيا (مستقل)، أن جذور التوترات المتجددة في إقليم تيغراي تعود في جانب كبير منها، إلى عدم نجاح التيار القيادي داخل الجبهة في استثمار المكاسب التي أتاحها اتفاق بريتوريا (2022)، وعدم التكيف مع التحولات السياسية التي شهدتها إثيوبيا عقب خروج الجبهة من السلطة (2018). ويقول عبده في حديث لـ«العربي الجديد»، إن بعض قيادات الجبهة سعت إلى استعادة نفوذها السياسي والعسكري، حتى وإن تطلب ذلك، بحسب تقديره، التقاطع مع أجندات إقليمية ترى في استمرار حالة عدم الاستقرار في القرن الأفريقي وسيلة لتحقيق مصالحها، وهو ما أسهم في تعميق الانقسامات داخل الجبهة نفسها. ويضيف عبده أن جبهة تيغراي تشهد اليوم انقساماً بين تيارين؛ أحدهما يدعو إلى التأقلم مع المتغيرات التي فرضها الواقع الإثيوبي والإقليمي والدولي بعد اتفاق السلام، فيما يتمسك الآخر بخيار استعادة زمام المبادرة عبر التصعيد السياسي والعسكري. في المقابل، يلفت عبده إلى أن الحكومة الفيدرالية تتعامل مع التطورات من خلال ما يصفه باستراتيجية «المعالجة الموضعية»، التي تقوم على احتواء التحركات المسلحة واستدعاف بؤر التوتر دون الانزلاق إلى مواجهة عسكرية واسعة النطاق.

أما الصحافي الإريتري المقيم في أديس أبابا، جابر منصور، فيرى أن تجدد المواجهات في إقليم تيغراي، جاء نتيجة مباشرة لتفاقم الخلافات حول تنفيذ اتفاق بريتوريا وترتيبات السلطة ونزع السلاح. ويأتي التوقيت في ظلّ تصاعد التوترات الداخلية داخل الجبهة وتراجع الثقة مع الحكومة الفيدرالية، وقد تسعى الأطراف إلى تحسين مواقعها التفاوضية وفرض وقائع ميدانية جديدة. ويشير جابر منصور في حديث لـ«العربي الجديد»، إلى أن تجدد المواجهات في تيغراي سيترك بلا شك تداعيات قد تتجاوز حدود إقليم تيغراي ليؤثر في استقرار إثيوبيا والعلاقات مع إريتريا وأمن الحدود ومسار السلام الإقليمي.

وفي السياق، يقول الباحث السوداني إبراهيم ناصر، مدير منصة الدراسات الأمنية (مستقلة)، في حديث لـ«العربي الجديد»، إن اندلاع المواجهات في إقليم تيغراي كان متوقعاً منذ فترة، إلا أن الظروف الإقليمية، إلى جانب انخراط بعض الأطراف الخارجية، ولا سيما الولايات المتحدة، في تهدئة الأوضاع بين الحكومة الإثيوبية وجبهة تحرير شعب تيغراي، أسهمت في تأجيل اندلاع العمليات القتالية بين الطرفين. وحول تداعيات تجدد المواجهات يقول إبراهيم ناصر إن عودة الحرب في إقليم تيغراي ستكون لها تداعيات كبيرة على إثيوبيا بالدرجة الأولى، كما ستنعكس على الأوضاع الأمنية على الحدود السودانية الإثيوبية، لا سيما منطقة «الفشقة الكبرى» التي قد تكون من بين المناطق الأكثر تأثراً، مرجحاً أن تشهد تصاعداً في العمليات العسكرية، وأن تصبح إحدى المناطق التي قد تستهدفها الطائرات المسيّرة والمدفعية الثقيلة التابعة للجيش الإثيوبي. كما أن اتساع رقعة الصراع قد يتزامن مع تدخل عوامل خارجية، وفي ظل استمرار المواجهات قد يفتح الباب أمام موجة جديدة من التمردات في أقاليم إثيوبية أخرى، ما يعكس حالة التخبط التي تعيشها البلاد. وفي ما يتعلق بالسودان، يرى إبراهيم ناصر أن أبرز التداعيات ستكون إنسانية وأمنية، من خلال تدفق جديد من اللاجئين، إلى جانب تنامي حالة عدم الاستقرار على طول الحدود السودانية الإثيوبية، وهو ما قد تحاول جبهة تحرير تيغراي استثماره لتحقيق اختراقات في مناطق مختلفة.

نازحون في ميكيلي، تيغراي، 25 مايو 2026 (Getty)

تقرير

البارزاني في دمشق
بحث مستقبل العلاقة مع الأكراد

بحث رئيس إقليم كردستان العراق نيجيرفان البارزاني في دمشق مروحة من الملفات، أبرزها العلاقة بين دمشق و«قسد»

دمشق ـ **عدنان علي**

تمثل زيارة رئيس إقليم كردستان العراق نيجيرفان البارزاني إلى دمشق، أمس الاثنين، محطة مفصلية في مسار العلاقات بين الجانبين، باعتبارها أول زيارة رسمية لمسؤول كردي عراقي بهذا المستوى منذ سقوط نظام بشار الأسد نهاية عام 2024، كما أنها تأتي في توقيت تشهد فيه المنطقة تحولات سياسية وأمنية متسارعة، وسط استمرار الحرب في الخليج، وتصاعد التوتر الإقليمي، واستكمال مسار التفاهمات بين الحكومة السورية و«قوات سوريا الديمقراطية» (قسد).

واستقبل الرئيس السوري أحمد الشرع البارزاني في قصر الشعب بدمشق، بحضور وزير الخارجية أسعد الشيباني، حيث بحث الجانبان العلاقات الثنائية وسبل تعزيز التعاون، ولا سيما في المجالات الاقتصادية، إضافة إلى تطورات الأوضاع الإقليمية وعدد من الملفات ذات الاهتمام المشترك، وفق بيان صادر عن الرئاسة السورية، أكد أن المباحثات ركّزت على دعم الأمن والاستقرار وتعزيز التعاون الإقليمي.

من جهته، أعرب البارزاني في منشور على «إكس»، أمس، عن ثقته بأن «سورية قادرة بقيادة الرئيس أحمد الشرع على المضي نحو مزيد من الاستقرار والازدهار ومستقبل أكثر إشراقاً». وأضاف: «أكّدتُ دعمنا لسورية مستقرة وموحدة، تُصان فيها حقوق جميع المكونات القومية والدينية، كما ناقشنا أهمية دور سورية في تعزيز السلام والأمن والاستقرار في المنطقة».

وتكتسب الزيارة أهمية خاصة، كونها تأتي بعد سلسلة اتصالات ومباحثات بين دمشق وأربيل خلال الأشهر الماضية، شملت زيارة وزير التربية والتعليم السوري محمد تركو إلى أربيل (زارها الأسبوع الماضي للمشاركة في أعمال «منتدى كوردستان التربوي الرابع»)، ومباحثات لوفد من وزارة الخارجية السورية بشأن إعادة افتتاح القنصلية السورية في إقليم كردستان العراق، فضلاً عن لقاءين سابقين جمعا البارزاني على هامش منتدى أنطاليا الدبلوماسي في عامي 2025 و2026. وتشير معطيات سياسية إلى أن زيارة البارزاني تتجاوز الطابع البروتوكولي، إذ تتناول ملفات استراتيجية ترتبط بمستقبل العلاقة بين دمشق والأكراد في شمال شرق سورية، فضلاً عن قضايا الأمن الحدودي، والتنسيق الاقتصادي، والعلاقات السورية العراقية. وتحدثت شبكة رووداو التي تنشط في إقليم كردستان، عن أن الزيارة تأتي في إطار الجهود التي يقودها رئيس إقليم كردستان لدعم الحوار بين الحكومة السورية والقوى الكردية، ولا سيما مع استمرار المحادثات الخاصة بتنفيذ الاتفاق بين دمشق و«قسد».

وكشف مصدر كردي مطلع في دمشق لـ«العربي الجديد»، قبل اللقاء، عن أن المباحثات قد تتناول استكمال التفاهمات المتعلقة بحلّ «قسد» بصيغتها الحالية ودمج قواتها ضمن مؤسسات الدولة السورية. كما أفاد بأن البارزاني سيُطلع قيادة «قسد» والإدارة الذاتية على نتائج محادثاته في دمشق، فيما تتجه الأنظار إلى الملفات العالقة في اتفاق التاسع والعشرين من يناير/كانون الثاني الماضي (بين دمشق و«قسد» والخاصة بالدمج)، وخصوصاً ما يتعلق بملفات الاندماج، والتعليم، والدستور.

ويرى ممثل «مجلس سورية الديمقراطية» (مسد) في دمشق، عبد الوهاب خليل، أن الزيارة تحمل طابعاً تاريخياً، نظراً إلى توقيتها وما تمرّ به المنطقة من ظروف أمنية واقتصادية معقدة. ويقول لـ«العربي الجديد»، إن مثل هذه الزيارات سيكون لها أثر إيجابي في تعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة، إلى جانب بحث ملفات اقتصادية تهمّ البلدين، ودعم الجهود الرامية إلى اندماج الأكراد ضمن مؤسسات الدولة السورية، بما يضمن لهم دوراً فاعلاً في بناء سورية المستقبل. ويضيف خليل أن من النتائج المحتملة للزيارة إعادة افتتاح القنصلية السورية في أربيل، في ظل وجود رغبة مشتركة لدى الجانبين في تطوير العلاقات الرسمية. ويشير إلى أن إقليم كردستان كان حاضراً في اتفاق دمج «قسد» مع الحكومة السورية، ويؤدي دوراً في متابعة تنفيذ هذا الاتفاق، باعتباره معنياً بنجاحه واستكمال مراحله، مؤكداً أن الزيارة تندرج أيضاً في إطار بناء مسارات جديدة للحوار بين الأكراد والعرب، بما ينعكس إيجاباً على المجتمع السوري عموماً.

من جهته، يعتبر المحلل السياسي الكردي السوري عبد الحليم سليمان، أن زيارة البارزاني تشكل محطة تاريخية في العلاقات الكردية السورية، ولا سيما بين دمشق وإقليم كردستان العراق. ويقول سليمان في حديث لـ«العربي الجديد» إن الاستقبال الرسمي الذي حظي به رئيس الإقليم يعكس مستوى متقدماً من العلاقة بين الطرفين، مضيفاً أن البارزاني يمثل، بحكم موقعه، أحد أهم مفاتيح العلاقة بين سورية والعراق، وكذلك بين العرب والأكراد، سواء في بعدها السياسي أو الثقافي. ويلفت سليمان إلى أن جدول أعمال الزيارة لا يقتصر على العلاقات الثنائية، وإنما يرتبط أيضاً بالسياق الإقليمي، في ظلّ استمرار التوترات الأمنية والحرب الدائرة في المنطقة، مشيراً إلى أن الهجمات الإيرانية التي استهدفت إقليم كردستان وسورية خلال الفترة الماضية تجعل من التنسيق بين الأطراف المتقاربة سياسياً وأمنياً أمراً ضرورياً. ويرى المحلل السياسي الكردي السوري أن الملف الكردي السوري يحتل مكانة متقدمة في المباحثات، موضحاً أن البارزاني لعب خلال الأشهر الماضية دور الوسيط أو «العرّاب» في تقريب وجهات النظر بين دمشق و«قسد»، وأن هذا الدور لا يزال مستمراً مع اقتراب خطوات تنفيذ التفاهمات المتعلقة باندماج القوات والإدارة المدنية ضمن مؤسسات الدولة السورية من مراحلها الأخيرة.

أما المحلل السياسي فراس علاوي، فيربط الزيارة بجملة من المتغيرات الأمنية والإقليمية، معتبراً أن التنسيق الأمني وضبط الحدود يأتيان في مقدمة أسبابها، خصوصاً في ظل استمرار الهجمات الإيرانية على مناطق في سورية وإقليم كردستان، واحتمال توسع دائرة المواجهة الإقليمية، بما يفرض مستوى أعلى من التنسيق الأمني بين الجانبين. ويضيف علاوي لـ«العربي الجديد» أن الملف الثاني يتمثل في التطورات المرتبطة باندماج «قسد» ضمن مؤسسات الدولة السورية، إذ أصبحت الحكومة السورية الطرف الرسمي المقابل لإقليم كردستان في إدارة الحدود والمعابر، بعد أن كانت العلاقات الميدانية تتم سابقاً مع «قسد»، وهو ما يستدعي بناء آليات تنسيق مباشرة بين دمشق وأربيل. كما يشير إلى البعد الاقتصادي للزيارة، ولا سيما مع تزايد الحديث عن إمكانية تصدير نفط إقليم كردستان عبر الأراضي السورية، بالتنسيق مع الحكومة العراقية، في ظلّ التحديات التي تواجه مسارات التصدير التقليدية نتيجة التطورات العسكرية في المنطقة. ويضيف أن هناك بعداً سياسياً لا يقل أهمية، يتمثل في تقاطع سياسات إقليم كردستان مع ما يصفه بالمحور السوري التركي السعودي القطري، الأمر الذي يجعل من الزيارة فرصة لتعزيز التنسيق السياسي بين هذه الأطراف في ظل التحولات التي يشهدها الشرق الأوسط.

الشرع مستقبلا البارزاني، 3 أغسطس 2026 (عز الدين القاسم/الأناضول)

متابعة

مهلة الـ40 يوماً من زيلينسكي لروسيا تنتهي اليوم

عشية الموعد المفترض لانتهاء ما سماها الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي «خطة الـ10 يوماً» في 25 يونيو/حزيران الماضي، اليوم الثلاثاء، واصلت كييف استهداف العمق الروسي، فقُتل، أمس الاثنين، ستة أشخاص وأُصيب نحو 15 آخرين في ضربات أوكرانية استهدفت شبه جزيرة القرم الأوكرانية التي احتلتها روسيا في عام 2014، ومنطقة كراسنودار في جنوب البلاد، وهما وجهتان سياحيتان رائجتان صيفاً. وقال رئيس السلطات المحلية في القرم المعيّن من موسكو، سيرغي أكسيونوف، عبر منصة تليغرام، إنّ «العدو شنّ هجوماً ليلياً جديداً على جمهورية القرم. وللأسف، سقط ضحايا: قُتل ثلاثة مدنيين وأُصيب شخصان»، من «بايلدبيرز» حتى الآن. ويقدر محللون اقتصاديون أنّ «بايلدبيرز» فقدت حتى الآن نحو 20% من طاقاتها التخزينية جراء هذه الهجمات، وأن إجمالي الخسائر يقدر بنحو 280 مليار روبل (3,5 مليارات دولار).

وكان زيلينسكي قد ذكر في 25 يونيو الماضي، أنه وافق على شنّ حملة مدتها 40 يوماً للضغط على روسيا من أجل إنهاء الحرب على كييف. وكتب على منصة تليغرام، في حينه: «وافقت على عملية مدتها 40 يوماً ينفذها جهاز الأمن للتأثير في الدولة المعتدية من خلال الضغط لإنهاء الحرب». ولم يتطرق الرئيس الأوكراني إلى تفاصيل إضافية. لكن التطورات الميدانية في الأسابيع الماضية، أظهرت ارتفاعاً في مستوى الهجمات الأوكرانية على البنى التحتية الروسية، خصوصاً مصافي النفط ومخازن «بايلدبيرز».

وأمس الاثنين، عيّن زيلينسكي رستم أوميروف، كبير المفاوضين الأوكرانيين رئيساً لجهاز المخابرات الخارجية، في أحدث خطوة ضمن عملية إعادة هيكلة مستمرة. وقال زيلينسكي إن أوميروف، الذي انتقل إلى منصب رئيس جهاز المخابرات من منصبه السابق رئيساً لمجلس الأمن الاستشاري، سيظل مسؤولاً عن محادثات السلام، وكلّفه بمواصلة السعي إلى إيجاد حل دبلوماسي للحرب مع روسيا. وسيتولّى وزير الداخلية السابق إيغور كليمينكو منصب رئيس مجلس الأمن. في المقابل، أعلن جهاز الأمن الفيدرالي الروسي (إف إس بي)، أمس الاثنين، أن «الجهاز أحبط هجوماً إرهابياً مخططاً قرب مكتب المدعي العام في مدينة بياتيغورسك». والواقعة جنوبي روسيا، واعتقل مشتبهاً به ترجع أصوله إلى دولة في آسيا الوسطى». وأضاف بيان للجهاز أن «جهاز الأمن الفيدرالي الروسي أحبط هجوماً إرهابياً في إقليم ستافروبول جرى التخطيط له من جانب مواطن من إحدى دول آسيا الوسطى، من مواليد عام 2001، ومن أتباع منظمة إرهابية دولية محظورة في روسيا»، وفقاً لما ذكرته وكالة الأنباء الروسية الرسمية «تاس.» وبحسب جهاز الأمن الفيدرالي الروسي، فإن المشتبه به، الذي كان يتحرك بتعليمات وتحت إشراف عنصر تابع لـ«المنظمة الإرهابية ومقرها سورية، خطط لتفجير عبوة ناسفة عن بُعد قرب مكتب المدعي العام في بياتيغورسك». وأوضح الجهاز أن المشتبه راقب المنطقة وحصل على المواد اللازمة لتجميع العبوة الناسفة وخطط، عقب تنفيذ الهجوم، لـ«السفر إلى سورية والانضمام إلى المنظمة الإرهابية». وأسفر تفتيش منزل المشتبه به عن اكتشاف ومصادرة مكونات ومواد كيميائية وشظايا، كانت مخصصة لتجميع عبوة ناسفة بدائية الصنع. وباشرت إدارة التحقيقات التابعة لمديرية جهاز الأمن الفيدرالي الروسي في إقليم ستافروبول في إجراءات رفع قضية جنائية استناداً إلى الفقرة الأولى من المادة 30 والفقرة الثانية من المادة 205 من قانون العقوبات الروسي، المتعلقتَين بالإعداد لارتكاب هجوم إرهابي. وأعلنت وزارة الدفاع الروسية، أمس الاثنين، أن مسيّراتها استهدفت ثلاث سفن شحن جاف في البحر الأسود. وأضافت الوزارة في بيان أنه جرى استهداف سفينة شحن جاف أخرى داخل ميناء ميكولايف الأوكراني.

(فرانس برس، أسوشييتد برس، رويترز)

آثار الهجمات الروسية على زابوريجيا، 2 أغسطس 2026 (رويترز)

تُوّحان لسفينة حربية روسية في هافانا، 17 يونيو 2024 (Getty)

لا خطوات عملية لدعم كوبا

هل تخلت روسيا عن حلفائها؟

مع تصاعد الضغوط الاميركية على كوبا، يبرز تساؤل عما إذا كانت روسيا التي خسرت سابقًا الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو، جراء خطفه، تتحمّل تكلفة خسارة حلفائها في اميركا اللاتينية، في ظل بروز توجه لعدم الدخول في صدام قوي مع الإدارة الاميركية، خصوصاً مع انشغال موسكو بحربها في أوكرانيا

كوبنهاغن ـ **سامر الياس**

فيما تتصاعد الضغوط الأميركية على كوبا لتحضير الأجواء لتغيير سلمي أو بالقوة للنظام الاشتراكي الحاكم للبلاد منذ 1959، اكتفت روسيا بإطلاق التصريحات الداعمة أقدم حليف لها في الكاريبي وأميركا اللاتينية، ما يظهر عدم الرغبة أو القدرة أو كليهما على ممارسة دور الرعاية والحماية السوفييتية السابق لـ«جزيرة الحرية» الواقعة في خاصرة رمز الرأسمالية. وبدا أن روسيا باتت أكثر تقبلاً لخسارة حليف استراتيجي عالمي آخر تضاف إلى خسارة نظام بشار الأسد في سورية في ديسمبر/كانون الأول 2024، ونيكولاس مادورو في فنزويلا مطلع العام الحالي، وربما إيران بغض النظر عن النتائج العسكرية للحرب الأميركية عليها. ورغم سعي روسيا إلى المحافظة على كوبا معقلاً رمزياً للإشارة إلى دورها العالمي، فإن حجم المساعدات المقدمة والردود الرسمية على إجراءات واشنطن كشف عن قدرات محدودة، وعدم رغبة في اشتباك قوي مع الإدارة الأميركية، في ظل انشغالها بالحرب «الوجودية» على أوكرانيا.

وفي نهاية مارس/آذار الماضي أرسلت روسيا ناقلة نفط تحمل 730 ألف برميل، تكفي بالكاد لتأمين الحد الأدنى لاحتياجات كوبا لمدة عشرة أيام. وبعيداً عن حقبة الحرب الباردة، برزت كوبا بوصفها أحد أبرز شركاء روسيا في السياسة الخارجية عقب الحرب الروسية على أوكرانيا عام 2022، وما ترتب عليها من عزلة روسية عن الغرب. وحددت وثيقة مفهوم السياسة الخارجية الروسية الصادرة في مارس 2023 كوبا والبرازيل ونيكاراغوا وفنزويلا شركاء «ذوي أولوية» لروسيا في أميركا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، إلا أنه بات يتضح أن أي تحرك أميركي أكثر جرأة ضد كوبا سيقابل على الأرجح برد روسي يقتصر على التصريحات، دون اتخاذ خطوات عملية.

عام 2023، اتفقت موسكو وهافانا على العمل من أجل تشغيل المصارف الروسية في كوبا، والانتقال إلى استخدام الروبل في تسوية المدفوعات الخاصة بالمشاريع. وأتاح استخدام الروبل في المعاملات تقليص المخاطر المرتبطة باستخدام الدولار أو اليورو، وزيادة القدرة على إدارة تمويل المشاريع، وإمكانية استخدام كوبا منصةً للشركات الروسية في المنطقة. كما مكنت كوبا روسيا من توسيع استخدام أدوات الدفع المحلية الخاصة بها، مثل بطاقات «مير»، واختبار مدى قدرة منظومة المدفوعات الروسية على العمل داخل الدول الصديقة دون الاعتماد على الشبكات الغربية. وبرزت كوبا أيضاً بوصفها «مركزاً» لصادرات روسيا من تكنولوجيا المعلومات والتقنيات الرقمية في أميركا اللاتينية. وبعد عام 2022، بدأت روسيا بالترويج بصورة نشطة لتصدير حلولها في مجال تكنولوجيا المعلومات ومنصاتها الرقمية إلى الدول الصديقة، خارج نطاق شركاتها التقليديين وجمهوريات الاتحاد السوفييتي السابق.

وأظهرت علاقة موسكو بكوبا أن روسيا لا تزال تحتفظ بشركاء في نصف الكرة الغربي على مقربة جغرافية من الولايات المتحدة، إضافة إلى أن قدرة روسيا على الحفاظ على علاقاتها مع كوبا تنسجم مع نهجها الأوسع في الانخراط بأميركا اللاتينية. ورغم تقارير تحدثت عن مشاركة عدة آلاف من الكوبيين بصفتهم متطوعين في حرب روسيا على أوكرانيا، ظلت التعاونها مع هافانا بعد العام 2022 محصورة إلى حد كبير في المجال الجيوسياسي الخطابي. ورغم محدودية أهميتها العملية وضعف العائد الاقتصادي من الاستثمارات فيها، فإن خسارة روسيا لكوبا ستمثل خسارة كبرى لسمعة موسكو، وسيُنظر إلى سقوط كوبا في دول الجنوب العالمي باعتباره الدليل النهائي على عجز روسيا عن أداء دور مركز بديل للقوة. كما تضعف خسارة كوبا رغبة البلدان في آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية الانخراط في مشروع «تعددية الأقطاب» الذي تدعو له موسكو، نظراً لعدم رغبتها أو قدرتها على حماية حلفائها من الضغوط الأميركية. ومن غير المستبعد أن يحمل السماح بسقوط كوبا، تأثير «الدومينو» على الوجود الروسي في أميركا اللاتينية والعالم نظراً لرمزيتها في قضية مقاومة الضغوط الأميركية المتواصلة منذ انتصار الثورة الكوبية (1959).

ومن المؤكد أن التأثير سيكون أقسى في حال تبدل مواقف واشنطن باتجاه مزيد من الدعم لأوكرانيا ورفع مستوى التدخل في المحيط السوفييتي السابق، كما قد يفتح على خلافات داخل النخبة الروسية حول طريقة التعامل مع واشنطن.

ومنذ مطلع الألفية استثمرت روسيا سياسياً واقتصادياً لبناء علاقات راسخة مع حلفاء، سياسيين رئيسيين، مثل كوبا ونيكاراغوا وفنزويلا، وعلاقات براغماتية مع البرازيل والمكسيك والأرجنتين. كما اكتسبت خبرة في التعاون العسكري التقني، وقدرة مثبتة على استغلال المشاعر المناهضة للولايات المتحدة دون تحمل عبء الحفاظ على نظام تحالفات مكلف على غرار الحقبة السوفييتية. وظلت فنزويلا الركيزة الأساسية لروسيا في المنطقة، إذ أرسى الرئيس الراحل هوغو تشافيز دعائم هذه العلاقة الخاصة. وبعد توليه السلطة عام 1999 كان تشافيز شريكاً مثالياً للكرملين، فقد كان يتحكم في عائدات نفطية ضخمة، ويشتري الأسلحة الروسية، ويؤيد علناً رؤية الكرملين لعالم متعدد الأقطاب. وأتاحت مواجهة تشافيز لواشنطن موسكو تصوير عودتها إلى أميركا اللاتينية على أنها رد متكافئ على السياسة الأميركية في الفضاء السوفييتي السابق.

وتطور التعاون العسكري التقني بشكل لافت، ففي الفترة ما بين عامي 2005 و2016، وقعت روسيا وفنزويلا أكثر من 40 عقداً للتسلح بقيمة تقارب 11,5 مليار دولار. وشكلت المعدات الروسية أكثر من 70% من واردات فنزويلا من الأسلحة في الفترة الممتدة من 2001 إلى 2018. وحصلت كاراكاس على مقاتلات من طراز «سو 30 إم كيه في»، ومروحيات من طرازي «مي-17» و«مي-35»، ودبابات «تي-72»، وأنظمة صواريخ متعددة الإطلاق، وبنادق كلاشنيكوف، وأنظمة دفاع جوي من طرازي «إس-300 في إم» و«بوك-إم 2». كما أرسلت روسيا بشكل دوري قاذفات استراتيجية وقطعاً بحرية إلى البلاد. ورغم أن الجدوى العسكرية لهذه التحركات كانت محدودة، إلا أن قيمتها الرمزية كانت كبيرة، إذ أصبحت فنزويلا نموذجاً مثالياً لسياسة «المعاملة بالمثل الرمزية» التي تتبعها روسيا: فإذا تحركت الولايات المتحدة داخل نطاق المصالح الروسية، كانت موسكو تعمد إلى إظهار حضورها بشكل استعراضي في «الفناء الخلفي» لأميركا.

لكن حرب أوكرانيا أدت إلى تقليص قدرة روسيا على دعم كاراكاس بشكل حاد، إذ وُجهت الصناعات الدفاعية الروسية بالكامل لتلبية احتياجات القوات المسلحة الروسية، ما تسبب في تراجع كبير في عمليات صيانة المعدات المصدرة، وتوريد قطع الغيار، وتدريب الكوادر الأجنبية. ورغم استمرار كاراكاس في إظهار ولائها السياسي، إلا أن الجوانب المادية والعملية لهذه الشراكة تآكلت بسرعة. وعام 2025، قررت موسكو وكاراكاس الارتقاء بالعلاقات إلى مستويات أعلى. ففي 7 مايو/ أيار 2025، وقع الرئيسان الروسي فلاديمير بوتين والفنزويلي المخطوف نيكولاس مادورو في موسكو على معاهدة للشراكة الاستراتيجية والتعاون، شملت المجالات السياسية والاقتصادية ومجالات الطاقة والتعاون العسكري - التقني. وصادقت موسكو على المعاهدة أواخر أكتوبر/ تشرين الأول، لتغدو فنزويلا «شريكاً وحليفاً موثوقاً لروسيا في أميركا اللاتينية والعالم». وكانت أحداث يناير/كانون الثاني 2026 بالغة الضرر بسمعة موسكو، إذ لم يفصل سوى بضعة أشهر بين الإعلان الرسمي عن «الشراكة الاستراتيجية» وبين إثبات عجزها عن حماية حليفها، مع خطف الأميركيين لمادورو. وأدت إطاحة مادورو إلى تقويض فكرة أن القرب من موسكو يعزز قدرة النظام على الصمود في وجه الولايات المتحدة. فرغم امتلاك فنزويلا لأنظمة «إس-300 في إم» و«بوك-إم2» وغيرها من معدات الدفاع الجوي الروسية، إلا أن أياً منها لم يحل دون تنفيذ العملية الأميركية، وردع التهديدات الخارجية.

وإضافة إلى الخسائر الجيوسياسية، فقدت روسيا قرابة 13 مليار دولار استثمرتها «روسنفت» في حقول النفط الفنزويلية. وفي حال إضافة القروض العسكرية، يصل المبلغ إلى أكثر من 20 مليار دولار. وقد تحول هذا الأمر مع تغير الحكومة وسيطرة الولايات المتحدة على النفط، إلى قضية شائكة تحتاج سنوات طويلة للحل.

وبدا أن روسيا المنخرطة بعمق في حرب أوكرانيا، والساعية لتحسين علاقاتها مع إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب، قررت ألا تتحمل تكلفة مواجهة علنية مع الولايات المتحدة في فنزويلا. وأثبتت أحداث فنزويلا، ولاحقاً إيران، وكوبا، أن الدعم الروسي قد يكون مفيداً في الظروف العادية وأثناء الأزمات الدبلوماسية، إلا أنه لا يشكل ضمانة أمنية موثوقة عندما تقرر واشنطن رفع سقف المواجهة بشكل حاد.

وتزامنت التطورات في فنزويلا مع تحول أوسع في السياسة الأميركية، إذ أعلنت إدارة ترامب صراحة نيتها استعادة الهيمنة الأميركية في نصف الكرة الغربي، وأعادت إحياء نسخة محدثة من «مبدأ مونرو». ويقلص النهج الكاريبي وأميركا اللاتينية، فإن طبيعة الردود الروسية تشي بأن حقبة توسيع الحضور المادي لروسيا في المنطقة قد ولت، إذ تفتقر موسكو إلى الموارد اللازمة لخلق «فنزويلا جديدة». فكوبا تعاني من ضعف اقتصادي شديد، وريما في طريقها إلى تغيرات جذرية، ونيكاراغوا دولة صغيرة الحجم، كما أن الدول الكبرى في المنطقة لا ترى مبرراً كافياً لتحويل علاقاتها مع روسيا إلى تحالفات استراتيجية شاملة. والأرجح أن تتحول السياسة الروسية في أميركا اللاتينية خلال السنوات المقبلة من التوسع إلى الحفاظ على الوجود بأقل تكلفة ممكنة. وستركز موسكو جهودها على الدبلوماسية، وإطار عمل مجموعة «بريكس»، والفرص التجارية المتخصصة مثل توريد الأسمدة الزراعية، وتجارة الحبوب، والتواصل مع القوى السياسية اليسارية، وممارسة التأثير عبر الإعلام.

> برزت كوبا كأهم شركاء روسيا في السياسة الخارجية عقب الحرب على أوكرانيا

زاخاروفا
واشنطن لا تتسامح مع أي آراء مخالفة

انتقدت المتحدثة باسم الخارجية الروسية ماريا زاخاروفا (الصورة)، في 21 مايو/أيار الماضي، «محاولات الإدارة الأميركية تشديد الخناق على كوبا»، مشيرة إلى أن الإجراءات الأميركية «تعكس بشكل مباشر عدم تسامح واشنطن مع أي آراء مخالفة». وفي اجتماع لوزراء خارجية «بريكس» منتصف مايو، قال وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف إنه «يسمع الجميع الآن عما يحاولون فعله بأصدقائنا في كوبا. نؤكد مجدداً تضامننا الكامل ودعمنا للشعب الكوبي».

مادورو
يشيد بـ«مسار الحوار» في فنزويلا

أشاد الرئيس الفنزويلي المعتقل نيكولاس مادورو (الصورة) أمس الأول الأحد من سجنه في نيويورك، بـ«كل مسار حوار»، فيما تستعدّ الحكومة والمعارضة في فنزويلا لإطلاق حوار سياسي برعاية واشنطن. وكتب مادورو على حسابه في «تليغرام» إن «التحدّث عن نهضة وطنية بوصفها هدفاً مشتركاً هو التحدّث عن احترام متبادل... نشيد بكلّ مسار حوار من شأنه أن يساهم في تعزيز السلم والتعايش بين الفنزويليين». ويبدو هذا الحوار بعد سبعة أشهر من اعتقال الجيش الأميركي لمادورو ونقله إلى الولايات المتحدة.

شركة الكهرباء الكوبية
الشبكة تعرضت لعطل أغرق البلد في الظلام

أعلنت الشركة الحكومية المشغلة لشبكة الكهرباء في كوبا أن الشبكة تعرضت لعطل في وقت متأخر من يوم أمس الأول الأحد مما أغرق البلد في الظلام. ويأتي هذا الانقطاع في أعقاب ثلاثة انقطاعات للتيار الكهربائي في يوليو/تموز الماضي، في الوقت الذي يزيد فيه الحصار النفطي الذي تفرضه الولايات المتحدة من الضغوط على البنية التحتية المتقادمة للطاقة. وفقدت كوبا مصدراً رئيسياً للوقود عقب إطاحة الولايات المتحدة بالرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو في 3 يناير/كانون الثاني الماضي.

فرع لبنك HSBC في شارع توتنهام كورت رود بلندن، 3 إبريل 2026 (مايك كيمب/ Getty)

تقرير

مصر... استحواذ إماراتي يثير مخاوف مصرفية

تُمثّل صفقة استحواذ «الإمارات دبي الوطني» على محفظة خدمات الأفراد في «HSBC» بمصر تحولاً بارزاً في الخريطة المصرفية، وسط مراجعات استراتيجية عالمية للبنك البريطاني ومخاوف حول الأصول

القاهرة ـ **عادل صبري**

وقّع بنك إتش إس بي سي مصر اتفاقية نهائية لبيع محفظة الخدمات المصرفية للأفراد إلى بنك «الإمارات دبي الوطني» فرع مصر، في واحدة من أكبر صفقات الاستحواذ على قطاع التجزئة المصرفية في السوق المصرية خلال السنوات الأخيرة. جاءت الصفقة ضمن استراتيجية عالمية ينفذها البنك البريطاني لإعادة هيكلة أعماله والتركيز على الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات وإدارة الثروات، وسط مخاوف خبراء من هيمنة الشركات الإماراتية على أصول بنوك وشركات للنقل البحري والعقارات بمناطق استراتيجية، يسهل إعادة بيعها لأطراف أخرى تتمتع بعلاقات اقتصادية وسياسية قوية مع أبوظبي، بينما تؤكد جهات حكومية أن الصفقة تظل مرهونة بالحصول على موافقة البنك المركزي المصري واستيفاء الشروط التنظيمية المعتادة قبل إتمامها وفقاً لمصادر اقتصادية تحدثت لـ«العربي الجديد»، فإنّ الصفقة دخلت بالقطاع المصرفي المصري مرحلة جديدة من إعادة ترتيب المنافسة بعد توقيع بنك HSBC مصر اتفاقية نهائية لبيع كامل نشاط الخدمات المصرفية للأفراد إلى بنك الإمارات دبي الوطني مصر، عبر صفقة تعد من أكبر عمليات نقل محافظ التجزئة المصرفية في السوق المصرية خلال السنوات الأخيرة، بينما يحتفظ البنك البريطاني بجميع أنشطة الشركات والمؤسسات والاستثمار، في إطار إعادة هيكلة عالمية ينفذها للتركيز على الأنشطة الأعلى ربحية.

يؤكد خبراء مصارف أن قرار مجموعة إتش إس بي سي البريطانية التخارج من نشاط الخدمات المصرفية للأفراد في مصر لم يكن مجرد صفقة استحواذ بين مصرفين، وإنما يمثل أحدث حلقات إعادة رسم خريطة البنوك الدولية في الأسواق الناشئة، وبعيد في الوقت نفسه ترتيب موازين المنافسة داخل أحد أكثر القطاعات المصرفية استقراراً في المنطقة، مشيرين إلى أنه بعد أكثر من 44 عاماً من العمل في سوق التجزئة المصرفية المصرية، وقّع البنك البريطاني اتفاقية نهائية لبيع كامل محفظة الخدمات المصرفية للأفراد إلى البنك الإماراتي، محتفظاً في المقابل بجميع أنشطة الشركات والمؤسسات والاستثمار والتمويل التجاري، في خطوة تؤكد أن البنك البريطاني لن يغادر السوق المصرية، وإنما يعيد توجيه استثماراته نحو الأنشطة التي تمثل جوهر استراتيجيته العالمية.

> بعد استحواذه على محفظة تضم 330 ألف عميل... هل يصبح «الإمارات دبي الوطني» أحد أكبر البنوك؟

من أكبر محافظ العملاء مرتفعي الدخل

وفقاً لخبير البنوك والتمويل رشاد عبده، في حديثه لـ«العربي الجديد»، فإنّ الصفقة تكتسب أهمية استثنائية؛ إذ تنقل إلى بنك الإمارات دبي الوطني واحدة من أكبر محافظ العملاء مرتفعي الدخل في السوق المصرية، وتمنحه قفزة كبيرة في نشاط التجزئة المصرفية، كما تأتي في وقت يشهد فيه الجهاز المصرفي توسعاً غير مسبوق في قاعدة العملاء، إذ ارتفعت معدلات الشمول المالي إلى نحو 75% من إجمالي المواطنين البالغين، بما يعادل قرابة 56 مليون مواطن يمتلكون حسابات مصرفية أو محافظ إلكترونية أو أدوات مالية رسمية. وفق أحدث بيانات البنك المركزي المصري. وفي المقابل، تمثل الصفقة اختباراً جديداً لقدرة البنك المركزي المصري على إدارة واحدة من أكبر عمليات نقل محافظ العملاء، خلال السنوات الأخيرة، في سوق تضم 37 بنكاً مرخصاً، لكنها لا تزال تتسم بقدر مرتفع من التركز، إذ تستحوذ البنوك الخمسة الكبرى على 69,7% من إجمالي الودائع، و67,2% من الودائع، و73,1% من القروض.

وقال عبده، إن التخوفات التي أثيرت حول الصفقة لا ترتبط بطبيعتها المصرفية؛ لأن بنك إتش إس بي سي في الأصل أجنبي، وإنما تعكس وجهات نظر لدى بعض المواطنين بشأن اتّساع حجم الاستثمارات الإماراتية في قطاعات مختلفة وذات حساسية اقتصادياً وأمنياً داخل مصر، مع الارتباط الوثيق بين الشركات الإماراتية والإسرائيلية والتي تعززت مؤخراً باتفاقيات قانونية تسمح بشراء وإعادة التداول للإسرائيليين لأصول إماراتية داخل ولاية الدولة وخارجها، وليس بسبب عملية الاستحواذ في حد ذاتها. وأضاف أن البنك المركزي المصري يمثل الضمانة الأساسية في مثل هذه العمليات؛ لأنه لا يمنح موافقته إلّا بعد مراجعة دقيقة لجميع الجوانب المالية والفنية والتنظيمية، بما يضمن قدرة البنك المستحوذ على إدارة المحفظة الجديدة دون الإضرار بحقوق العملاء أو استقرار الجهاز المصرفي.

وأكد عبده أن الصفقة تشمل نحو 330 ألف عميل، وهو ما يفرض على البنك المركزي وضع ضوابط واضحة تكفل حماية أموال العملاء وبياناتهم الشخصية، وضمان استمرار الخدمات المصرفية بصورة طبيعية، مشدداً على أن انتقال الملكية يجري وفق إجراءات رقابية دقيقة، وليس بصورة تلقائية، بما يحفظ جميع الحقوق والالتزامات.

وأكد عبده أن البنك المركزي المصري لا يكتفي بإصدار الموافقة على صفقات الاستحواذ، وإنما يمارس رقابة مستمرة على جميع البنوك العاملة في السوق، من خلال التفتيش الدوري ومراجعة المراكز المالية وجودة الأصول ونظم إدارة المخاطر، كما يملك صلاحيات واسعة للتدخل إذا تبين وجود ما يهدّد سلامة أي بنك أو استقرار الجهاز المصرفي، بما في ذلك توجيه إدارات البنوك، أو المطالبة بتغيير مجالس الإدارات، أو تعيين إدارات مؤقتة في الحالات التي تستدعي ذلك.

البنك البريطاني لن يغادر مصر

يشير خبراء بنوك إلى أنه رغم ما أثاره الإعلان عن الصفقة من انطباع لدى البعض بأنّ البنك البريطاني يغادر مصر، فإن الواقع مختلف تماماً؛ إذ تقتصر الصفقة على نشاط الخدمات المصرفية للأفراد. وفقاً للمعلومات البسيطة التي أفصح عنها طرفا الصفقة لوسائل الإعلام المحلية، فإنّ الصفقة تشمل نقل جميع حسابات العملاء الأفراد، والودائع، والقروض الشخصية، وبطاقات الائتمان، والفروع المخصصة لهذا النشاط، وشبكة ماكينات الصراف الآلي، إلى جانب انتقال العاملين بقطاع التجزئة، فيما لم يكشف الطرفان القيمة المالية للصفقة، واكتفت المجموعة البريطانية بالإعلان أنها تتوقع تحقيق مكاسب رأسمالية تقارب 300 مليون دولار قبل الضرائب توضح القوائم المالية للبنك حجم النشاط الذي يجري نقله، إذ بلغت ودائع الأفراد نحو 142,8 مليار جنيه بنهاية الربع الأول من عام 2026، مقابل محفظة قروض بلغت 18,9 مليار جنيه، منها 13,6 مليار جنيه قروض شخصية، و5,2 مليارات جنيه بطاقات

رأي

مصطفى عبد السلام

حكومة صندوق النقد الدولي في القاهرة

تستطيع أن تتعامل مع حكومات مصر المتعاقبة منذ أكتوبر/ تشرين الأول 2016 على أنها حكومة تمثل صندوق النقد الدولي في القاهرة، وليست حكومة مستقلة القرار وتمثل الدولة وتعد واجهة رئيسية لها، ويكون هدفها الأبرز هو توفير حياة كريمة ومعيشة لائقة للمصريين كافة، ورفع مستوى الخدمات، وإتاحة السلع بأسعار تتفق مع الرواتب والدخول، وتوفير فرص عمل والحد من أزمات الفقر والبطالة والتضخم. ذلك لأن تلك الحكومات المتعاقبة على حكم مصر خلال العقد الأخير تأتمر مباشرة بأمر إدارة الصندوق القابعة في واشنطن والتي تعتمد عليها مليارات الدولارات في صورة قروض، ولا تأتمر بأمر المواطن فهو آخر ما يشغلها وربما لا تضعه في حساباتها أصلاً، بل وتدهسه بكل ما أوتيت من قوة وجبروت عبر إجراءات تقشفية وقفزات أسعار وموجات غلاء هي الأعنف في تاريخ الدولة، وعينها ليست على الطبقات الفقيرة وأصحاب الدخول المحدودة، بل على تنفيذ سياسات المؤسسة المالية التي تُغرق البلاد في وحل الديون، وتساهم في تعميق الفجوة بين النظام الحاكم والشعب، وتدمس الفقراء بفقر، وتقضي على ما تبقى من طبقة وسطى، والهدف هو نيل رضا الصندوق أملاً في الحصول على مزيد من القروض والمنح والمساعدات التي تطيل عمر تلك الحكومات الفاشلة على حساب المواطن ومستقبل الدولة وأمنها القومي والاقتصادي.

> شريحة مهمة من المصريين باتت تنظر إلى الحكومة على أنها سمسار وربما خصم

أحدث الأمثلة هو زيادة الحكومة سعر الكهرباء بنسبة 12% للمرة الثالثة هذا العام ضمن حزمة زيادات أخرى لأسعار سلع رئيسية متعلقة بالمواطن، علماً أن فواتير الكهرباء زادت 900% منذ 2016، وهي نسبة لم تحدث في أي دولة في المنطقة. وهناك زيادات أخرى في الطريق منها أسعار مشتقات الوقود، مثل البنزين والسولار والغاز، وكذلك أسعار المياه والمواصلات والجمارك والرسوم والاتصالات وإيجارات السكن وغيرها، وهذه الزيادات تُنفذ باتفاق مع الصندوق مقابل الإفراج عن شريحة جديدة من قرض بقيمة 1,8 مليار دولار، وتُفرض فرضاً على المواطن الذي يتحمل لوحده تكلفة السداد. واللافت أن الزيادات في الضغوط المعيشية تحدث في الوقت الذي تكون فيه الدولة في أمسّ الحاجة إلى اصطفاف مجتمعي واسع، خاصة أنها تمرّ بأزمات أحدثها حادث ميناء دمياط ومعه الحرب على إيران وتصاعد التوتر في المنطقة، وهو ما يعني انفصال الحكومة عن الشارع وافتقادها الحس السياسي، كما تحدث الزيادات في الوقت الذي تسارع حكومات العالم نحو تخفيف الأعباء عن المواطن والمتابع لأداء الحكومات المصرية المتعاقبة يلحظ أن همها الأول هو تنفيذ سياسات وشروط صندوق النقد رغم أضرارها الجسيمة على الاقتصاد والأسواق والمواطن، ومستقبل الأجيال، فالعملة تتعرض لموجات تعويم عنيف أفقدها نحو 90% من قيمتها خلال عشر سنوات، وهناك زيادات لا تتوقف في فواتير السلع الرئيسية والخدمات، وخفض متواصل في دعم سلع الفقراء، ومخصصات الخدمات العامة من صحة وتعليم والحكومة تواصل تنفيذ الشروط الأخرى، ومنها بيع أصول الدولة من شركات وبنوك وأراض، وزيادة الضرائب والرسوم، وفتح الباب على مصراعيه أمام الأجانب أصحاب الأموال الساخنة لاغتراف المليارات من خزانة الدولة التي تعاني من عجز حاد، والأخطر رهن مقدرات الدولة للدائنين. والأدهى في الأمر أن الحكومات لم تحقق نجاحات تذكر من وراء سياسة الانصياع للصندوق وأجندته السامة، فالدين العام يتفاقم ووصل إلى معدلات مخيفة، والدين الخارجي زاد من 38,8 مليار دولار بنهاية 2012 إلى نحو 164,8 مليار دولار بنهاية الربع الأول من عام 2026، وأحوال المواطن المعيشية تتدهور، والقدرة الشرائية تتآكل مع موجات الغلاء ببساطة، شريحة مهمة من المصريين باتت تنظر إلى الحكومة على أنها سمسار وربما خصم، وليست داعماً ومسانداً وموفراً للخدمات ومنظماً للأسواق ومدافعاً عن الفقراء.

مال وسياسة

بعد نحو خمسة أشهر من اندلاع الحرب الأميركية الإيرانية، يواجه الاقتصاد الخليجي ضغوطاً متزايدة جراء انكماش يدفع نحو تغيير أولويات المشاريع، فضلاً عن تصاعد التضخم، ما يحمّل السكان أعباء معيشية إضافية

مسقط ـ **كريم رمضان**

تُظهر التقديرات الحديثة صورة متراجعة للأداء الاقتصادي في منطقة الخليج لعام 2026، في إطار انكماش إجمالي للناتج المحلي لدول مجلس التعاون، بنسبة 2,4%، بحسب تقدير أوردته الشركة الاستشارية «أوكسفورد إيكونوميكس» في يونيو/حزيران الماضي، تحت تأثير الاضطرابات الملاحية، واستمرار أجواء الحرب، وارتفاع تكاليف التأمين، وتراجع حركة السياحة الوافدة، ما سلط الضوء على تداعيات ذلك على خطط دول الخليج ومواطنيها.

ويعود هذا التراجع بالأساس إلى هبوط إنتاج القطاع النفطي بنسبة 14,5% وتراجع الأنشطة غير النفطية بنسبة 1,1%، ما يدفع الحكومات الخليجية إلى إعادة ترتيب أولويات خططها التنموية والمشاريع الكبرى وتكييف خططها عبر استخدام خطوط أنابيب بديلة ونشر تدابير حماية مالية، بما يمهّد الطريق لانتعاش اقتصادي مرتقب يصل إلى 8,1% في عام 2027 مع استقرار الممرات البحرية واكتساب الأسواق زخماً جديداً، حسبما أورد تقرير نشرته منصة إندكس بوكس (IndexBox)، المتخصصة في تحليل الأسواق والبيانات الاقتصادية العالمية، في 16 يونيو/ حزيران الماضي.

وتسببت التطورات الجيوسياسية واضطرابات الملاحة البحرية الأخيرة في اضطرار دول الخليج لإعادة جدولة وتأجيل عدد من المشاريع الكبرى. وأعلن عن تقليص النطاق المستهدف، وتأخير مراحل إنشائية رئيسية في مشروع «ذا لاين» بمدينة نيوم لتوفير السيولة، وضمان سلامة الإمدادات، وفقاً لوكالة بلومبيرغ يوم 5 إبريل/ نيسان 2026. بالتوازي مع تأجيل مراحل التوسع التشغيلي لمشروع نيوم للهيدروجين الأخضر (NGHC) إلى أواخر 2027 بسبب تعثر عقود الشحن الدولي، وفقاً لـ«رويترز» في 18 مايو/ أيار 2026. وفي الوقت نفسه تعطلت الجداول الزمنية لتطوير مشاريع في الدول الخليجية الأخرى، حيث دخلت على سبيل المثال استشارات مراكز البيانات والحوسبة السحابية مرحلة من المخاطر، بعد إعلان الحرس الثوري الإيراني، في 21 يوليو/تموز الماضي، استهداف بنية تحتية تابعة لشركة أمازون ويب سيرفيسز (AWS) في البحرين، وجاء ذلك في وقت كانت تتسابق فيه دول الخليج على استقطاب شركات التكنولوجيا العالمية، وضخ مليارات الدولارات في مراكز البيانات والخدمات السحابية.

كما أدت التوترات العسكرية والنزاعات المسلحة في المنطقة لتأجيل عدد من مشاريع البنية التحتية الرقمية والإقليمية المشتركة التي تربط دول مجلس التعاون الخليجي الست، وعلى رأسها مشروع الكابل البحري «2Africa Pearls» التابع لشركة «ميتا» (Meta).

على صعيد المعيشة اليومية، تواجه الفئات الشعبية والوسطى في المجتمعات الخليجية ضغوطاً متزايدة بفعل الصعود المتواصل في تكاليف الإيجارات السكنية، وارتفاع فواتير الخدمات الأساسية، ما يقلّص من الدخل الحقيقي المتاح للإنفاق الأسري. وأدى تآكل القدرة الشرائية إلى دفع المستهلكين نحو تقليص الإنفاق غير الضروري وتعديل أنماط الاستهلاك الإعاشي لمواجهة كلفة السكن المرتفعة، بالتزامن مع ارتفاع التكاليف التشغيلية ورسوم البناء وزيادة الطلب على الوحدات العقارية في المراكز الحضرية، ما يحمل الأسر ذات الدخل المتوسط والذين ينتمون لشريحة المستأجرين أعباء مالية إضافية تستنزف الميزانيات الشهرية، بحسب تقرير نشرته «ستاندرد آند بورز» للتصنيف الائتماني في 21 يوليو الماضي.

> أدى تآكل القدرة الشرائية إلى دفع المستهلكين نحو تقليص الإنفاق غير الضروري

وتساهم حرب الممرات المائية والاضطرابات الجيوسياسية في مضيق هرمز والبحر الأحمر في فرض ضغوط سعرية مرتفعة على واردات المواد الغذائية والسلع المعيشية في عام 2026، إذ تعتمد دول مجلس التعاون بشكل كبير على استيراد معظم احتياجاتها الغذائية من الخارج.

وتتطلب حماية القدرة الشرائية المنهكة للأسر الخليجية أمام تقلبات أسعار التأمين والشحن البحري، استراتيجية شاملة تجمع بين التدابير الاجتماعية الحكومية والسياسات الادخارية الأسرية. وتتضمن الحلول الحكومية التي طرحتها دول خليجية توسيع نطاق شبكات الأمان الاجتماعي، والدعم المباشر للسلع الغذائية الرئيسية، وتحديد أسقف تنظيمية لزيادات الإيجار السكني.

سوق في وسط مدينة الكويت، 18 فبراير 2026
(ياسر الزيات/فرانس برس)

اقتصاد الخليج يدفع فواتير الحرب

انكماش يغيّر أولويات المشاريع... وتضخّم يحاصر الأسر

اسواق

فواكه تحلق بعيداً عن جيوب الجزائريين

الجزائر ـ **حسان حويشة**

صُدم الجزائريون بارتفاع وصفوه بالخيالي في أسعار بعض الفواكه، سواء المحلية رغم أنها في موسم الجني، أو المستوردة، ما دفع العديد من تجار التجزئة إلى الإحجام عن اقتنائها، بعدما تراجع الإقبال عليها بسبب أسعارها المرتفعة. ولوحظ ذلك بصورة خاصة مع الموز المستورد، الذي قاربت أسعاره ألف دينار للكيلوغرام في العديد من أسواق الجملة، إضافة إلى فاكهتَي التين والإجاص المحليتَين، مقابل انخفاض نسبي في التفاح بأنواعه وتراجع ملحوظ في البطيخ الأحمر (الدلاع). وإذا كان ارتفاع أسعار فاكهة مستوردة مثل الموز، القادم أساساً من دول أميركا اللاتينية، قد يبدو مفهوماً بالنظر إلى تكاليف الاستيراد والنقل، فإن الأمر يثير الكثير من الاستغراب بالنسبة إلى بعض الفواكه المحلية المنتجة على نطاق واسع في عدد من ولايات الجزائر.

في هذا السياق، يقول تاجر تجزئة يبيع الفواكه في سوق الحميد اليومي للخضر والفواكه، شرقي الجزائر العاصمة، محمد، إنه توقف منذ عدة أسابيع عن شراء الموز من سوق الجملة بالكاليتوس، جنوبي العاصمة، بسبب أسعاره المرتفعة. وأوضح التاجر الذي فضل عدم ذكر اسمه كاملاً لـ «العربي الجديد» أن سعر الكيلوغرام من الموز في سوق الجملة بالكاليتوس يتراوح، منذ نحو ستة أسابيع، بين 600 و900 دينار (4,54-6,81 دولارات)، مضيفاً: «صرت في كل مرة أتوجه فيها إلى سوق الجملة أجد الأسعار مرتفعة، بهذا السعر، كيف يمكنني بيعه للمستهلك؟ أفضل الانتظار إلى حين تراجع الأسعار. لقد أصبحنا نشعر بحرج كبير أمام الزبائن بسبب أسعار الموز التي فاقت ألف دينار لدينا في محلات التجزئة (7,57 دولارات)، ولذلك فضلت عدم شرائه وعرضه». وفي السياق ذاته، تشير صفحة سوق الجملة للخضر والفواكه ببلدية بوقرة، في ولاية البليدة، وهو أحد أكبر أسواق الجملة في الجزائر، إلى أنّ أسعار الإجاص، بتاريخ 29 يوليو/ تموز الماضي، تراوحت بين 480 و500 دينار للكيلوغرام بالنسبة للأصناف المتوسطة، فيما بلغت 650 ديناراً للأصناف الفاخرة، رغم أنه منتج محلي بنسبة 100%، علماً أن الدولار يساوي 132 ديناراً في سوق الصرف الرسمي لدى البنوك. أما علامات الاستفهام الأكبر فطرحتها أسعار التين المحلي، إذ بلغ سعر بعض أنواعه، مثل صنف البجاوي نسبة إلى ولاية بجاية بمنطقة القبائل المعروف أيضاً باسم عنق الحمام، ذي اللون الأسود، الذي بلغ نحو 1100 دينار للكيلوغرام في سوق الجملة، بينما وصل سعر الأصناف الأخرى، مثل التين الأبيض، إلى 600 دينار للكيلوغرام. الملاحظ خلال الموسم الحالي هو التراجع النسبي في أسعار التفاح المحلي مقارنة بالسنوات الماضية، خصوصاً في ظل الاستثمارات الكبرى التي شهدتها ولايات الأوراس شرقي البلاد في مجال غراسة التفاح، إلى جانب الإجراءات التي اتخذتها السلطات لضبط سوق هذا المنتج. ويتراوح سعر الكيلوغرام حالياً، في أسواق الجملة، بين 300 و450 ديناراً بالنسبة للأصناف الفاخرة، بعدما كان يصل قبل سنوات إلى نحو ألف دينار للكيلوغرام.

أما البطيخ الأحمر، المعروف محلياً باسم الدلاع، فقد عادت أسعاره إلى مستوياتها الطبيعية بعد فترة من الكساد والانخفاض الحاد الذي شهدته قبل أسابيع عدّة، إثر شائعات مجهولة المصدر جرى تداولها على نطاق واسع عبر منصات التواصل الاجتماعي، زعمت تسبّبه في حالات تسمم. ويتراوح سعر الكيلوغرام حالياً بين 50 و100 دينار، بحسب النوعية والمنطقة التي زرع فيها، بعد أن استعادت السوق توازنها، خصوصاً عقب تطمينات السلطات ونشر نتائج التحاليل المخبرية التي أكدت سلامة هذه الفاكهة وصلاحيتها للاستهلاك. ويفسر رئيس الاتحاد الوطني لحماية المستهلك، (مستقل)، محفوظ حرزلي، الارتفاع الكبير في أسعار بعض الفواكه المستوردة والمحلية بخصوصية السوق الوطنية، إذ تتداخل عوامل اقتصادية وتنظيمية وتجارية. ويقول حرزلي لـ «العربي الجديد» إنه بالنسبة إلى الموز، فإنه من الناحية النظرية يعد من أكثر الفواكه التي يمكن تتبع أسعارها عالمياً، لكونه يخضع لأسعار مرجعية معروفة في الأسواق الدولية. غير أن سعره في الجزائر لا يرتبط مباشرة بالسعر العالمي، وإنما يتأثر أيضاً بسياسات الاستيراد والكميات المسموح بدخولها إلى السوق، وتكاليف النقل البحري والتخزين والتوزيع وسعر صرف الدينار وعدد المتعاملين في الاستيراد ومدى المنافسة بينهم، إضافة إلى هوامش الربح على مستوى الاستيراد والجملة والتجزئة.

سوق فواكه وخضروات في وهران، 5 نوفمبر 2025
(بلال بنسالم/Getty)

جسر الكرامة

تضييف اقتصادي على الضفة... رسوم إسرائيلية ترفع الأسعار

بدا الاحتلال الإسرائيلي في تطبيق رسوم إسرائيلية مستحدثة على المواد الغذائية المستوردة عبر جسر الكرامة، ما يفاقم الأزمات المعيشية في الضفة الغربية

رام الله ـ **مالك نبيل**

يتجه الشارع الفلسطيني نحو ارتفاع سيلحق بأسعار المواد الغذائية والسلع الأساسية، بعد قرار إسرائيلي دخل حيّز التنفيذ التجريبي منتصف الشهر الماضي، وبدأ العمل به رسمياً مطلع أغسطس/آب الجاري، ويقضي بفرض رسوم إسرائيلية مستحدثة على المواد الغذائية المستوردة عبر جسر الكرامة المعروف إسرائيلياً بـ«اللنبي» الواصل بين الضفة الغربية والأردن، الأمر الذي سيؤدي إلى إبطاء واردات السلع وسلاسل التوريد، ورفع كلفة الشحن التجاري من الأردن ومصر، والذي ينعكس أخيراً على سعر الشراء لدى المستهلك.

وتنصّ الشروط الإسرائيلية الجديدة على «ألا تدخل أي شحنة غذائية عبر معبر اللنبي من دون تقديم طلب إفراج مسبق يشمل بيانات الشاحنة، وشهادة المنشأ ووسيلة النقل، وشهادة تأكيد استلام حتى لا يتم بيع الشاحنة في السوق الإسرائيلي». ووفق المخلّص الجمركي الدولي مازن أبو شمسية، فإن «الإجراءات الإسرائيلية الجديدة ستفرض أعباءً مالية وإدارية إضافية على المستوردين الفلسطينيين»، موضحاً لـ«العربي الجديد» أن «الشاحنات ستخضع لما يسمى بالحجر الصحي، وهو إجراء لم يكن موجوداً من قبل في معبر الكرامة وفق الاتفاقيات الاقتصادية المتبادلة (اتفاقية باريس). كما ستخضع البضائع الواردة للفحص، والتأخير قبل الوصول إلى السوق الفلسطيني، وذلك سيقع على عاتق المستورد مالياً».

وحسب تقدير أبو شمسية فإن الخطوة، تستهدف تحقيق عدة أهداف، «أولها جباية الرسوم الجديدة، وثانيها جباية أجور التخزين (الأرضيات) الناتجة عن التأخيرات، وثالثها حماية المستهلك الإسرائيلي في حال بيعت هذه البضائع له وليس حماية المستهلك الفلسطيني».

«هذه الإجراءات ستنعكس سلباً على الاقتصاد الفلسطيني» وفق أبو شمسية، وذلك «بسبب ارتفاع الرسوم، إلى جانب التأخيرات القائمة أصلاً على جسر الكرامة لأسباب أمنية، حيث تمكث الشاحنات وقتاً طويلاً تحت الشمس، وأصبح الأمر يتطلب إجراء فحوصات إضافية».

ويلفت إلى أن الرسوم الجديدة لا تقتصر على الفحوص الصحية، موضحاً أن «البضائع التي تتطلب فحصاً ولا توجد لها أماكن تخزين مخصصة، تُحوَّل إلى مناطق تخزين في ميناء أشدود الإسرائيلي وستزيد الرسوم على المستورد ما يؤدي إلى تحصيل رسوم إضافية».

ويقدر أبو شمسية أن «الزيادة على كل ملف للشحنة التجارية سيتراوح بين 700 و1500 دولار، وتشمل رسوم الصحة، وأجور التخزين، ورسوم المختبرات».

«هذه الإجراءات تطبق بصورة أساسية على ما يُصنف بالبضائع الحساسة»، بحسب المخلّص الجمركي الدولي، وهي السلع سريعة التلف أو التي تحتوي على مشتقات الحليب، مثل اللبنة، والجبنة، واللبن الجميد، والأسماك، والمواد المجمدة، أما السلع ذات الصلاحية الطويلة، مثل رقائق البطاطس (الشيبس)، والعلكة، وغيرها من المنتجات غير سريعة التلف، فتكون كلفة الإجراءات عليها أقل، ما يعني أنّ المواد الأساسية التي تستهلكها العائلات الفلسطينية هي التي ستتعرض للزيادة السعرية.

ويحمل القرار أبعاداً سياسية إلى جانب آثاره الاقتصادية، وفق أبو شمسية قائلاً إن «القرار يتصل بضرب الاقتصاد الفلسطيني، كما يستهدف الاقتصادين الأردني والمصري إذ يخلق حالة من العزوف لدى المستوردين عن الاستيراد من الدول العربية المجاورة، ويتجهون بدلاً من ذلك إلى شراء البضائع من السوق الإسرائيلي، لتعزيز اقتصادهم في ظلّ استعدادات مستمرّة لتصعيد عسكري في المنطقة».

من جانبه، قال رئيس نقابة تجار المواد الغذائية وسيم الجعبري لـ«العربي الجديد»، إنهم لم يُبلغوا بالقرار رسمياً من أيّ طرف كان، وأنه في حال التطبيق سينعكس ذلك على التاجر الفلسطيني سلباً، وسيزيد من الحصار الاقتصادي الإسرائيلي على الاقتصاد الفلسطيني.

وحسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سجل مؤشر غلاء المعيشة في الضفة الغربية ارتفاعاً نسبته 2,08% خلال النصف الأول من العام 2026 مقارنة بالنصف المناظرة من العام السابق، كما شهد المؤشر ارتفاعاً نسبته 2,95% في القدس لنفس الفترة، فيما تراجع المؤشر بشكل حاد في قطاع غزة بمقدار 41,66% خلال النصف الأول 2026؛ بعدما شهد مستويات أسعار غير مسبوقة من الارتفاع خلال عامين من العدوان، ليسجل مؤشر غلاء المعيشة بالمحصلة في فلسطين انخفاضاً مقداره 20,91%.

وتواصلت «العربي الجديد» مع وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطيني التي ماطلت في الرد، وتذرّعت بعدم توفّر المعلومات النهائية لديهم حول القرار.

> المعبر يستقبل صادرات قادمة من الأردن ومصر والإمارات والسعودية وقطر

وأكتوبر/تشرين الأول 2023، كان يدخل عبر جسر الكرامة (الملك حسين) ما يزيد على 500 شاحنة تجارية يومياً، حتى وصل إلى ما هو أقل من 250، ثمّ تقلص العدد إلى 100 شاحنة محملة بالمواد الغذائية، بحسب التاجر وأستاذ الاقتصاد في جامعة القدس، ياسر شاهين.

ويقول شاهين لـ«العربي الجديد» «إن معبر الكرامة يستقبل صادرات قادمة من الأردن ومصر والإمارات والسعودية وقطر، تشمل مدخلات إنتاج وسلعاً غذائية متنوعة، مثل الألبان، والمياه، والعصائر والتونة، وغيرها من المواد الغذائية الاستهلاكية الأساسية».

ووفق تقديره، فإن الإجراءات الإسرائيلية الجديدة ستؤدي إلى تراجع كبير في حركة الشاحنات، موضحاً أن «عددها سيتقلص بنسبة تتجاوز 50% إلى 60%، وهو ما سيفرض قيوداً كبيرة تكاد تصل إلى حد منع تجارة الأغذية الداخلة عبر معبر الكرامة بشكل عام».

ويلفت شاهين إلى أن السلع الغذائية مثل الألبان والمعلّبات ستكون الأكثر تأثراً بالإجراءات الجديدة، مبيناً أن «بعض المواد الغذائية ستكون عرضة للتلف، أو على الأقل لتراجع جودتها، إذا بقيت محتجزة على المعابر لأكثر من يوم أو يومين».

ويعتبر أن القرار يتجاوز أبعاده الإدارية، ويحمل أهدافاً اقتصادية وسياسية، قائلاً: «يأتي هذا القرار في إطار دفع التجار الفلسطينيين إلى الاستيراد عبر إسرائيل، وفرض واقع يجبرهم على اللجوء إلى البدائل الإسرائيلية، ولا سيما في ظل تراجع الإقبال على البضائع الإسرائيلية خلال الحرب على غزة نتيجة حملات مقاطعتها، ويهدف القرار إلى ممارسة مزيد من الضغط على الفلسطينيين لدفعهم إلى العودة إلى استخدام البدائل الإسرائيلية».

دخول أقل من 100 شاحنة يومياً

قبيل اندلاع الحرب على غزة في أكتوبر/تشرين الأول 2023، كان يدخل عبر جسر الكرامة (الملك حسين) ما يزيد على 500 شاحنة تجارية يومياً، ثمّ تقلص العدد إلى 250، حتى وصل إلى ما هو أقل من 100 شاحنة محملة بالمواد الغذائية، بحسب التاجر وأستاذ الاقتصاد في جامعة القدس، ياسر شاهين.

سيارة تدخل الجانب الفلسطيني من معبر الكرامة، 24 سبتمبر 2025
(زين جعفر/فرانس برس)

عقارات

انقطاع الكهرباء في ليبيا يعطّل مصانع إسمنت ويقفز بالأسعار

طرابلس ـ **احمد الخميسي**

سجلت أسعار الإسمنت في الأسواق الليبية مستويات قياسية تجاوزت 100 دينار للقنطار (100 كيلوغرام)، بما يعادل نحو 15,6 دولاراً وفق سعر الصرف الرسمي، في أحدث موجة غلاء تضرب قطاع مواد البناء، مدفوعة بتراجع الإنتاج نتيجة توقف عدد من مصانع الإسمنت بسبب انقطاعات الكهرباء المستمرة، حسب تجار ومصادر في القطاع الصناعي.

ويعد هذا المستوى السعري الأعلى منذ سنوات، بعدما كان سعر القنطار يتراوح بين 70 و80 ديناراً قبل أسابيع فقط، ما يعكس قفزة تجاوزت 40% خلال فترة وجيزة، وسط مخاوف من استمرار نقص المعروض إذا استمرت أزمة الكهرباء.

وقال تاجر مواد البناء، رمضان القدار لـ«العربي الجديد» إن الموزعين يواجهون صعوبة متزايدة في الحصول على الكميات المطلوبة، مشيراً إلى أن المصانع العاملة لم تعد قادرة على تلبية الطلب بعد اضطرار عدد منها إلى تقليص الإنتاج أو التوقف المؤقت نتيجة الانقطاعات المتكررة للتيار الكهربائي، وأضاف أن السوق تشهد نقصاً واضحاً في الإمدادات، بينما يتزايد الطلب بالتزامن مع استمرار أعمال البناء، الأمر الذي دفع الأسعار إلى الارتفاع بوتيرة متسارعة.

وقال تاجر مواد البناء عبد السلام المنتصر لـ«العربي الجديد» إن سعر القنطار تجاوز حاجز 100 دينار في عدد من المدن، مع تفاوت الأسعار حسب تكاليف النقل وتوفر المنتج، مؤكداً أن بعض التجار باتوا يبيعون بكميات محدودة بسبب ضعف الإمدادات.

وتشير تقارير محلية إلى أن سياسة طرح الأحمال خلال فصل الصيف أجبرت عدداً من مصانع الإسمنت في المنطقة الغربية على خفض الإنتاج أو إيقاف خطوط التشغيل بصورة مؤقتة، ما أدى إلى تقلص المعروض في السوق وارتفاع الأسعار بصورة متلاحقة.

ويهدّد هذا الارتفاع القياسي بتعطيل مشاريع البناء الخاصة وزيادة الأعباء على المقاولين وشركات الإنشاء، في وقت تشهد فيه ليبيا توسعاً في مشاريع الإسكان والبنية التحتية وإعادة الإعمار. وقال المقاول عبدالرزاق التاجوري لـ«العربي الجديد» إنّ تكلفة تنفيذ المنازل ارتفعت بصورة ملحوظة خلال الأسابيع الماضية، موضحاً أن «كل زيادة في سعر الإسمنت تنعكس مباشرة على التكلفة النهائية للبناء، وهو ما يدفع كثيراً من المواطنين إلى تأجيل مشاريعهم أو تنفيذها على مراحل». وامتدت تداعيات الأزمة إلى مشاريع البنية التحتية، إذ يشكو مواطنون ومقاولون من تباطؤ تنفيذ مشاريع الطرق وشبكات المياه والصرف الصحي والمباني العامة، نتيجة ارتفاع أسعار مواد البناء، وصعوبة توفير الإسمنت بالكميات المطلوبة. ويؤكد متعاملون في القطاع أن عدداً من الشركات المنفذة بات يواجه ضغوطاً مالية متزايدة مع ارتفاع تكاليف التنفيذ، الأمر الذي يهدد بتأخير إنجاز مشاريع خدمية وتنموية في عدد من المدن الليبية.

وقال الموظف الحكومي الذي شرع في بناء منزل لعائلته في ضواحي طرابلس، سالم الزوي، لـ«العربي الجديد» إن ارتفاع سعر الإسمنت «أربك ميزانية المشروع بالكامل»، مضيفاً أنه اضطر إلى تقليص وتيرة البناء على أمل تراجع الأسعار خلال الفترة المقبلة.

أما المواطن الذي يسكن في منطقة الزاوية، محمد حديد، فقال لـ«العربي الجديد» إن تكاليف البناء أصبحت «تفوق قدرة المواطن العادي»، موضحاً أن أسعار الحديد والإسمنت ومواد التشطيب ارتفعت تباعاً، بينما لم تشهد دخول الأسر أي زيادة تعوض هذه القفزات، وأضاف: «لم يعد الأمر يقتصر على تأجيل بناء منزل، بل أصبحت حتى مشاريع الطرق والخدمات في بعض المناطق تسير ببطء، بسبب ارتفاع أسعار مواد البناء. أزمة الكهرباء لم تعد تنقطع عند انقطاع التيار، بل أصبحت تعطل التنمية والإعمار».

وكانت ليبيا قد شهدت أزمات مشابهة في أسعار الإسمنت خلال السنوات الماضية نتيجة توقف بعض المصانع أو تعطل عمليات النقل، إلا أن الأزمة الحالية ترتبط بصورة أساسية بتداعيات انقطاع الكهرباء، بحسب مسؤولين في القطاع.

ورغم امتلاك ليبيا طاقة إنتاجية تصميمية تقارب 10 ملايين طن سنوياً، فإن الإنتاج الفعلي يتأثر على نحو متكرّر بمشكلات الطاقة والصيانة والاضطرابات التشغيلية، بينما يقدر الاستهلاك المحلي بنحو 7 إلى 7,5 ملايين طن سنوياً في الظروف الطبيعية، ما يجعل أي انخفاض في الإنتاج كفيلاً بإحداث اختلال سريع بين العرض والطلب ورفع الأسعار.

وقال المحلل الاقتصادي عادل المقرحي لـ «العربي الجديد» إنّ أزمة الإسمنت الحالية ليست مجرد نتيجة لارتفاع الطلب، بل تعكس هشاشة البنية التحتية للإنتاج الصناعي في ليبيا، موضحاً أن انقطاع الكهرباء، أدى إلى تعطيل مصانع تعتمد على التشغيل المتواصل، ما قلص المعروض في وقت يشهد فيه السوق طلباً مرتفعاً بفعل مشاريع الإسكان وإعادة الإعمار.

> مشاريع البناء الخاصة مهدّدة... والأعباء على المقاولين تتزايد

الأمن المائي

انخفاض منسوب مياه نهر الراين، ألمانيا، 15 يوليو 2026 (الحريص رينتز/ Getty)

قارب عالق في قاع نهر الدانوب، بلغاريا، 22 يوليو 2026 (نيكولاي دوبتشينوف/ فرانس برس)

أنهار أوروبا تتبخر

الجفاف يلتهم أرباح الشركات ويشلّ النقل النهري ويهدد النمو

سبّبت موجات الحر والجفاف انخفاضاً قياسياً لمناسيب أنهار أوروبا، الأمر الذي عطّل النقل النهري وخفّض إنتاج الكهرباء ورفع تكاليف الشحن. ومع اتساع رقعة الجفاف، تحذّر مؤسسات أوروبية من تصاعد الضغوط على التجارة والطاقة والصناعة، وتزايد المخاطر على الاقتصاد الأوروبي

بروكسل ـ **العربي الجديد**

دخلت أوروبا مرحلة جديدة من تداعيات موجات الحر والجفاف، بعدما أدى الانخفاض الحاد في مناسيب أنهارها الرئيسية، وفي مقدمتها الراين والدانوب، إلى تعطيل حركة التجارة والنقل النهري، وخفض إنتاج الكهرباء النووية والكهرومائية، ورفع تكاليف الشحن. والحاق خسائر متزايدة بالشركات، في وقت تحذر فيه المؤسسات الأوروبية من أن أزمة المياه تحولت من تحد بيئي إلى تهديد اقتصادي يمس النمو وأمن الطاقة وسلاسل الإمداد. وسجلت مناسيب المياه في نهر الراين، الذي يعد الشريان التجاري الأهم للصناعة الألمانية، مستويات تقترب من أدنى مستوياتها التاريخية، بينما تراجعت تدفقات نهر الدانوب إلى مستويات قياسية أثرت على الملاحة وإمدادات الوقود وتشغيل محطات الكهرباء، في دول وسط وشرق أوروبا. وذكرت وكالة «بلومبيرغ» الأميركية، أول أمس الأحد، أن موجات الحر المتتالية دفعت مناسيب النهرين إلى الاقتراب من مستويات قياسية، ما سبّب اضطرابات واسعة لنقل المواد الكيميائية والمنتجات النفطية والسلع الصناعية، مع ارتفاع تكاليف الشحن واختناق أحد أهم الممرات التجارية في القارة.

> انخفاض قياسي في مناسيب الراين والدانوب يعطّل التجارة ويفاقم الخسائر

الجفاف يربك أوروبا

وبحسب الوكالة، انخفض منسوب المياه عند نقطة كاوب من نهر الراين، وهي أهم نقاطه للملاحة المتجهة إلى جنوب ألمانيا وسويسرا، إلى 25 سنتيمتراً، مع توقعات بانخفاضه إلى 24 سنتيمتراً، وهو أدنى مستوى منذ بدء تسجيل البيانات عام 1880، ما يهدد بتقييد حركة السفن وإبطاء تدفق البضائع على امتداد النهر الذي يبلغ طوله نحو 1290 كيلومتراً. وقالت وكالة رويترز، في تقرير نشرته يوم الجمعة الماضي، إن انخفاض مناسيب الأنهار الأوروبية بدأ ينعكس بصورة مباشرة على إنتاج الكهرباء، وحركة النقل النهري وأرباح الشركات، وسط مخاوف من اتساع التداعيات الاقتصادية مع استمرار موجات الحر وتراجع معدلات هطول الأمطار. ونقلت الوكالة عن متحدث باسم ميناء، روتردام أن حجم البضائع المنقولة بين الميناء، ونهر الراين تراجع بنحو 10% مقارنة بالمعدلات الطبيعية منذ بداية يوليو/تموز 2026، فيما كانت ناقلات المنتجات النفطية والكيماويات وسفن البضائع السائبة الأكثر تضرراً بسبب حاجتها إلى أعماق مائية أكبر.

370

مليون يورو خسائر تكبدتها شركة فيربوند خلال 6 أشهر نتيجة تراجع إنتاج الطاقة الكهرومائية

%10

تراجع حجم البضائع المنقولة بين ميناء روتردام ونهر الراين منذ بداية يوليو بسبب انخفاض مناسيب المياه

25

سنتيمترا سجّلها منسوب المياه عند كاوب مع توقعات بتراجعه إلى 24 سنتيمترا وهو أدنى مستوى منذ 1880

%20

فقط من الطاقة الإنتاجية بقيت قيد التشغيل في أكبر محطة طاقة كهرومائية بصربيا

مخاطر تهدد الاقتصاد الأوروبي

ويحذر خبراء من أن هذه التطورات تعكس تحولاً هيكلياً في المخاطر التي تواجه الاقتصاد الأوروبي، إذ لم تعد موجات الحر والجفاف أحداثاً موسمية عابرة، بل أصبحت تؤثر مباشرة في النقل والطاقة والإنتاج الصناعي والتجارة، وتفرض على الحكومات والشركات إعادة النظر في استثمارات البنية التحتية وسلاسل الإمداد وقدرتها على التكيف مع مناخ أكثر حرارة وجفافاً. وقال كبير الاقتصاديين في بنك آي إن جي (ING) الهولندي، كارستن برزيسكي، إن موجات الحر والجفاف تمثل بالتأكيد خطراً جديداً على النمو، مضيفاً أن تراجع مناسيب الأنهار يسبب ألماً اقتصادياً حقيقياً ويجسّد في الوقت نفسه تحديات تغيّر المناخ. فيما أشارت الباحثة في معهد كيل للاقتصاد العالمي، ساسكيا مويشلبوك، إن انخفاض منسوب نهر الراين خلال عام 2018 خفض الإنتاج الصناعي الألماني بما يصل إلى 1,5%، مشيرة إلى أن الشركات عدلت سلاسل الإمداد منذ ذلك الوقت، لكنها لا تزال تتحمل تكاليف أعلى للتكيف مع انخفاض مستويات المياه، وفق «بلومبيرغ». ونقلت «رويترز» عن محلل أسواق الكهرباء في شركة كبلر، أليساندرو أرمينيا، قوله إنه «لم تعد المشكلة تقتصر على منطقة واحدة كما كان يحدث في السابق، بل أصبحت تؤثر في المشهد الأوروبي بأكمله». محذراً من أن استمرار الظروف الحالية يعني إما مواجهة انقطاعات كهربائية أو زيادة كبيرة في الاستثمارات اللازمة لتعزيز البنية التحتية للطاقة، وتدعم هذه المخاوف بيانات المرصد الأوروبي للجفاف، الذي أكد في أحدث تقييم له، الصادر في 27 يوليو 2026، أن الجفاف بقي عند مستويات حرجة في معظم أنحاء أوروبا، مع تدهور إضافي في وسط وغرب القارة، خاصة في فرنسا وجنوب ألمانيا وشمال إيطاليا والمجر ورومانيا وسويسرا والنمسا والتشيك وسلوفاكيا وصربيا، بعد موجة حر طويلة دفعت درجات الحرارة إلى مستويات أعلى من المعدلات الطبيعية وخفضت تدفقات الأنهار إلى مستويات غير مسبوقة. وبحسب الموقع الرسمي للمفوضية الأوروبية، أصبحت الفيضانات والجفاف وحرائق الغابات والتلوث وسوء إدارة المياه تهدد الأمن الغذائي وتعطل الاقتصادات وشبكات النقل، وهو ما دفع الاتحاد الأوروبي إلى اعتبار مرونة المياه قضية أمن أوروبي واستعداد للأزمات، وإطلاق استراتيجية المرونة المائية لعام 2025 لتعزيز كفاءة استخدام المياه وحماية الموارد المائية ودعم قدرة الاقتصاد الأوروبي على التكيف مع آثار التغير المناخي..

خسائر الشركات تتسع

وبدأت التداعيات الاقتصادية للجفاف تظهر بوضوح في نتائج أعمال الشركات الأوروبية، بعدما فرض انخفاض مناسيب الأنهار تكاليف تشغيل إضافية وأجبر العديد من الشركات على تعديل سلاسل الإمداد وخطط الإنتاج. وذكرت «بلومبيرغ» أن شركة باسف، أكبر منتج للكيماويات في العالم، تمكنت من تجنب اضطرابات واسعة في مجمعها الصناعي بمدينة لودفيغسهافن بفضل اعتمادها وسائل نقل بديلة أكثر كلفة، بعدما اضطرت خلال جفاف عام 2018 إلى خفض الإنتاج بسبب انخفاض منسوب نهر الراين. ونقلت الوكالة عن المدير المالي للشركة ديرك إلفيرمان قوله إن الشركة تراقب مستويات المياه عن كثب، مؤكداً أن الوضع لا يزال تحت السيطرة، لكنه أقر بأن الاعتماد على وسائل نقل بديلة يرفع التكاليف التشغيلية.

تعثر الملاحة النهرية يربك الأسواق

اتّسعت تداعيات انخفاض مناسيب الأنهار الأوروبية لتشمل التجارة والزراعة وسلاسل الإمداد، بعدما أدى تعثر الملاحة النهرية إلى تعطيل نقل الحبوب وارتفاع تكاليف الشحن، وسط تحذيرات من تصاعد الخسائر الاقتصادية إذا استمرت موجات الجفاف.

إجراءات طارئة لترشيد الكهرباء

اعلنت عدة دول في وسط وشرق اوروبا إجراءات عاجلة لترشيد استهلاك الكهرباء مع استمرار انخفاض منسوب نهر الدانوب، الذي هدد تشغيل محطات نووية وكهرومائية رئيسية. وشملت الإجراءات خفض الاستهلاك خلال ساعات الذروة، واتخاذ تدابير للحفاظ على استقرار امدادات الطاقة.

أسفل جسر مارغريت، نهر الدانوب، المجر، 30 يوليو 2026 (أتيلا كيسبينيدلي/ فرانس برس)

حرائق الغابات

فاتورة الحرائق تتضخم على جانبي الأطلسي

للندن ـ **العربي الجديد**

تجاوزت الخسائر الاقتصادية المباشرة لحرائق الغابات في أوروبا ثلاثة مليارات يورو منذ بداية موسم الحرائق، في وقت دفعت فيه موجات حر قياسية الولايات المتحدة إلى إعلان حالة الطوارئ في عدد من الولايات مع تصاعد مخاطر اندلاع حرائق جديدة.

وأظهر تحليل نشرته صحيفة فايننشيال تايمز، أمس الاثنين، أن حرائق الغابات وموجات الحر التي اجتاحت فرنسا وإسبانيا والبرتغال واليونان ورومانيا خلال أول شهرين من موسم الحرائق سبّبت احتراق ما يقارب نصف مليون هكتار، لترتفع تكلفة إعادة تأهيل المناطق المتضررة إلى نحو 3,1 مليارات يورو في الدول الخمس الأكثر تضرراً بمنطقة اليورو. ويتجاوز هذا الرقم متوسط الخسائر السنوية التي قدرتها المفوضية الأوروبية لكامل الاتحاد الأوروبي والبالغة نحو 2,5 مليار يورو، ما يعكس اتساع حجم الأضرار مقارنة بالسنوات السابقة. واستند التحليل إلى المنهجية التي تعتمدها المفوضية الأوروبية والحكومة الفرنسية في احتساب ما يعرف بتكاليف الاستعادة، والتي تشمل إعادة تشجير الغابات واستصلاح الأراضي وإعادة المناطق المحترقة إلى وضعها السابق. إلا أن هذه التقديرات لا تشمل حتى الآن الخسائر اللاحقة بالمنازل والمنشآت والممتلكات الخاصة أو المحاصيل الزراعية، كما لا تتضمن آثار تراجع النشاط السياحي وتعطل الأعمال أو ارتفاع تكاليف التأمين، وهو ما يعني أن الفاتورة النهائية مرشحة للارتفاع بصورة كبيرة مع استمرار عمليات تقييم الأضرار.

القطاعات الأكثر تضرراً

وامتدت آثار الحرائق إلى عدد من القطاعات الاقتصادية الحيوية، خاصة في فرنسا، حيث أجبرت النيران شركات صناعية كبرى على تعليق الإنتاج وإجلاء العاملين من منشآتها في مقاطعة جيروند، التي تعد أحد أهم مراكز الصناعات الدفاعية والجوية في البلاد. وشملت الشركات المتضررة سافران وداسو للطيران وآريان غروب، بينما تعرضت أنشطة إنتاج المحار في حوض أركاشون لاضطرابات، في حين واجهت مزارع الكروم في منطقة بوردو مخاطر مرتبطة بتأثير الدخان في جودة المحصول، بالتزامن مع تراجع النشاط السياحي في ذروة الموسم الصيفي. وأكدت غرفة التجارة والصناعة في جيروند أن الحرائق أثرت مباشرة في نحو 40 ألف شركة، بينما توقفت قرابة 19,5 ألف شركة عن العمل حتى نهاية يوليو/تموز، في حين تراوح عدد العاملين الذين خضعوا لنظام العمل المدعوم حكومياً بين 120 ألفاً و150 ألف شخص، في محاولة للحد من التداعيات الاقتصادية والحفاظ على استمرارية الشركات لحين استئناف نشاطها. وفي إسبانيا، امتدت الحرائق إلى مناطق لا تبعد سوى نحو 50 كيلومتراً عن العاصمة مدريد، ملحقة أضراراً بالمنازل والمنشآت والمركبات في عدد من البلدات الريفية. وأعلن اتحاد صغار المزارعين ومربي الماشية أن التقديرات الأولية تشير إلى تضرر نحو 18,5 ألف هكتار من الأراضي الزراعية المنتجة، معظمها مراعٍ، وهو ما يهدد إنتاج الأعلاف والثروة الحيوانية ويزيد الضغوط على القطاع الزراعي في ظل استمرار الجفاف وارتفاع درجات الحرارة.

> خسائر أوروبا تتخطى 3 مليارات يورو وأميركا 11 مليار دولار

خسائر مليارية في أميركا

وفي الولايات المتحدة، تزامنت حرائق الغابات مع موجة حر واسعة اجتاحت ولايات الغرب الأميركي، حيث ذكرت وكالة أسوشييتد برس، أول أمس الأحد، أن درجات الحرارة اقتربت من مستويات قياسية، مسجلة 48 درجة مئوية في أجزاء من ولاية كاليفورنيا، و47 درجة مئوية في كل من فينيكس ولاس فيغاس، بينما تجاوزت درجات الحرارة معدلاتها الطبيعية بنحو 10 درجات في بعض المناطق.

وأظهرت دراسة حديثة صادرة عن مجموعة أندرسون الاقتصادية، ونشرتها شبكة CBS News في 23 يوليو/تموز 2026، أن دخان حرائق الغابات تسبب في خسائر اقتصادية أولية لا تقل عن أربعة مليارات دولار في ولاية ميشيغين وحدها، نتيجة إغلاق الحدائق العامة ومدن الألعاب وإلغاء الفعاليات وتراجع إيرادات الأنشطة التجارية التي تعتمد على الهواء الطلق، إضافة إلى ارتفاع تكاليف الرعاية الصحية المرتبطة بتلوث الهواء.

وذكرت الدراسة أن آثار الدخان، الذي امتد من حرائق الغابات المشتعلة في كندا وشمال ولاية مينيسوتا، لم تقتصر على ميشيغان، إذ قدرت الخسائر الأولية في ولاية نيويورك بنحو 5 مليارات دولار، وفي ولاية ويسكونسن بنحو مليارَي دولار، مع استمرار جمع البيانات وتوقع ارتفاع التقديرات بعد استكمال حصر الأضرار في ولايات أميركية أخرى.

ونقلت الشبكة عن الخبير الاقتصادي البيئي في المجموعة، ريتشارد ميلستروم، قوله إن المؤشرات الأولية أظهرت إغلاقاً وتراجعاً في نشاط الحدائق العامة والمنشآت الترفيهية والنوادي الرياضية والمطاعم والأنشطة الخارجية، مؤكداً أن الخسائر الاقتصادية الناجمة عن دخان حرائق الغابات بلغت بالفعل عدة مليارات من الدولارات، مع توقعات بارتفاعها مع اكتمال تقييم التأثيرات.

رجل إطفاء يشارك في إخماد حريق، كاليفورنيا، 26 يوليو 2026 (الأناضول)

بريطانيا

بيرنهام يراهن على المهاجرين لإنعاش الاقتصاد

بيرنهام يزور مركز تنسيق الإنقاذ البحري في دوفر جنوبي إنكلترا، 2 أغسطس 2026 (Getty)

> يراهن رئيس وزراء بريطانيا على اللامركزية والعمالة المهاجرة لإنعاش الاقتصاد وسط مخاوف من تشديد قواعد اللجوء والإقامة

للندن ـ **كاتيا يوسف**

يريد رئيس الوزراء البريطاني آندي بيرنهام نقل القرار الاقتصادي والموارد المالية من وايتهول إلى المدن الإنكليزية، ومنح السلطات المحلية صلاحيات أوسع لتمويل البنية التحتية وبناء المساكن وتحسين شبكات النقل وخلق فرص العمل. لكن المشروع الذي يهدف إلى تنشيط الاقتصادات المحلية خارج لندن يواجه تحدياً أساسياً، يتمثل في حاجة المدن إلى العمالة والمهارات، في وقت قد تبقي فيه قواعد اللجوء والإقامة الجديدة كثيراً من اللاجئين والمهاجرين سنوات في أوضاع مؤقتة تحد من قدرتهم على العمل والسكن والاستقرار. ولا تقتصر القضية على استفادة اللاجئين من الوظائف الجديدة، إذ قد تمتد رؤية بيرنهام للامركزية مستقبلاً إلى نظام إسكان طالبي اللجوء، بعدما تعهد، قبل توليه رئاسة الحكومة، بإنهاء الاعتماد على العقود الكبرى مع الشركات الخاصة، ومنح السلطات المحلية دوراً أكبر في توفير مساكن موزعة داخل المجتمعات. إلا أن حكومته لم تعلن حتى الآن خطة تنفيذية لتحويل هذا التعهد إلى سياسة رسمية.

يعتزم بيرنهام منح عمد المدن الإنكليزية حصة من إيرادات ضريبة الدخل لتمويل البنية التحتية وبناء المساكن ودعم الشركات وخلق الوظائف، من دون منحهم صلاحية تعديل معدلات الضريبة. ويعني ذلك احتفاظ المدن بجزء من الإيرادات الإضافية التي تحققها نتيجة ارتفاع الأجور والتوظيف وتوسع النشاط الاقتصادي المحلي، بدلاً من انتقالها بالكامل إلى الخزانة المركزية. وفي تعليق خاص لـ«العربي الجديد»، وصف مدير السياسات والأبحاث في «مركز المدن» (Centre for Cities)، أنتوني بريتش، تقاسم إيرادات ضريبة الدخل بأنه «خبر ممتاز للاقتصاد الوطني».

وقال بريتش إن المدن البريطانية ظلت لعقود تفتقر إلى الصلاحيات والحوافز المالية، لأنها لا تحتفظ بأي جزء من الإيرادات الإضافية حتى عندما تنجح في تنمية اقتصاداتها المحلية. وأضاف أن المملكة المتحدة تمثل «حالة استثنائية للغاية» من حيث شدة المركزية، إذ لا يوجد اقتصاد كبير مماثل تتركز فيه السلطة المالية بهذه الصورة. ورأى أن الخطوة ستمنح العمد حافزاً قوياً لبناء المساكن والاستثمار في البنية التحتية ودعم الشركات، بما يساعد المدن على أداء دورها بوصفها «محركات للنمو والفرص». ولا تحتفظ السلطات المحلية والإقليمية في بريطانيا إلا بنحو 5% من الإيرادات الضريبية، وهي أدنى نسبة بين دول مجموعة السبع. ويراهن برنهام على أن منح المدن حصة أكبر من مواردها سيحفزها على بناء المساكن وتحسين النقل ودعم الوظائف والاستثمار. وقد تفتح هذه السياسة فرصاً أوسع أمام المهاجرين خارج لندن، ولا سيما العاملين في قطاعات الصحة والرعاية والبناء والنقل والضيافة. إلا أن الاستفادة من هذه الفرص ستظل مرتبطة باستقرار الإقامة، والقدرة على تحمل تكاليف السكن، وإتقان اللغة، والاعتراف بالمؤهلات والخبرات المهنية.

> تشديد قواعد اللجوء والإقامة يهدد خطط الحكومة لجذب العمالة

ويظل السكن الاختبار الأبرز لمدى وصول ثمار النمو إلى اللاجئين، في ظل أزمة إسكان أوسع تعانيها إنكلترا، حيث كانت 134,210 أسر تقيم في مساكن مؤقتة بنهاية ديسمبر/كانون الأول 2025، بزيادة 5% على أساس سنوي. ولا يعني قبول طلب اللجوء انتهاء أزمة السكن، إذ يطلب من كثيرين مغادرة مساكن اللجوء والانتقال إلى سوق إيجارات مرتفعة الكلفة، وسط اشتراطات تتعلق بالدفع المسبق والضمانات المالية. كما أن زيادة مساكن المجالس المحلية لا تضمن حصول اللاجئين عليها تلقائياً، لكنها قد تخفف الضغط على سوق الإيجارات والمساكن المؤقتة، وتمنح بعضهم فرصة أفضل للاستقرار. أما نقل مسؤولية إسكان طالبي اللجوء إلى السلطات المحلية، فيبقى حتى الآن تعهداً سياسياً ولم يتحول إلى قرار حكومي. وكانت صحيفة ذا تايمز قد أوردت هذا التوجه في 29 مايو/أيار 2026.

رأي

عن توضيح لازم بين الثأر والعدالة

سمر يزبك

يخطئ من يظنّ أنّ الثأر نقيض العدالة. فالثأر أسبق من العدالة تاريخياً، ويقيم في الطبقة نفسها التي خرجت منها فكرة العقاب أصلاً. اخترع الإنسان العدالة ليس لأنّه تحرّر من الرغبة في الانتقام، وإنّما بهدف ضبطها لأنّه اكتشف أنّ هذه الرغبة كلّما تُرك لها أن تحكم بنفسها، أعادت إنتاج الجريمة بصيغ مختلفة. وليس ثمّة مكان يكشف هذه الحقيقة أكثر من المجتمعات الخارجة لتوّها من الاستبداد. فكلّ محاكمة تجري في مثل هذه اللحظات تطرح سؤالَين في الوقت نفسه. تطرح سؤالاً يتعلّق بمسؤولية المتّهم، وسؤالاً آخر يتعلّق بطبيعة المجتمع الذي يحاكمه. الأوّل يخصّ الماضي، والثاني يخصّ المستقبل. لهذا تبدو بعض مشاعر الغضب والشماتة والرغبة في الانتقام التي ترافق المحاكمات مفهومة من الناحية الإنسانية، لكنّها تفقد مشروعيتها حين تصبح جزءاً من عمل القضاء. هنا تبدأ المسافة التي تستحقّ التأمل: المسافة الفاصلة بين الثأر بوصفه خبرةً إنسانية، والعدالة بوصفها فكرةً سياسيةً وأخلاقية. ولهذا السبب يصعب اختزال الثأر في انحراف أخلاقي بسيط. فهو ينتمي إلى البنية الأولى للشعور بالظلم. الإنسان الذي يرى عالمه وقد اختلّ يبحث عن استعادة المعنى الذي انتزعته الجريمة من حياته.

كان دوستويفسكي من أكثر الروائيين قدرة على ملامسة هذه المنطقة المعقّدة في النفس البشرية. شخصياته لا تعيش هاجس العقوبة بقدر ما يحكمها هاجس الكرامة، إذ يتحوّل الجرح الداخلي إلى قوّة تدفع صاحبها نحو أفعال يعجز هو نفسه عن فهمها. لهذا تبدو الرغبة في رؤية الجاني منكسراً ومهاناً أمراً مفهوماً بذاته. إنّها استجابة تسبق التفكير، تخرج من إحساس قديم بأنّ العالم فقد توازنه. غير أنّ فهم هذه الرغبة شيء، واتخاذها معياراً للعدالة شيء آخر. هذه هي المنطقة التي يتحرّك فيها دوستويفسكي ويستكشفها في معظم أعماله. الجريمة في رواياته تمثّل تجربة تهزّ صورة الإنسان عن نفسه والعالم أكثر منها حدثاً قانونياً. ومن هنا، فإنّ الرغبة في رؤية الجاني ذليلاً أمرٌ لا يحتاج إلى كثير من التفسير؛ إنّها أثر مباشر لذلك الاختلال العميق الناتج عن فعل المتهم وجرائمه. لكنّ هذا الأثر لا يكفي لبناء العدالة. فالمشاعر تستطيع أن تفسّر الحاجة إلى إنزال العقوبة، غير أنّها تعجز عن تحديدها بدقّة. منذ تلك اللحظة يصبح مطلوباً من القانون أن يبتعد خطوةً عن الجرح (من دون إنكاره) حتّى لا يتحوّل إلى امتداد له. ولهذا تتجاوز أهمّية المحاكمات في سورية اليوم مصير المتهمين أنفسهم. القضية الحقيقية تتعلّق بالمعيار الذي تُدار وفقه المحاسبة، وبالحاجة العميقة إلى استعادة الثقة بفكرة القانون. هذا الهدف يفقد معناه متى أصبحت إجراءات المحاكمة انعكاساً للمشاعر التي أنتجتها سنوات الصراع. السخرية من دفاع المتّهم عن نفسه، والاحتفاء بإذلاله. جميعها انفعالات يمكن فهمها ضمن التجربة الإنسانية، غير أنّها تفقد قيمتها لحظة تقترب من وظيفة القضاء ومفهوم العدالة. فحقّ الدفاع لا يُقاس بقيمة صاحبه الأخلاقية، وإنّما بقيمة المحكمة نفسها. المجتمع الذي يمنح هذا الحقّ لأشدّ خصومه إنّما يعلن بذلك أنّ القانون لم يعد أداةً في يد الغالب، وأنّ العدالة تستمدّ مشروعيتها من ذاتها لا من مقدار الكراهية التي أثارتها أفعال المتّهم في الوجدان العام.

ولعلّ الفرق الأعمق بين الثأر والعدالة يكمن في علاقتهما بالزمن. الثأر يظلّ مشدوداً إلى لحظة الجرح الأولى، يستمدّ معناه من استمرارها، فيبقى الماضي حاضراً بوصفه المصدر الدائم لكلّ حكم. العدالة تتحرّك في اتجاه مختلف؛ تبدأ بالاعتراف بالماضي ثمّ تحوّله إلى موضوع للفحص، حتّى يفقد قدرته على حكم المستقبل. لهذا تبدو المحاكمة الحقيقية حدثاً يتجاوز معاقبة شخص بعينه. إنّها إعلانٌ الكيفية التي يريد المجتمع أن يعيش وفقها بعد سقوط الاستبداد. أعظم وفاء للضحايا لا يتحقّق بالشماتة أو حتّى بالثأر، وإنّما بإقامة نظام يمنع إعادة إنتاج الظلم الذي لحق بالضحايا. وهنا يكتسب القانون معناه الأخلاقي. لهذا ظلّ دوستويفسكي يعود إلى الجريمة مرّة بعد أخرى، إذ كان يبحث عن اللحظة التي يستعيد فيها الإنسان قدرته على النظر إلى الحقيقة من دون أن يشوّهها الجرح. من هنا تبدأ العدالة في تجاوز مجرّد العقوبة، فهي لا تزيل الألم، فليس من واجبها، ولا من حقّها أصلاً، أن تطالب بنسيانه أو تجاهله، لكنّها تمنع الألم من أن يتحوّل إلى معيار للحكم. عند هذه النقطة يبدأ المجتمع باستعادة ثقته بنفسه، لأنّ القانون يصبح قادراً على قول الحقيقة حتّى عندما يكون الجميع قد حسم موقفه منها سلفاً.

مليشيات العراق... الإزاحة من الداخل أم من الخارج؟

أحمد سعداوي

أفكّر دائماً، في مقاربة الحالة العراقية الراهنة، في مثال الاحتلال الياباني لكوريا الذي امتدّ 35 عاماً (1910– 1945)، حين أنشأ اليابانيون جهازاً إدارياً واسعاً عماده كوريون شباب درّبوهم وأعادوا تشكيلهم ثقافياً ووظيفياً داخل النموذج الإمبراطوري الياباني، ثمّ استعانوا بهم لإدارة المؤسّسات المحلّية في كوريا وتنفيذ سياسات طوكيو. كان هؤلاء كوريين، لكنّ وظيفتهم السياسية والإدارية جعلتهم يابانيين يحكمون بلادهم من الداخل لمصلحة قوّة خارجية. تشبه هذه الصورة حال العراق اليوم في علاقته بإيران من دون أن تتطابق معها؛ فاليابان كانت قوّة احتلال مُعلَنة تدير كوريا استعمارياً بصورة مباشرة. أمّا في العراق، فالدولة قائمة دستورياً، والانتخابات تُجرى، والحكومات تتعاقب، لكنّ المليشيات الموالية لإيران تستطيع اختراق مؤسّساتها والتحكّم في جزء من القرار الأمني من داخل النظام نفسه.

ربّما يكون النموذج الأقرب ما جرى في تشيكوسلوفاكيا بعد الحرب العالمية الثانية. بين عامي 1945 و1948، شارك الحزب الشيوعي في الحكومة والبرلمان ضمن نظام تعدّدي ظاهرياً، لكنّه استثمر علاقته بالاتحاد السوفييتي للسيطرة تدريجياً على وزارة الداخلية والشرطة وأجهزة الأمن، واحتفظ بمليشيات حزبية تتدخّل حين تعجز الآليات الدستورية عن تحقيق غاياته. تدريجياً وباستخدام مؤسّسات الدولة، وضع الحزب قدماً في الحكومة وأخرى في المليشيا، واستمدّ شرعيته من الانتخابات، مع احتفاظه بقوّة مسلّحة وولاء استراتيجي لموسكو. وحين حاول خصومه إيقاف تمدّده داخل أجهزة الأمن، حرّك الشرطة والمليشيات والشارع حتّى فرض حكومته في انقلاب شباط 1948 وأنهى التعدّدية السياسية. يشبه هذا المسار ما حصل في العراق: دولة دستورية يُفرَّغ قرارها الأمني من مضمونه تدريجياً من خلال أحزاب مسلّحة ذات ظهير خارجي، تجمع بين المشاركة في الحكومة والقدرة على تعطيلها أو إخضاعها بالقوّة. لكنّ تشيكوسلوفاكيا شهدت حزباً مركزياً ومليشيا موحّدة، فيما تتوزّع القوّة في العراق بين فصائل تتنافس على النفوذ والموارد، وتتضامن حين تهدّد مصالحها أو علاقتها بإيران.

أمّا المثال الذي يكاد يتطابق مع الحالة العراقية فهو حزب الله في لبنان. والسبب في التشابه واضح جدّاً: إنّها إيران التي حاولت تكرار تجربتها اللبنانية في العراق بتوحيد المليشيات ضمن قوّة واحدة، لكنّها لم تنجح. وأسهمت التداعيات السياسية والأمنية منذ مقتل قاسم سليماني في تعطيل المشروع أو تعديله. التعديل الأهمّ أنّ إيران اتّجهت، بدلاً من التعويل على فصيل واحد خالص الولاء، إلى تكثير المليشيات وإعادة تشكيل جماعات جديدة، أقلّ انغماساً في التعقيدات الاقتصادية والسياسية العراقية، وأكثر استعداداً لتنفيذ ما يُطلب منها.

لا يتعلّق الحضور المليشياوي في العراق بالسلاح وعدد الأفراد وحدهما، وإنّما بسردية تربط التراث الديني الشيعي بتصوّرات أيديولوجية حديثة وتفسيرات سياسية للمجريات على الأرض، وقنوات إعلامية وتعبئة في مواقع التواصل لنشر هذه السردية. لذلك، تتطلّب مواجهتها نشوء ما يمكن تسميته، استناداً إلى منطق إرنست غيلنر، «الضدّ النوعي» من داخل الحاضنة الشيعية. وقد يصحّ القول إنّ هناك اليوم أشكالاً متعدّدة لهذا الضدّ، لكنّها لم تملك القوّة الكافية، أو لم تنضج بعد لتتعامل مع المليشيات بوصفها خطراً على العراق، وما تزال تراهن على إمكان استيعابها وترويضها.

في المثالَين الكوري والتشيكوسلوفاكي كان العامل الخارجي حاسماً. فقد أنهت هزيمة اليابان في الحرب العالمية الثانية سيطرتها على كوريا، كما أدّى تراجع القبضة السوفييتية ورفع الحماية عن الأنظمة التابعة لموسكو إلى تسريع الانتفاضة الشعبية في تشيكوسلوفاكيا سنة 1989.

ومن المعطيات المتاحة، يبدو أنّ الوضع العراقي، حتّى مع وجود «ضدّ نوعي» شيعي مستعدّ لملء الفراغ الناجم عن تراجع المليشيات، لا يزال مرتبطاً بالعامل الخارجي. والرهان على تراجع القوّة الإيرانية المهيمنة أكبر من التعويل على بناء قوّة داخلية تزيح المليشيات وتفكّك سطوتها.

أوروبا... حين يصبح المناخ هاجساً وخطراً

حمد بن عبد العزيز الكواري

عندما كتبت قبل أيّام نصّاً مختصراً عن التغيّر المناخي في أوروبا، تردّدت كثيراً قبل نشره. فعالمنا، ومنطقتنا على وجه الخصوص، مشغولان بحرب ضروس تجاوزت آثارها ميادين القتال إلى الاقتصاد والطاقة وحياة الناس في كلّ مكان. وقلت في نفسي: أليس الحديث عن المناخ في مثل هذا الوقت ابتعاداً عن أولويات اللحظة؟ بل شعرت بشيء من الجرأة، وتوقّعت أن يعترض بعضهم قائلاً: ليس هذا وقته، فلدينا ما هو أشدّ إلحاحاً. لكنّني فوجئت بالعكس. فقد لقي النصّ تفاعلاً واسعاً، وتلقّيت رسائل واتصالات من متابعين طالبوني بكتابة مقال متكامل عن هذه الظاهرة. أدركت عندها أنّ التغيّر المناخي لم يعد شأناً مؤجّلاً إلى ما بعد الحروب والأزمات الاقتصادية، بل أصبح جزءاً من قلق الناس، لأنّ آثاره باتت تمسّ حياتهم وأمنهم واقتصادهم.

> لم تعد أوروبا تنظر إلى المناخ بوصفه شأناً بيئياً، بل هاجساً استراتيجياً وخطراً لا يقلّ عن الحروب أو الأزمات الاقتصادية

ولعلّ وجود الإنسان في مكان ما يجعله أكثر تفاعلاً مع أحداثه. وقد شاءت الظروف أن أقضي جزءاً من هذا الصيف في أوروبا، وهي القارة التي عرفتها جيّداً منذ سبعينيّات القرن الماضي سفيراً مقيماً وغير مقيم، وزائراً على امتداد عقود. جئت إليها هذا الصيف أستعيد صورتها التي بقيت في الذاكرة، فإذا بي أتابع عن قرب تغيّراً مناخياً واضحاً، وحرائق متلاحقة، وقلقاً أوروبياً يتسع يوماً بعد يوم.

كانت أوروبا، كما عرفتها، قصّة نجاح اقتصادي، وملاذاً للباحث عن العمل، ووجهة سياحية يقصدها العالم. وعندما عشت في باريس سفيراً لبلادي بين عامَي 1979 و1984، لم يخطر ببالي قط أن أسأل عن التكييف في منزل أو مكتب أو فندق، حتّى في ذروة الصيف. كان المناخ المعتدل جزءاً من طبيعة الحياة الأوروبية، كما كانت المباني والمدن وأنماط العيش مصمّمة على أساسه. أمّا اليوم، فقد تغيّر المشهد. أصبحت موجات الحرّ تتكرّر وتشتدّ، وغدا التكييف حاجةً ملحّةً في قارة لم تُبنَ مساكنها ومؤسّساتها وشبكات طاقتها على هذا الأساس. ولا يتعلّق الأمر بتركيب أجهزة في بعض البيوت، بل بإعادة تكييف مدن كاملة: مبانٍ قديمة، وفنادق، ومطاعم، ومتاحف، ومؤسّسات تجارية، ومرافق عامة، وشبكات كهرباء. وهذه عملية تتطلّب استثمارات هائلة، وتفرض على أوروبا أعباءً جديدةً في وقت تواجه فيه أصلاً تحدّيات اقتصادية وتكاليف متزايدة في مجال الطاقة.

وكنت في صحبة أصدقاء أوروبيين، وطرحت عليهم فكرة أن أكتب مقالاً عن التغيّر المناخي في أوروبا. فرحّبوا بالفكرة، وعدّوها مساهمةً في تسليط الضوء على ظاهرة وصفوها بالخطيرة. وكان بينهم عدد من الشباب، وقد بدت عليهم الدهشة عندما أخبرتهم أنّني عشت في باريس سنوات ولم تكن فكرة التكييف تخطر ببالي أصلاً. بدا لهم ذلك وكأنّه حديث عن زمن بعيد، مع أنّ بضعة عقود ليست زمناً طويلاً في عمر الأمم. ومن حديثهم أدركت حجم القلق الذي بات يحيط بهذه القضية. فهم لا ينظرون إلى التغيّر المناخي بوصفه أمراً بيئياً فحسب، بل خطراً يمسّ الاقتصاد والسياحة والاستثمار ونمط الحياة ذاته، ويضع أوروبا أمام كلفة يصعب تقدير حدودها. وقد رأى بعضهم أنّ هذا التحدّي لا يقلّ خطورةً عن الحروب أو الأزمات الاقتصادية الكُبرى؛ لأنّه لا يضرب قطاعاً واحداً، بل يفرض تغييراً واسعاً في البنية التي قامت عليها الحياة الأوروبية الحديثة. ولم تكن هذه المخاوف نظرية. فقد شهدت إسبانيا وفرنسا واليونان، خلال هذا الصيف، حرائق واسعة، غذّتها الحرارة الشديدة والجفاف والرياح القوية، وأتت على مساحات شاسعة من الغابات، وأدّت إلى إجلاء أعداد كبيرة من السكّان، وألحقت خسائر بالطبيعة والممتلكات، وأثّرت في النشاط السياحي، واستدعت تعبئة موارد ضخمة لمواجهتها. وما كدت أفرغ من ترتيب أفكاري حتّى جاءت الأنباء عن امتداد الحرائق إلى مناطق قريبة من أثينا. وكأنّ الأحداث نفسها كانت تؤكّد أنّ ما سمعته من أصدقائي الأوروبيين لم يكن مبالغةً، بل تعبيراً عن واقع يتغيّر بسرعة، وعن خوف من ألّا تكون هذه الموجات طارئةً، بل بدايةً لمسار أشدّ قسوة.

وقد لفت نظري أيضاً خبر إرسال دولة قطر فِرقاً من رجال الإنقاذ للمشاركة في دعم جهود إسبانيا في مواجهة الحرائق. ولم أتعامل مع الخبر بوصفه خبراً عابراً، بل رأيته دليلاً على أنّ الكوارث المناخية لم تعد شأناً محلّياً، وإنّما أصبحت تحدّياً عالمياً، يستدعي تضامناً بين الدول كما يحدث في الكوارث الإنسانية الكُبرى. وقد يظن بعضهم أنّ الحديث عن المناخ يبعدنا عن الحرب الدائرة في منطقتنا، غير أنّ الأزمة الراهنة، وما صاحبها من مخاوف على أمن الطاقة، وما ترتّب عليها من آثار اقتصادية على أوروبا، تؤكّد أنّ الحرب والطاقة والاقتصاد والمناخ لم تعد ملفّاتٍ منفصلةً، بل أصبحت حلقاتٍ في سلسلة واحدة، يؤثّر بعضها في بعض.

إنّ ما يحدث في أوروبا يدعو مَن لا يزالون يقلّلون من شأن التغيّر المناخي إلى إعادة النظر. كما يسلّط الضوء على الثمن الباهظ للتردّد في تنفيذ الاتفاقات الدولية ذات الصلة، أو التأخّر في توفير الموارد المالية اللازمة للتكيّف مع آثاره والحدّ من أخطاره. ولا ينبغي أن يغيب عن أذهاننا أنّ الدول الصناعية الكُبرى، التي كان لها النصيب الأكبر في مسيرة التصنيع والانبعاثات عبر عقود طويلة، تتحمّل في تقديري مسؤوليةً خاصّةً في مواجهة هذه الظاهرة، ليس بالاعتراف بها فحسب، بل بالإسهام بما يتناسب مع إمكاناتها ومسؤوليتها التاريخية في تمويل جهود التكيّف والحدّ من آثار التغيّر المناخي، ولا سيّما في الدول الأكثر تعرّضاً لأضراره.

ولعلّ من الخطأ أن ننظر إلى ما يجري في أوروبا وكأنّه شأن أوروبي خالص. فالتغيّر المناخي لا يعترف بالحدود، وما نشهده اليوم هناك ينبغي أن يدفعنا، في عالمنا العربي، وفي الخليج خاصّةً، إلى أن نمنح هذه القضية ما تستحقّه من اهتمام واستعداد، فالتحدّيات المقبلة ستكون مشتركةً، وإن اختلفت صورها من منطقة إلى أخرى.

لقد عرفتُ أوروبا وهي تبني ازدهارها، وتستقطب الباحثين عن العمل والسائحين من أنحاء العالم، وأراها اليوم تخوض معركةً لحماية هذا النجاح من تحدٍّ لم تكن مدنها ولا اقتصاداتها مهيّأةً له. ولا أدّعي أنّني أكتب بوصفي خبيراً في المناخ أو الاقتصاد، وإنّما بوصفي شاهداً عرف هذه القارّة بالأمس، ويعيش فيها اليوم، ويرى حجم التحوّل بعينه. وخرجت من هذه الزيارة بانطباع لم يفارقني: أنّ أوروبا لم تعد تنظر إلى المناخ بوصفه شأناً بيئياً، بل هاجساً استراتيجياً وخطراً لا يقلّ عن الحروب أو الأزمات الاقتصادية؛ لأنّه يضع قدرتها على التكيّف أمام اختبار غير مسبوق، ويعرّض بنيتها الاقتصادية ونمط حياتها ومستقبل أجيالها لتحدّيات لا تحتمل الإنكار أو التأجيل.

(وزير الدولة القطري
رئيس مكتبة قطر الوطنية)

الاعتذار أداة لإعادة تشكيل المشهد السوري

ميادة سفر

تعيش الذاكرة السورية اليوم حالة تشظٍّ غير مسبوقة، فلم يعد السوريون بعد سنوات الحرب يتشاركون سردية واحدة عمّا حدث، ويؤلفون بالتوازي سرديات متناقضة مشحونة بالتوتر في أغلب الأحيان، إذ تختلط الأسئلة حول المسؤولية عن كل ما حدث، مع ظهور رغبات دفينة في إيجاد «فاعل جماعي» يُحوّل مشجباً لتعليق الذنب عليه. في ظل هذا المشهد يبرز خطاب يطالب العلويين كجماعة انتمى إليها رئيس النظام السابق، بالاعتذار عن كل ما ارتُكب من جرائم خلال عهد الأسدين، وكأنّ الطائفة كتلة واحدة يمكن تحميلها مسؤولية سياسية وأخلاقية بنسبة واحدة، رغم أنه معروف أنّ نظام الأسد لم يكن علوياً مهما حاول بعضهم ترويج لهذه الفكرة.

> الاعتذار حين يفرض على طائفة معينة يتحول أداة لإنتاج الطائفية بدل تفكيكها

هذا الخطاب الذي يكرّر منذ سقوط النظام في 2024، ورغم أنه يبدو لأول وهلة تعبيراً عن ألم مشروع، إلّا أنه يخفي أزمة أعمق، في فهم العلاقة بين السلطة والهوية، وبين الفرد والجماعة، وبين السياسة والذاكرة الجمعية، من شأنها أن تنقل البلاد إلى ضفة أخرى مغايرة للتي يحلم بها السوريون.

لا يمكن فهم هذا الخطاب من دون العودة إلى الطريقة التي بُني عليها النظام السوري، ففي سبعينيّات القرن الماضي ومع وصول حافظ الأسد إلى السلطة، اعتمد النظام على شبكة من الولاءات التي لم ترتكز على الطائفة العلوية بدليل وجود أبرز الشخصيات المقربة من الأسد حينها من طوائف أخرى، لكنّ الاعتماد على الطائفة برز في جوانب أخرى، لا بوصفها جماعة دينية، بل كمادة اجتماعية يمكن تشكيلها سياسياً، فلم يكن النظام «علوياً» بل كان نظاماً سلطوياً يستخدم الطائفة وسيلة حماية، هذا الاستخدام أوجد انطباعاً لدى السوريين بأنّ الطائفة مستفيدة، رغم أنّ الواقع يبدو أكثر تعقيداً، فالغالبية الساحقة من العلويين لم تكن جزءاً من السلطة، بل كانت جزءاً من مجتمع فقير مهمّش شأن معظم السوريين.

ظهر هذا الخطاب بمحاولة لردّ مظلومية وقعت على طائفة معينة عبر مطالبة جماعة كاملة بالاعتذار عن أفعال ارتكبها نظام سياسي، لكن هذا التوجّه ينطوي على رغبة انتقامية لدى بعضهم، إلّا أنّ قراءة المشهد السوري، فضلاً عن الجذور التاريخية، تشي بأنه جاء نتيجة عوامل متشابكة ومترابطة عدّة فيما بينها، فمن جهة يجري الخلط بين السلطة والطائفة، حيث ظهر هذا بوضوح مع انطلاق الثورة، حين تحولت الهوية الطائفية إلى ملاذ وخندق يتمترس فيه أبناؤها، وأصبح كل فرد يحاسب على انتمائه لا على أفعاله، بينما قدم النظام السابق نفسه بوصفه حامياً للعلويين، كما حاول البعض إصباغ الطائفية على الثورة والمشاركين في الحراك الشعبي، بالتوازي مع غياب مؤسّسات العدالة الانتقالية القادرة على كشف الحقائق ومحاسبة المسؤولين إلا ما ندر. دفع هذا كله بعضهم إلى البحث عن بديل للعدالة المفقودة من خلال المطالبة باعتذار جماعي بديلاً رمزياً للعدالة الغائبة.

ليست المطالبة بالاعتذار الجماعي مجرد تعبير عن ألم، بل هي إعادة إنتاج لمنطق العقاب الجماعي الذي كان أحد أسباب الانهيار السوري، والاعتذار في جوهره فعل أخلاقي فردي، وحين يتحول إلى واجب جماعي يصبح أداة سياسية خطيرة، وتكمن خطورته في عدة مستويات منها: تجريم الهوية حين تحمّل جماعة كاملة مسؤولية أفعال نظام سياسي، عندها يصبح الانتماء الطائفي نفسه تهمة، ويعيد إنتاج نفس السردية والبنية التي استخدمها النظام السابق، عبر تحميل جماعات بأكملها مسؤولية أفعال السلطة، ومن جهة أخرى تعيد هذه المطالبة إنتاج الطائفية في بلاد ما تزال على حافة حرب طائفية.

بدلاً من تفكيك الطائفية وإعادة هيكلة البلاد على أسس المواطنة، يصبح الاعتذار شرطاً للقبول السياسي والاجتماعي، ما يعمق الانقسام ويعطل أيّة محاولة للمصالحة بين السوريين، ويدفع بالطائفة للانغلاق أكثر لشعورها الدائم بأنها مستهدفة وجودياً، فضلاً عن أنّ الاعتذار المُطالب به يثبت سردية المنتصر والمهزوم، فيغدو بمثابة إعلان هزيمة جماعية، وفصلاً من فصول سياسة الإذلال التي يمارسها بعضهم بحق طائفة كاملة. لا بدّ أن يدرك السوريون أنّ المطالبة بالاعتذار من العلويين من شأنه تكريس الانقسام الذي سيعيق بناء دولتهم التي يحلمون بها، فلا بدّ من بديل يعيد بناء الذاكرة بل تمزيقها، عبر إعادة توجيه الألم لا إنكاره، من خلال مسارات سياسية وقانونية ترتكز على أسس محددة منها المسؤولية الفردية المرتبطة بالأفعال لا بالانتماء الطائفي، فضلاً عن تكريس العدالة الانتقالية عبر محاكم مستقلة ولجان لكشف الانتهاكات المرتكبة قديماً وحديثاً بعيداً عن الخطابات الرمزية، وإعادة بناء سردية وطنية مشتركة لكل السوريين تساهم في كتابة تاريخ لا يقوم على فكرة «الطائفة المتهمة» بل على «النظام المسؤول».

الإصرار على اعتذار جماعي من العلويين لا يمكن أن يبني وطناً ولا ذاكرة سورية جديدة، بل يعزّز الانقسام ويعمق الشرخ ويعيد إنتاج الذاكرة المتشظية، فالاعتذار حين يفرض على طائفة معينة يتحول أداة لإنتاج الطائفية بدل تفكيكها، وكأنه محاولة لإيجاد «كبش فداء جماعي» كما يوضح المفكر رينيه جيرار حين أشار إلى أنّ المجتمعات التي تمرّ بعنف واسع تميل إلى إيجاد «ضحية بديلة» تحملها مسؤولية الانهيار، ما يجعل الاعتذار من أشكال آلية «كبش فداء» جديد.

(كاتبة سورية)

كاريكاتير

كارتون موفمنت

عواصف الإقليم وأولويات السوريين

عبد الباسط سيدا

تناول محلّلون كثيرون دوافع زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو واشنطن ونتائجها (الأسبوع الماضي)، وشملت تحليلاتهم التفصيلات الصغيرة، بما في ذلك لغة الجسد وطريقة الجلوس وملامح الوجه، وغير ذلك من الأمور التي يزداد التركيز عليها حينما تغيب الأخبار الأكثر أهمّيةً الخاصّة بماهية الموضوعات التي نُوقشت، وحقيقة التوافقات أو الخلافات التي حصلت أو تلك التي لم تُحسم بعد، والخطط التي اعتُمدت بشأن الحرب المعقّدة الهجينة مع إيران وأذرعها في المنطقة، وجهود الوساطة المستمرّة، وأساليب الضغط التي ستمارس على النظام الإيراني. في جميع الأحوال، لا يمكن تجاهل السياق الذي أتت ضمنه هذه الزيارة. بعد إعلان الرئيس دونالد ترامب فشل الاتّفاق المبدئي مع النظام الإيراني، وأعقبت زيارتَي رئيس الوزراء العراقي علي الزيدي والرئيس اللبناني جوزيف عون واشنطن، وفي أجواء تصاعد هجمات المليشيات العراقية الولائية ضدّ دول الخليج (لا سيّما السعودية والكويت والبحرين) والأردن وإقليم كردستان العراق. هذا إلى جانب تهديدات الحوثيين، بناءً على أوامر إيرانية، للملاحة السعودية في البحر الأحمر، والتلويح بإغلاق مضيق باب المندب أمام الملاحة الدولية، لزيادة الضغط على الاقتصاد العالمي، خاصّة في مجال الطاقة، وتحميل إدارة ترامب مسؤوليةَ ذلك أمام الداخل الأميركي والمجتمع الدولي.

ولكن، ما يُستنتج من تصريحات المسؤولين الأميركيين والإسرائيليين، ومن تطوّرات الأحداث، هو أنّ المنطقة ستشهد المزيد من التصعيد، قبل التوصّل إلى حلّ شبه دائم (أو إلى ما يشبه الحلّ) مع النظام الإيراني الذي من الواضح أنّه يعاني صراعاً داخلياً بين أجنحته المختلفة حول الدور والمستقبل في منظومة الحكم. وما يعزّز هذا الاستنتاج التوجّه الشمشوني الذي يتصرّف النظام الإيراني بموجبه في التعامل مع دول المنطقة، فهو يخطّط ويعمل من أجل بثّ الذعر والفوضى، والتسبّب في عدم الاستقرار في المجتمعات المجاورة عبر إثارة النعرات الطائفية، وتكليف مليشياته تنفيذ أعمال هجومية تخريبية ضدّ دول المنطقة بحجّة ضرب القواعد الأميركية. وما تفعله المليشيات الولائية في العراق ضدّ السعودية ودول المنطقة، وتهديدات حزب الله في الداخل اللبناني، وضبط أسلحة ومتفجّرات كانت في طريقها إلى حزب الله عبر سورية، وما يؤدّيه الحوثي من دور، هي (وغيرها) قرائن ملموسة تؤكّد استمرارية النظام الإيراني في مساعيه القديمة الجديدة لضرب الأمن والاستقرار في المنطقة، وذلك بهدف انتزاع دور إقليمي مؤثّر يحوّل أنظار الشعب الإيراني نحو الخارج كي لا يطالب بالإصلاحات في الداخل.

وعلى الرغم من الوعود والخطوات الإصلاحية في مجال مكافحة الفساد التي بدأها الزيدي منذ تسلّم الحُكم، وتوجّهه الانفتاحي على دول الخليج، ومساعيه من أجل ذلك، إلا أنّه اصطدم بهجمات المليشيات التي تحمل اسم بلاده على هذه الدول، وهي الهجمات التي من الواضح أنّها كانت مطلوبة إيرانياً. وربّما الأمر الذي لم يكن في الحسبان بالنسبة إلى الحكومة العراقية والمليشيات المعنية هو الردّ السعودي القوي الموجع بالتعاون مع الولايات المتحدة على مواقع تلك المليشيات، وكانت النتيجة مقتل العديد من أفرادها، ومقتل عناصر من الحرس الثوري الإيراني. غير أنّ الرسالة السعودية كانت أقوى وأبلغ من ذاك الردّ، وفحواها أنّ السعودية جاهزة للدفاع بقوّة عن أمنها الداخلي ومصالحها، وأنّ ما أبدته خلال الفترة المنصرمة من ضبط للنفس وصبر على الانتهاكات الإيرانية لم يكن نتيجة الضعف، وإنّما بناءً على تقدير الموقف، والرغبة في إيجاد الحلول عوضاً عن التصعيد. ومن المتوقّع أن تتوسّع دائرة دول المنطقة التي ستدافع بقوّة عن مصالحها، وهي المصالح التي تتعرّض لمخاطر حقيقية أمام إصرار النظام الإيراني على التمادي في اندفاعاته المتهوّرة التي لا تنسجم مع أبسط قواعد التعامل بين الدول التي تحترم التزاماتها الدولية. ولعلّه ليس من المستبعَد في هذا المجال، إذا ما استمرّ الحوثيون في تهديدهم وشكّلوا خطراً فعلياً على الملاحة، أن تلتقي جهود مصر مع الجهود السعودية الرامية إلى المحافظة على الأمن الملاحي في البحر الأحمر، فهذا الأمن أمر حيوي وجودي بالنسبة إلى السعودية ومصر على صعيد التصدير والاستيراد، وهو يؤثّر بالنسبة إلى مصر على إيرادات قناة السويس.

أمّا موقع سورية في هذه اللوحة الإقليمية المضطربة فهو في قلب المعمعة. فسورية ستتأثر في جميع الأحوال بتبعات التصعيد المستقبلي بين الولايات المتحدة وإيران. وهي بحكم موقعها الجغرافي لن تكون بعيدة من تفاعلات الأحداث التي يشهدها (وسيشهدها) العراق ولبنان. فسورية، بحكم الروابط الديموغرافية والجغرافية والمصالح المشتركة، لا يمكن أن تعزل نفسها عن الجارَين المهمَّين اللذَين تحتاج إليهما ويحتاجان إليها. فالفصائل العراقية المرتبطة عضوياً بالنظام الإيراني (داخل «الحشد الشعبي» وخارجه)، إلى جانب المليشيات المسلّحة التابعة لحزب العمّال الكردستاني

> من المتوقَّع أن تتوسّع دائرة دول المنطقة التي ستدافع بقوّة عن مصالحها في مواجهة التمادي الإيراني

المتحالفة مع الفصائل المعنية في منطقة سنجار، تمثّل تهديداً مستمرّاً لسورية التي تعاني أصلاً أوضاعاً هشّةً نتيجة ما فعلته سلطة آل الأسد وراعيها الإيراني بالمجتمع السوري والدولة السورية، وبفعل عدم تمكّن الإدارة الجديدة حتّى الآن من ضبط الأوضاع الأمنية والسيطرة على السلاح في مختلف المناطق السورية، على الرغم من كلّ ما قيل ويُقال. في حين أنّ حزب الله بعد ما فعله في لبنان وسورية، وما تعرّض له، لا يعطي أيّ إشارة توحي بأنّه مستعدّ لمراجعة ماضيه ودوره أو أنّ هناك إمكانية لتحوّله إلى تيّار أو حزب سياسي لبناني يعمل وفق قوانين الدولة اللبنانية، وتحت سيادتها التي من المفروض أنّها تجسّد إرادة كلّ اللبنانيين على اختلاف انتماءاتهم وتوجّهاتهم.

ومن الناحية الأخرى، يُلاحظ أنّ ترامب، الذي بنى أسواراً من عدم الثقة بينه وبين الأوروبيين وفقد دعمهم في المنطقة، يحاول دفع الإدارة السورية الجديدة نحو التدخّل في لبنان من أجل الحدّ من نفوذ حزب الله، وذلك بعد إخفاق الهجمات الجوية الإسرائيلية في تحقيق الهدف الذي أعلنته الحكومة الإسرائيلية، وهو الهدف المتمثّل في التخلّص من حزب الله ودوره الإسنادي لصالح النظام الإيراني. كما يحاول ترامب في الوقت ذاته إقناع الدولة اللبنانية بضرورة عقد اتّفاق مع إسرائيل يقضي بإنهاء حالة الحرب، والالتزام بمنع حزب الله من القيام بعمليات عسكرية لمصلحة النظام الإيراني ضدّ إسرائيل من الأراضي اللبنانية، ولكن من دون إعطاء ضمانات واضحة صريحة تقضي بانسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي اللبنانية، وعدم تهديدها مستقبلاً للسيادة اللبنانية. وفي السياق ذاته، يلاحظ وجود اهتمام تركي واضح بموضوع العلاقة المستقبلية بين لبنان وسورية، وذلك لإدراك تركيا أنّ أيّ اضطراب في لبنان سينعكس عليها عبر سورية. وبغضّ النظر عن متغيّرات وتطوّرات الأوضاع الإقليمية في الأيّام (إن لم نقل في الساعات) المقبلة، سيكون لأيّ تدخّل عسكري سوري في لبنان عواقب وخيمة على الأوضاع السورية الداخلية الهشّة المتداعية أصلاً. والجدير بالذكر أنّ مثل هذا التدخّل، الذي ما زال في دائرة الاحتمال، لا يحظى برضى سائر الأطراف اللبنانية على اختلاف مواقفها من حزب الله وارتباطه العضوي مع النظام الإيراني. وليس بعيداً ممّا تقدّم، يُلاحَظ أنّ الإدارة الأميركية تعمل في مختلف الجبهات من أجل زيادة الضغوط على النظام الإيراني ونزع أوراقه التفاوضية. ويُشار هنا إلى إعلان ترامب التوصّل إلى اتّفاق بخصوص غزّة، الأمر الذي سيؤدّي (إذا ما تمّ الاتّفاق بالفعل) إلى حرمان النظام الإيراني من ورقة مهمّة استخدمها لتعزيز نفوذه في المنطقة والتغطية على مشروعه التوسّعي تحت شعارات المقاومة والممانعة. ولكن في المقابل، هناك توسّع استيطاني في الضفّة الغربية، وتضييق كبير على السلطة الوطنية الفلسطينية، لحسابات انتخابية تخصّ نتنياهو وحلفاءه في الحكومة اليمينيّة المتشدّدة. هذا في حين أنّ الجميع على علم وقناعة بأنّه من دون حصول الشعب الفلسطيني على حقوقه المشروعة التي نصّت عليها القرارات الأممية لن يكون هناك استقرار في المنطقة.

كلّ القرائن توحي بأنّ الأوضاع في منطقتنا في طريقها نحو المزيد من التصعيد والتصادم. وإعلان الرئيس الأميركي أنّه أوقف الضربة الكبيرةَ على إيران بناءً على رغبة وجهود الوسطاء (قطر والسعودية وباكستان وتركيا) هو مجرّد تهدئة آنية. ومن المعروف حتّى الآن، بناءً على التجارب التاريخية، أنّه في الحروب والأزمات تتعرّض الدول والمجتمعات الهشّة للأذى أكثر من غيرها. ولتحاشي أن تواجه سورية مزيداً من المخاطر والأزمات، سيكون من الأفضل لها أن تعطي الأولوية لترتيب وضعها الداخلي، والعمل على تحصينه عبر طمأنة سائر مكوّناتها المجتمعية في كامل الجغرافية السورية، وضمان مقوّمات العيش الكريم (ولو ضمن الحدود الدنيا) للناس، لتكون قادرةً على تحمّل تبعات العواصف والزلازل التي تسبّبها الصراعات الإقليمية والدولية، وهي صراعات لا تعطي عادةً أيَّ قيمة لتضحيات الشعوب وتطلّعاتها.

(كاتب سوري)

هل تركيا بديل من إيران؟

حسام أبو حامد

يبدو أنّ الفراغ يهدّد التاريخ. لذا قيل: «يكره التاريخ الفراغ». وملء الفراغ من أقدم قواعد السياسة. ومنذ انحسار المدّ الإيراني في المنطقة بسقوط نظام بشّار الأسد، ومحاولات الولايات المتحدة وإسرائيل ودول في المنطقة تطويق الجمهورية الإسلامية، ونفوذها الإقليمي (بعد إضعافها عسكرياً واقتصادياً)، برز سؤال البديل الذي سيملأ فراغاً قد تتركه إيران بطريقة تسمح بإعادة التوازن إلى الإقليم. فخلال أربعة عقود، بنت إيران في المنطقة علاقات دبلوماسية ومصالح اقتصادية، وإلى جانبها بنت منظومة متشعّبةً من الفصائل المسلّحة وشبكات التمويل والولاءات المذهبية، ويفتح تراجع المدّ الإيراني الباب أمام تركيا لملء هذا الفراغ (على الأقلّ جزئياً أو بصورة مؤقّتة) بعد أن فُتحت لها أبواب بدت مغلقةً، خصوصاً في سورية والعراق ولبنان.

في سورية، تبدو فرص تركيا أكبر منها في غيرها، إذ تتمركز تركيا عسكرياً وأمنياً في مساحات واسعة، ولديها نفوذ (سياسي واقتصادي) كبير على سلطات دمشق المؤقّتة، وتتركّز مصالحها في ملفّات الأكراد واللاجئين والحدود وإعادة الإعمار. وبإمكان أنقرة أن تلعب دوراً حاسماً في تدريب الجيش السوري وضبط الحدود وربط الاقتصاد السوري بالأسواق الإقليمية، وهي الأقدر على منع عودة الشبكات الإيرانية. إلّا أنّ دورها قد يتحوّل إلى مشكلة إذا تصرّفت بوصفها راعية للأكثرية السُنّية، لا شريكةً موثوقةً في بناء دولة وطنية لجميع السوريين. فحجر الأساس في أيّ نجاح تركي هناك هو تمكين جميع السوريين من الاستغناء عن الرعاية الخارجية. فكلّ نفوذ لا يقوّي الدولة لا يُعوّل عليه، وقد أثبتت تجربة نظام الأسد ذلك.

الأمور أكثر تعقيداً في العراق مع تغلغل النفوذ الإيراني في المؤسّسات العراقية، إلّا أنّ بإمكان تركيا أن تكون لاعباً رئيساً على الطاولة العراقية بفضل أوراق الطاقة والمياه، ولامتلاكها دبلوماسية نشطة مع إربيل وبغداد. وهناك مشروع طريق التنمية لربط الخليج بتركيا وأوروبا الذي قد يغيّر طبيعة الاقتصاد العراقي، وينقل ثقله من المعابر السرّية وشبكات الفصائل إلى الموانئ والسكك الحديد والبنية التحتية. وهنا أيضاً: استبدال نفوذ سُنّي بالنفوذ الشيعي الإيراني يعني يقظة الأيديولوجيا الإيرانية. في لبنان، ليس لتركيا حليف قوي على غرار حزب الله، ولكن يمكن لتركيا، حتّى في غياب الحدود المشتركة، أن تلعب دوراً في الجغرافيا اللبنانية الضيّقة، وقد تقايض ترامب على دور سوري هناك يصرّ عليه ترامب وترفضه أنقرة، فتدعم أنقرة الجيش اللبناني وتستثمر في المناطق المهمّشة، وفي إعادة إعمار ما دمّره العدوان الإسرائيلي. بل ربّما تكون تركيا نواةَ قوّة إقليمية تحلّ مكان «يونيفيل». المحاذير هنا مشابهة، فسعي أنقرة إلى بناء زعامة سُنّية تابعة لها أو محاولتها ترسيخ قاعدة نفوذ مذهبي في طرابلس أو عكّار، لن يفيدا في إضعاف حزب الله بقدر ما سيعزّزان سرديته المتعلّقة بحماية حاضنته الشيعية.

نقل المنطقة من هلال شيعي بقيادة إيران إلى قوس سُنّي تتزعّمه تركيا سيكون سبباً جوهرياً للفشل التركي، إذ إنّ ذلك لن يعيد التوازن إلى المنطقة بقدر ما يعني استمرار إنتاج الطوائف أدواتٍ جيوسياسية وبقاء الدول ساحاتٍ مستباحةً وبقاء المواطنين جماعات تحتاج إلى رعاية خارجية. ولا ضماناتٍ لنجاح تركيا منفردةً من دون أن تتحرّك ضمن ائتلاف إقليمي يضمّ دولاً خليجيةً رئيسةً، بالإضافة إلى الأردن ومصر.

تبقى إسرائيل عقبةً كأداءَ، لكنّها قد تقبل دوراً تركياً مضبوطاً يمنع عودة النفوذ الإيراني ويقطع طرق إمداد حزب الله، من دون أن تسمح بنشاط عسكري للفصائل الفلسطينية انطلاقاً من الأراضي السورية، مع فرض ترتيبات صارمة لإبعاد السلاح الثقيل من الجولان المحتلّ، ولضمان عدم وجود قواعد عسكرية تركية متقدّمة تهدّد تفوّقها الجويّ في سورية ولبنان. ويبقى الموقف الإسرائيلي من تركيا رهناً بحجم الضغوط الأميركية على حكومة نتنياهو، وهي ضغوط ستتناسب طرداً مع مدى الرغبة الأميركية في منح تركيا دوراً إقليمياً أوسع، قد لا يرقى (في المدى المنظور) إلى دور «الشرطي الإقليمي» الذي لعبته أنقرة قبل «العدالة والتنمية»، وقبل تحوّلها مع الحزب إلى «حليف تفاوضي» لواشنطن.

قد تكون لتركيا فرصةٌ لإعادة بناء المشرق من دون أن تعيد إنتاج دور مستنسخ من إيران، وأن تختار بين أن تكون راعيةَ مشروع إقليمي دوله مستقرّة أو أن تكون راعيةَ مشروع مذهبي بمليشيات مسلّحة.

في مراسي... وفي الورّاق

محمد طلبة رضوان

هل تذكر ما قيل عن لغة جسد عبد الفتّاح السيسي عند لقائه محمّد بن زايد، في مصر أو في الإمارات؟... انحناء الجذع، والميل إلى الأمام، وتقليص المسافة المكانية، وإطالة التواصل البصري المفعم بالحفاوة والتربيت، والتأخّر نصف خطوة أثناء المشي، على نحو ما حدث في العلمَين مثلاً.

وهي مؤشّرات بصرية فسّرها المعارضون وأهل الشرّ على أنّها تعكس غياب التكافؤ البروتوكولي، واختلال ميزان العلاقة بين المانح والمستفيد، حتّى تبدو الصورة أقرب إلى وضعية المرؤوس أمام «ربّ العمل». فيما حاول آخرون الدفاع عن الرئيس بتفسير هذا الانحناء الزائد عن اللزوم بأنّه مجرّد «عادات قديمة» تدلّ على التواضع وكرم الضيافة والأخلاق الحميدة، وهو الرأي الذي ينبغي أن يتبنّاه كلّ وطني يقف مع الوطن، وخلف الوطن، وخلف ضيوف الوطن.

لا بأس، هذه المناوشات لا ينبغي أن تشغلنا أو تخيفنا على مصر. مصر بخير، لكنّ المشكلة أنّ بعض أكثر الناس قرباً من السلطة، بحكم الانتماء الاجتماعي والاقتصادي إليها، هم أنفسهم من يعيدون إنتاج هذه الصورة، ويؤكّدون، من دون قصد طبعاً، دلالاتها السياسية التي يتداولها أهل الشرّ.

انتشرت في الأسابيع الماضية مقاطع مصوّرة لحنان الشعراوي التي عرفت إعلامياً بـ«سيدة مراسي». وتبيّن لاحقاً أنّها ابنة إحدى القيادات العسكرية القديمة. اشتكت السيّدة من الإجراءات التي تفرضها إدارة قرية مراسي التابعة لشركة إعمار الإماراتية التي تجعل المالك يشعر بأنّه غريب أو محاصر في ملكه الخاص. وقالت إنّ الخلاف وصل إلى حدّ اضطرارها لاستدعاء الشرطة المصرية. وكانت المفاجأة أنّ الإدارة الإماراتية منعت قوّات الشرطة المصرية من الدخول.

لم تنزعج قوّاتنا المصرية من منعها من دخول مراسي الإماراتية، فـ«من حكم في ماله ما ظلم»، لكنّها انزعجت جدّاً من إعلان سيّدة مراسي ذلك، فاتصلوا بها في منتصف الليل يرجونها بلطف شديد، كما هي عادة رجال الداخلية البواسل، ألا تكرّر الحديث عن الواقعة. لكنّها، مع الأسف، كرّرته، وسجّلت مقطعاً مصوّراً آخر، حكت فيه عن مكالمة منتصف الليل، وما جرى فيها من تهديد لا يصح، لأنّها ليست مصريةً عاديةً، وإنّما ابنة أحد القادة القدامى في القوّات المسلّحة، وهو ما يقلب الموازين رأساً على بيادة.

والشاهد... أنّ السيدة المصرية مستاءة من تعالي الشركة الإماراتية على أبناء مصر، وعلى أبناء قادة مصر، على أرضهم، ووسط جمهورهم. وبناءً عليه، وجّهت رسالةَ استغاثة إلى أصحاب الأمر: السيسي وبن زايد. وطالبت... لحظة واحدة. من أصحاب الأمر مرّة أخرى؟ فخامة الرئيس السيسي، وسمو الأمير محمّد بن زايد. هكذا قالت حنان، ابنة القوّات المسلّحة المصرية. ولا أعرف إلى الآن ما علاقة الرئيس السيسي بالموضوع؟

المهم، يبدو أنّ شيئاً ما حدث بعد ذلك. الفيديوهات حُذفت، والسيّدة سكتت، والأمور «اتلمت». لكن الذي لفت نظري أكثر من الفيديوهات نفسها، بعض التعليقات عليها. فقد طالب كثيرون السيّدة، منذ الفيديو الأوّل، بالتوجّه بالشكوى فوراً إلى الإمارات. وضرب أحدهم مثلاً بقريب له اشترى شاليهاً في المشروع نفسه، ودفع مبلغاً كبيراً مقابل «View» استثنائي على البحر، ثمّ فوجئ بإقامة مبنى إداري أمامه. اشتكى هنا، وراجع هنا، ولفّ هنا، ولم يصل إلى شيء، ثمّ سافر إلى الإمارات، واشتكى هناك، فعادت الأمور إلى نصابها.

كان الباحث السياسي عمرو عبد الرحمن قد وصف منتجعات الجونة بأنّها «مستوطنات»، نظراً لاعتدائها على حقّ المصريين في ارتياد شواطئهم، وتخصيصها لفئة بعينها، بالمخالفة للدستور، وهذا وصف يخصّ منتجعات يملكها مصريون، على الأقلّ بالجنسية، فكيف يمكننا وصف منتجعات إماراتية تجاوزت الاعتداء على حقوق الملاك المصريين في أملاكهم إلى منع الشرطة المصرية نفسها من الدخول؟

ضع هذا المشهد أمام مشهد جزيرة الورّاق قبل أيّام، إذ يقف ضابط الشرطة «الأقرع» واثقاً، لا يبالي بكاميرات أهل الجزيرة، وهو يبعدهم بالقوّة تمهيداً لـ«تسليكها» للمستثمر الإماراتي، فيما يعجز زملاؤه عن دخول مراسي. وقلْ لي... ما الأخبار؟

رأي

لبنان واتّفاق غزّة

غازي العريضي

بعد مخاض طويل، وُلدت الصيغة النهائية لمشروع الاتّفاق الذي طرحه الرئيس التنفيذي لـ«مجلس السلام»، نيكولاي ملادينوف، وتُعدّ خريطة الطريق للمرحلة المقبلة في غزّة، وأبرز ما فيها البندان المتعلّقان بملفَّي السلاح والموظّفين. وقد أعلنت حركة المقاومة الإسلامية (حماس) والفصائل الفلسطينية موافقتها عليها، مؤكّدةً أنّه إذا لم تلتزم إسرائيل ببنودها، فهي ستكون في حلّ من أيّ التزام. وفي ما يتعلّق بالبند الخامس من الاتّفاق، الخاصّ بملفّ الموظّفين، جرى التوافق على «نصّ قانوني ينظّم آلية إنهاء الخدمات والمستحقّات». أمّا موضوع السلاح، فقد جاء في الصيغة النهائية التأكيد على حصر السلاح بيد اللجنة الوطنية الفلسطينية التي ستحلّ محلّ «حماس»، والإجراءات المتعلّقة بهذا الأمر ستقتصر على السلاح الثقيل، ولن تشمل بقية أنواع الأسلحة.

مصير السلاح: التخزين في مستودعات،

> **الاجتياح المفتوح للضفّة مرتكز أساس في المشروع الإسرائيلي**

> **إنّها مرحلة تمرير الوقت حتّى إنجاز الانتخابات النصفية الأميركية والانتخابات التشريعية الإسرائيلية**

إلى جانب مستودعات ومواقع الإنتاج العسكري، بالتنسيق بين اللجنة الوطنية و«حماس» وبقية الفصائل الفلسطينية، ولا تُسلَّم أيّ أسلحة إلى الاحتلال الإسرائيلي أو إلى أيّ جهة غير فلسطينية. ويبدأ تنفيذ هذه الإجراءات بجملة من الخطوات المتزامنة مع بدء عمل اللجنة الوطنية، وانتشار «قوّة الاستقرار الدولية»، وتفكيك المجموعات المسلّحة، بالتوازي مع الانسحاب الإسرائيلي التدريجي من المناطق التي يسيطر عليها داخل قطاع غزّة.

أمّا البند المتعلّق بالموظّفين، فقد نص الاتّفاق على أن يُعامل جميع الموظفين المدنيين بشكل قانوني وعادل يحفظ كرامتهم وحقوقهم، بينما يحصل الذين تنتهي خدماتهم أو يُحالون على التقاعد خلال الفترة الانتقالية على حقوقهم وفقاً للقانون الفلسطيني. وتجري اللجنة الوطنية مراجعة شاملة للشؤون المالية والإدارية في غزّة، وتحمي وتستردّ الأصول والموارد العامّة، وتسعى إلى تقييم الالتزامات المشروعة تجاه المورّدين والمقاولين والأطراف الأخرى، بإجمالي لا يتجاوز 400 مليون دولار، والعمل على تسويتها.

ويُدمج أفراد الشرطة الذين دُرّبوا أخيراً ضمن هيكل الشرطة الحالي، ويخضع جميع الأفراد لفحص أمني شامل، وتُعرض على مَن لا يستوفون المعايير المطلوبة وظائف أمنية بديلة تتناسب مع خبراتهم، أو يُحالون على التقاعد طبقاً للقانون الفلسطيني. ولا يجوز حرمان أيّ شخص منهم من حقوقه المالية، خاصّةً بسبب انتمائه السياسي. وتُنقل جميع أسلحة الشرطة إلى سلطة اللجنة الوطنية لإدارة غزّة ومسؤوليتها، فور دخولها القطاع وبدء تولّي مهامّها».

وافقت «حماس» وبقية الفصائل الفلسطينية على تسليم جميع وظائف الحكم المدني والأمني في غزّة إلى اللجنة الوطنية لإدارة غزّة، وفقاً لخطّة السلام الشاملة للرئيس ترامب. وأكّدت أنّ اللجنة ستتمتّع باستقلالية كاملة في أداء مسؤولياتها، وأنّ الفصائل لن تتدخّل في شؤونها خلال الفترة الانتقالية، وفقاً لقرار مجلس الأمن 2803 لعام 2025.

وينص الاتّفاق أيضاً على فترة تمتدّ 14 يوماً بعد إعلانه، يجري خلالها وقف العدوان والهجمات على الأرض، وإدخال 600 شاحنة مساعدات يومياً، من بينها 50 شاحنة وقود، إضافةً إلى وقف أيّ تمدّد إضافي للاحتلال عند ما يُعرف بـ«الخطّ الأصفر». اعترفت حركة حماس، بموافقتها، بأنّها قدّمت تنازلات اعتبرتها ضرورية لمنع إسرائيل من استغلال أيّ خطأ في التقدير، مؤكّدةً أنّ الاتّفاق ينصّ على الانسحاب ونقاط أخرى مهمّة تستند إلى القانون الفلسطيني. والأهمّ هو محاولة تخفيف المعاناة عن أبناء غزّة المحاصرين، المحرومين من الحدّ الأدنى من مقوّمات الحياة، الذين يعيشون حالة مجاعة حقيقية، ويواجهون إصراراً إسرائيلياً على تهجيرهم. وإذا لم تلتزم إسرائيل، فلن تلتزم، وهي بذلك تضع المسؤولية على إدارة الرئيس ترامب.

وقد حصل ذلك كلّه في لحظة توتّر بين الإدارة الأميركية وبنيامين نتنياهو الذي عقد، قبل أن يذهب إلى واشنطن للقاء ترامب، اجتماعاً للمجلس الوزاري المصغّر، وأعطى موافقته على الاتّفاق، في محاولة منه لضمان «رضا» ترامب والخروج بنتائج إيجابية من لقائه به، محتفظاً، في الوقت نفسه، بخيارات كثيرة في غزّة والضفّة الغربية. لكنّ الماكر نتنياهو يعرف تماماً أنّ ثمّة من لا يوافق على الاتّفاق في الداخل الإسرائيلي، في الحكومة وخارجها، وفي الوقت ذاته، يريد الاستفادة من بعض بنود الاتّفاق لفرضها على لبنان.

أعلن وزير الأمن القومي الإسرائيلي إيتمار بن غفير أنّ هذا الاتّفاق «غير مقبول، ويجب إلغاؤه». وذكّر الذين تفاخروا باحتلال 70% من غزّة ويريدون السيطرة الكاملة عليها، بأنّ الاتّفاق يتناقض مع هذا الموقف، وبأنّ كثيرين طالبوا، وعلى رأسهم نتنياهو، برفض الانسحاب من غزّة. وتوقّف عدد من الإسرائيليين غير المؤيّدين للاتفاق، وتحديداً بن غفير، عند «القانون الفلسطيني» في أكثر من بند، ما يعني تكريس السلطة المعنوية للفلسطينيين. والحكومة الإسرائيلية مصرّة على عدم وجود سلطة فلسطينية فعلية، ولا تريد أن ترى أيّ أمر يعيد إحياءها أو يقدّم فرصةً لحركة حماس، وغيرها، لاستعادة حضورها، فالمشروع الأساس هو تهجير الجميع. وهذا ما عبّر عنه بوضوح العقيد في الاحتياط إيلي جينو: «الحلّ في غزّة، لتوفير مستقبل أفضل كي لا يقاتل أبناؤنا هناك مرّة أخرى، هو التهجير فقط. وهذا من أجلنا. وإذا كان هناك من يهتم حقّاً بالفلسطينيين في العالم، فإنّ أفضل شيء لهم هو الرحيل، وألّا يبقوا هنا. الهدف الحقيقي لدولة إسرائيل هو ألّا يبقى أحد في غزّة».

ولهذا السبب، يرى هذا الفريق مخاوفَ ويستشعر خطراً في موضوع تخزين السلاح وإشراف لجنة وطنية فلسطينية عليه، على الرغم من أنّ «مجلس السلام» يضع يده فعلياً على كلّ غزّة ومواردها وأصولها وثرواتها الفلسطينية، وعلى الرغم من المشاريع الاستثمارية الكُبرى المُعلَنة تحت عنوان «إعادة الإعمار»، لكن لا ملكيةَ فلسطينيةً في أيّ مكان. غزّة مشروع استثماري أميركي-عربي-دولي، بإشراف أميركي، وإسرائيل مستفيدة منه في نظر ترامب. لكنّ مشروعها الفعلي عكس ذلك، وهو يقوم على احتلال كلّ الأراضي الفلسطينية وتهجير أهلها، وبالتأكيد لا وجود لسلطة فلسطينية هنا، ولا لاتّفاقات بينها وبين إسرائيل. هذا زمن ولّى. ونتنياهو غير قادر على الرفض، لكنّه قادر على التخريب، ولديه الرغبة في إسقاط هذه العملية كلّها. ويحذّر دائمًا من بقاء أيّ قطعة سلاح بيد «حماس»، ويريد استئصالها والسيطرة على كلّ الأراضي، لضمان «عدم تكرار 7 أكتوبر». وذكرت «هآرتس» أنّ إسرائيل أبلغت «مجلس السلام» اعتراضها على عدم تدمير الأسلحة التي ستُجمع من «حماس» في غزّة. وقالت القناة 12 الإسرائيلية: «إسرائيل لا تعتزم وقف الهجمات في غزّة ما لم يُنزع سلاح حماس». هنا يأتي الاجتياح المفتوح للضفّة، وهو مرتكز أساس في المشروع الإسرائيلي. فقد وجّه وزير الأمن الإسرائيلي يسرائيل كاتس الجيش إلى «احتلال مخيّم جديد بعد احتلال مخيمات جنين وطولكرم ونور شمس، والاستعداد لتوسيع نطاق العمليات العسكرية العدوانية في سياق مكافحة الإرهاب»، كما قال. أمّا وزير المالية سموتريتش، فقد تباهى بتدمير منازل الفلسطينيين في الضفّة، لأنّها «جزء لا يتجزّأ من إسرائيل»، وأكّد: «سنواصل تطبيق القانون، ومنع البناء غير القانوني واستيلاء العرب على الضفّة الغربية. لقد تصرّفوا سنواتٍ طويلةً في المنطقة وكأنّها ملكهم. انتهى الأمر. الضفّة الغربية جزء لا يتجزّأ من دولة إسرائيل، وتشكّل منطقة أمنها».

نتنياهو وفريقه لن يتراجعوا عن مشروعهم. وجيش الاحتلال لن يتراجع في غزّة، بل يعلّق تقدّمه مؤقّتاً، ويسمح ببعض المساعدات، لكنّه سيبقى يناور. والعملية تحتاج إلى وقت طويل. وهو لا يريد صداماً الآن مع ترامب في لحظة حاسمة وصعبة، لكنّه لا يستطيع أبداً أن يتراجع ويسحب قوات الاحتلال من غزّة، وهو على أبواب انتخابات، وكثيرون في الداخل يتربّصون به ويحمّلونه مسؤولية «7 أكتوبر» (2023). فهل يجوز أن ينسحب، وتصبح مسؤوليته مضاعفة الحرب والاحتلال، ثمّ الانسحاب؟ نتنياهو ليس الشخص الذي يمكن أن يفعل ذلك ويتراجع. ولهذا السبب يعمل على التقدّم في الضفّة: مزيد من الاحتلال والتوسّع وفرض الأمر الواقع تحت عنوان «القانون الإسرائيلي». لكنّه لن يقبل بتطبيق «القانون الفلسطيني» في غزّة أو غيرها من المناطق الفلسطينية. وفي الوقت ذاته، يريد الاستفادة من بعض بنود الاتّفاق في لبنان، حيث يستمرّ في عدوانه، ويؤكّد أنّه لن ينسحب. وهو، قبل أن يسافر إلى واشنطن للقاء ترامب، قال: «سيطلب منّي الانسحاب، لكنّني أؤكّد: لن ننسحب من لبنان وسورية وغزّة». سيحاول نتنياهو تأكيد حرية العمل في الجنوب، واستكمال التدمير والتفجير والجرف، ويرفض فكرة «تخزين السلاح» في لبنان. وهو ينسفها في غزّة، فلا يمكن أن يقبل بها في لبنان. وسيستند إلى البند المتعلّق بالموظّفين والمؤسّسات الأمنية والإدارية، وتطهيرها من «غير الموثوقين»، إمّا أن يستقيلوا أو يُقالوا أو يُنقلوا إلى أماكن أخرى، وتُدفع لهم تعويضات. لكن في «المؤسّسات الجديدة» سيكون هناك تدقيق في اسم كلّ شخص يتقدّم إلى وظيفة فيها، وهذه فكرة طُرحت أكثر من مرّة على لبنان.

إنّها مرحلة تمرير الوقت حتّى إنجاز الانتخابات النصفية الأميركية والانتخابات التشريعية الإسرائيلية. والسباق، كما قلنا أكثر من مرّة: من يربح قبل الثاني، ترامب أم نتنياهو؟ أو من يسقط قبل الثاني؟

وفي هذا الوقت، تجري اللعبة الحقيقية على الأرض العربية. حتّى اللعبة مع إيران هي على الأرض العربية، حيث توجد قوّات أميركية. وكلّ المنطقة في غليان، واحتمال «الدمار الشامل والحريق الكامل» لا يزال الأرجح، في ظلّ الاستعدادات لحرب أكبر ممّا شهدناه.

(وزير لبناني سابق)

أحداث سبتة... سرديات متقاطعة

عبد الحميد اجماهيري

تشاء الأسطورة أن تكون سبتة المغربية (على ضفاف المتوسّط) ابنة الطوفان، إذ تقول كتب الأنساب الجغرافية القديمة إنّ أوّل من سكن المنطقة وبنى فيها بيتاً كان سبت بن يافث بن نوح، في حين تعني لغوياً انقطاعها عن البحر. وعرق الأسطورة دسّاس، فقد شاهدنا جميعاً طوفاناً بشرياً، في أكبر عملية هجرة علنية، قادت قرابة 60 ألف مغامر، بحسب مصادر إسبانية، إلى سبتة المحتلّة. وكان هذا العبور غير المسبوق مباشراً وبالتفصيل السمعي والبصري الشامل. وبالرغم من ذلك، يندهش المتابع من تعدّد القراءات وتموّجاتها، حتّى بتنا أمام سرديات متناقضة، تتعدّد بتعدّد زوايا الرهانات التي يحملها كلّ خطاب. ولعلّها سرديات متقاطعة تترجم، في العمق، تعقّد وتشابك ما حدث. وتترجم، إلى حدّ ما، ما قاله ابن عذاري المراكشي من أنّ سبتة «مجمع البحرَين، وقاعدة البرّ والبحر، واللؤلؤة الحالّة من الدنيا بين السحر والنحر». ويستوجب تتبّع أحداثها الجمع بين البرّي والبحري، وبين الداخلي والخارجي، وبين الرمزي والمادّي، وبين الحاضر والمستقبل، وبين السياسة والسياحة... إلخ.

بالنسبة إلى الأطراف المعنية مباشرة بالقضية، إسبانيا والمغرب والاتحاد الأوروبي، اختلفت المواقف. قال البيان المغربي المتأخّر (صدر عن وزارة الداخلية يوم الأحد الماضي) إنّ القرارات الإسبانية المتعلّقة بتقييد إمكانية تطبيق إجراء الإعادة الفورية على بعض المهاجرين غير النظاميين الذين يُعترض سبيلهم في عرض البحر، أفضت، في ظلّ ما رافقها من تأويلات مغلوطة وتداول مضلّل، إلى ترسيخ قناعة لدى بعض الراغبين في العبور بإمكانية تفادي الإعادة الفورية، وهو ما ساهم في بروز نمط واحد من محاولات الهجرة غير النظامية، قوامه العبور سباحة، باعتباره الوسيلة التي اعتقد بعضهم أنّها توفّر فرصاً أكبر للإفلات من الإعادة الفورية.

انتقد بعضهم تأخّر صدور البيان المغربي، وفسّر آخرون تأخّره بأنّه موقف مقصود، وطريقة في تدبير الملفّ من طريق الغياب، فيما يشبه تحميل مدريد مسؤولية ما حدث، أو ترك المجال مفتوحاً أمام الإسبان لتدبير وضع كانوا السبب الأهمّ في حصوله. هذا الموقف جعل مدريد في الأيّام الأولى المصدر الوحيد للخبر والتفسير والتعليق.

وقد تعدّدت مواقف الجانب الإسباني، إذ كانت سلطات سبتة المحتلة أوّل من قدّم روايته للخبر وتحدّث إلى العالم، ثمّ جاء الدور على الحكومة المركزية ممثّلة في بيدرو سانشيز الذي انتقل إلى جيب سبتة المحتلّة ليقف إلى جانب سلطاتها. وقد أعلن سانشيز قراءته للحدث، معتبراً أنّ «إشاعة» تتعلّق بحكم قضائي غير مسبوق تقول إنّ العبور إلى سبتة عبر البحر لا يُجبر الحكومة على إخضاع المهاجرين لـ«العودة الفورية أو الساخنة». وبالتالي، فإنّ ذلك يمنح فرصة واسعة للمهاجرين لتسوية أوضاعهم. وهذه الإشاعة، بحسب سانشيز، استغلّتها مافيا الهجرة، فحرّكت شبكاتها الواقعية والافتراضية من أجل تعبئة غير مسبوقة في التنقيل والعبور الجماعي.

وفي مرحلة ثالثة، اعتبر الإسبان أنّ ما حدث يهدّد السيادة، وتتابعت، في هذا الاتجاه، مواقف الفاعلين السياسيين، سواء محلّياً أو وطنياً، ومن جهات حكومية أو مدنية، وصولاً إلى خروج المؤسّسة الملكية، في شخص فيليب السادس، للدفاع عن «وحدة الصفّ» في مواجهة الوضع الجديد، والمواقف الأوروبية بالأساس. وفيما يتعلّق بسردية الفاعل الأوروبي، كان لافتاً أنّ المواقف المُعبّر عنها أثبتت أنّ الاتحاد الأوروبي ليس التكتّل الوحدوي الذي نعتقده، وأنّ الخلاف كان حادّاً في التعامل مع الحدث. ولعلّ أوّل ردّة فعل جاءت من رئيسة الوزراء الإيطالية جورجيا ميلوني التي اعتبرت أنّ إسبانيا تقدّم نموذجاً سيئاً في تدبير الملفّ، وذهبت إلى حدّ تعليق العمل باتفاقية شنغن من جانبها. وسارت عواصم أوروبية أخرى، في الدنمارك والتشيك وبولندا، في اتجاه الدعوة لتعليق شنغن، ولم تعبّر عن تضامن كانت مدريد تنتظره، بل دافعت كلّ دولة عن مصلحتها، كما فعلت فرنسا التي شدّدت حماية الحدود، وعزّزت المراقبة عبر رفع عدد قوّات حرس الحدود. وفي المقابل، أشاد المسؤولون في الاتحاد الأوروبي، ومنهم مسؤولون إسبان بتعاون المغرب، على عكس ما حدث في عام 2021، على الرغم من أنّ النزوح قاد عدداً يفوق أعداد تلك السنة بخمس مرّات. وقتها، كانت مدريد قد عبّأت بروكسل ضدّ المغرب، واعتبرت الأزمة بين الطرفَين من أقسى الأزمات.

أمّا اليوم، فقد تطوّرت الأمور كثيراً مقارنة بتلك الفترة، حتّى بالنسبة إلى القضايا الجوهرية، مثل قضية الصحراء الوجودية بالنسبة إلى المغرب. وفي وقت تثمّن فيه مدريد التعاون المغربي، لا سيّما عودة قرابة 48 ألفاً من المهاجرين بعد 48 ساعة فقط من العبور الكبير، تبنّت أطراف خارجية، ومنها بعض أطراف الإسلام السياسي وإيران، سردية مؤامراتية تعتبر أنّ ما وقع يستهدف الزعيم الإسباني بيدرو سانشيز بسبب مواقفه من القضية الفلسطينية، وبلغت الرعونة حدّ القول إنّ ما وقع تخطيط مشترك مغربي-إسرائيلي-أميركي ضدّه، لأنّه ضدّ أميركا ومع فلسطين. وهي سردية وجدت، للأسف الشديد، بعض الصدى لدى رئيس الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين، وكذلك لدى بعض أوساط الإسلام السياسي في تونس، كما هي حال وزير الخارجية السابق في حكومة حركة النهضة. وذهبت إليها أيضاً بعض الأوساط الداخلية ذات النظرة المشكّكة في العلاقات المغربية مع الخارج، خلافاً لمعنى رمزي وعقدي قديم في المغرب، جعل أبا الحكم مالك بن المرحّل يربط في مطلع قصيدة مشهورة له بين سبتة والحرمَين: «سلام على سبتة المغرب/ أُخيّة مكّة أو يثرب». كما غيّبت هذه السردية الطابع الاستعماري للوجود

> **لا بدّ من تكثيف الجهود لاستغلال طاقات الشباب المغربي ومؤهّلاتهم على نحو إيجابي ومنتج قبل إهدار فرص التاريخ**

الإسباني في المدينة. ولعلّ هذه السردية المهزوزة كان لها وجه آخر، مثل العملة ذات الوجهَين، إذ فضّل بعضهم الادّعاء بأنّ الحدث كان من تخطيط مغربي لاستعمال الورقة البشرية ضدّ إسبانيا. وكانت هذه القراءة تستند إلى أنّ إسبانيا اتّخذت مواقف عديدة أربكت الرأي العام المغربي أو المزاج العام، ومنها زيارة بيدرو سانشيز الجزائر، وتجنيس الأطفال الصحراويين... إلخ. وهذه السردية لم تجد صداها المُغري إلّا في وسائل إعلام خارجية مثل قناة «إل سي أي» الفرنسية، وبعض الصحف اليمينية والامتدادات اليمينية الإسبانية داخل الحقل الإعلامي. وفي المقابل، استبعد المحلّلون المغاربة الرصينون أن يرسل المغرب إشارات متناقضة في اللحظة نفسها؛ فمن جهة، يعبّر باعتزاز عمّا تحقّق، وما جاء في خطاب العرش بالتفصيل، سواء في التصنيع والبنى التحتية أو في الطاقات المتجدّدة. ومن جهة ثانية، يرسل إشارات سالبة بترحيل الآلاف من أبنائه، وأغلبهم قاصرون. ولا يمكن للعقل أن يستسيغ أن يفسد المغرب إحدى أفضل مناسباته في التقويم التاريخي الوطني، وليس فقط في الراهن السياسي، أي عيد العرش.

ولم تغب سردية المؤامرة عن التفاعل الداخلي المغربي، إذ مالت بعض التحليلات المغربية إلى البحث في تزامن حدث العبور الكبير مع عيد العرش في 30 يوليو/تمّوز، وطرح بعضهم سؤال التزامن من باب التشكيك في دوافع هذه الحركة الجماعية غير المسبوقة.

داخلياً، كانت السردية الوطنية، في بعض جوانبها، مغايرة تماماً، إذ جرى التركيز على المفارقة المغربية بين نمو كبير ومنجزات وردت في الخطاب الملكي، كما سبقت الإشارة، وبين الهشاشات الاجتماعية الكُبرى التي صدرت حتّى عن المؤسّسات الرسمية، ووردت في وقت سابق في خطابات الملك نفسه. ومن ذلك تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، الصادر عام 2024، الذي يتحدّث عن أنّ «الحقيقة الصعبة التي تهدّد مستقبل المغرب هي أنّ 1,5 مليون شابّة وشابّ مغربي بين 15 و24 سنة، لا ينتمون إلى فئة التلاميذ أو الطلبة أو المتدرّبين في التكوين المهني، ويوجدون في وضعية بطالة أو خارج السكّان النشطين، أي لا يبحثون عن الشغل لسبب من الأسباب. شباب لا يشتغلون، وليسوا في المدرسة، ولا يتابعون أي تكوين (NEET): أي آفاق للإدماج الاقتصادي والاجتماعي؟».

وللخروج من هذا الوضع، لا بدّ من تكثيف الجهود لاستغلال طاقات الشباب ومؤهّلاتهم على نحو إيجابي ومُنتِج قبل إهدار فرص التاريخ. وقد كانت هذه السردية أقرب إلى المحاكمة السياسية لـ«مغرب السرعتَين»، كما سمّاه الملك محمّد السادس، وللحكومة القائمة التي اشتهرت بقوّة أصحاب المال والنفوذ. والغالب في هذه السردية البحث في الوازع السوسيولوجي والطبقي، وحالات الانحباس والفشل في السياسة الاجتماعية للحكومة، على الرغم من دخول المغرب في الزمن الاجتماعي بمشروع الدولة الاجتماعية.

(كاتب مغربي)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير **معن البياري** ■ مدير التحرير **ارنست خوري** ■ السياسة **صدام الكمالي** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **عائشة بلحاج** ■ منوعات **ماجدولين الشموري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ التنفيذ الفني **برنار كامل** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH
Tel: 00442045801000

■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ برج الفردان ـ لوسيل ـ الطابق الـ 20 ـ
هاتف: 0097440190600
■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33

هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: +97440190635 جوال: +97450059977
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads

مجتمع

العراق يحيي «أربعينية الحسين»

أعلنت السلطات العراقية، أمس الاثنين، وصول أكثر من 4 ملايين و800 ألف وافد إلى البلاد لإحياء مراسم «أربعينية الحسين» المقررة اليوم الثلاثاء. وأكدت خلية الإعلام الأمني، في بيان، استمرار تدفق الزائرين وتكثيف الإجراءات لتأمين حركتهم عبر المنافذ الرئيسية. مشيرة إلى استمرار تنفيذ الخطة الأمنية والخدمية الخاصة بالمناسبة الدينية بالتنسيق بين الجهات الأمنية والخدمية. ويتوجه ملايين المسلمين الشيعة سيراً على الأقدام صوب مدينة كربلاء (وسط) لإحياء «أربعينية الحسين» سنوياً. (الأناضول)

ماليزيا تنفي اعتقال الروهينغا

أكدت الشرطة الماليزية عدم اعتقال أي من لاجئي الروهينغا الذين تجمعوا مؤخراً خارج مكتب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في العاصمة كوالالمبور. وقالت شرطة العاصمة إن اللاجئين خضعوا لإجراءات التحقق، ولم يتم احتجاز أي منهم، ثم جرى نقلهم إلى ثلاث ولايات حددتها المنظمات غير الحكومية بالتعاون مع مفوضية شؤون اللاجئين الأممية. وفي وقت سابق، أعلن رئيس وزراء ماليزيا، أنور إبراهيم، أن حكومة ميانمار وافقت على إعادة استقبال نحو خمسة آلاف لاجئ من الروهينغا الموجودين في بلاده. (أسوشييتد برس)

زلزال السويس... هلع ولا خسائر بشرية

لم يخلف الزلزال متوسط القوة الذي ضرب مصر فجر الاثنين خسائر بشرية، لكنّه أحدث حالة واسعة من الذعر نتيجة وقوعه في وقت مبكّر

القاهرة ـ **العربي الجديد**

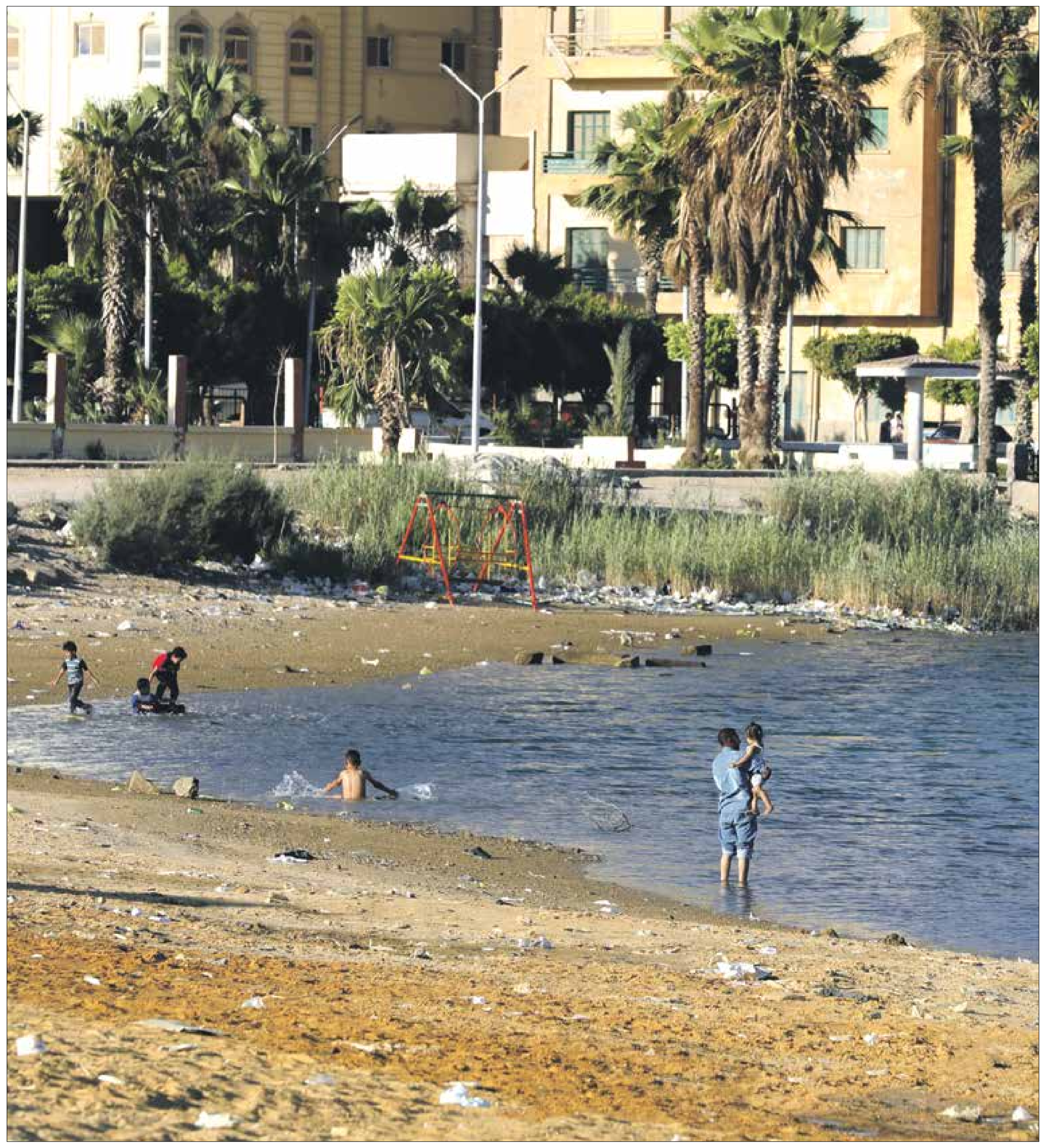

مصريون يلهون على شاطئ مدينة السويس، يوليو 2019 (فاضل سنا/ فرانس برس)

هزّ زلزال بقوة 5,6 درجات على مقياس ريختر أنحاء مصر، فجر أمس الاثنين، وبينما كان مركز الزلزال على بعد 38 كيلومتراً شمال مدينة السويس (شرق)، شعر به سكان القاهرة ومحافظات مصرية عدة، وعدد من الدول المجاورة لأنّه زلزال شبه سطحي، إذ كان مركزه على عمق نحو 10 كيلومترات تحت سطح الأرض.

وأثار الزلزال حالة من الهلع لوقوعه في وقت مبكّر من الصباح بينما غالبية الناس نيام، لكن لم تسجل خسائر بشرية، وفق البيانات الرسمية.

واستقبلت هواتف عشرات آلاف المصريين التي تعمل وفق نظام «أندرويد»، وهو الأكثر انتشاراً في البلاد، رسائل تحذيرية قبل بضعة ثوانٍ من شعورهم بالزلزال، وكشف مختصون تقنيون أن ذلك راجع إلى استخدام شركة ألفا بت (غوغل) المالكة لنظام «أندرويد» خدمة «تنبيهات الزلازل»، إذ يضم كل هاتف جوال مستشعر حركة يرصد الهزات الأرضية، وحين تستقبل آلاف الهواتف في نفس المنطقة الجغرافية نفس الهزة، يلاحظها مركز البيانات، ويحولها إلى معلومة ترصد قوة الهزة والمنطقة، ثم يرسل تحذيرات للمستخدمين.

وكشف المختصون أن موجات الإنترنت تتحرك أسرع من موجات الزلزال، ما جعل رسائل التحذير تصل إلى المستخدمين قبل شعورهم بالزلزال بوقت قصير.

وقال المعهد القومي للبحوث الفلكية والجيوفيزيقية المصري، في بيان، إنّ الهزة الأرضية وقعت عند الساعة 03:00:34 صباحاً بالتوقيت المحلي. ونقلت وكالة أنباء الشرق الأوسط الرسمية عن رئيس قسم الزلازل بالمعهد، شريف الهادي، أن مركز الزلزال كان في منطقة خليج السويس، وهي إحدى المناطق المعروفة جيولوجياً بالنشاط التكتوني ووجود صدوع نشطة، وأنه وقع نتيجة تحرك أحد تلك الصدوع النشطة، موضحاً أن أي زلزال يحدث عندما تتراكم الإجهادات داخل الصخور على جانبي الصدع، ثم تتحرر بصورة مفاجئة، فتنطلق الطاقة المخزنة في هيئة موجات زلزالية يشعر بها المواطنون.

> **تتعرّض منطقة خليج السويس لهزات أرضية ضعيفة ومتوسطة من حين إلى آخر**

وأوضح الهادي أن منطقة خليج السويس تتعرض لهزات أرضية من حين لآخر نتيجة الحركة الطبيعية للكتل الصخرية على جانبي الصدوع المحلية، مؤكداً أن هذا النشاط الجيولوجي طبيعي ومتوقع في تلك البؤرة الزلزالية ولا يدعو للقلق.

وفعّل الهلال الأحمر المصري خطة الطوارئ في المدن التي شعر سكانها بالزلزال، وأكد في بيانات لاحقة أنه لم يتلقَّ أية بلاغات حول خسائر بشرية. ودعا الهلال الأحمر إلى تجنّب الاقتراب من المباني القديمة أو التي تظهر عليها تشققات، والإبلاغ فوراً عن الحالات الطارئة، مع متابعة التحديثات الرسمية الصادرة عن الجهات المختصة.

من جهتها، شددت وزارة الصحة المصرية على أن الوضع الصحي مستقر، نافية تلقيها أي بلاغات حول إصابات مرتبطة بالزلزال. ووجه وزير الصحة خالد عبد الغفار برفع درجة الاستعداد في أقسام الطوارئ والرعاية الحرجة بالمستشفيات، والتأكد من جاهزية سيارات الإسعاف وفرق الانتشار السريع وتوافر الأدوية والمستلزمات الطبية وأكياس الدم والأكسجين، وفق بيان للوزارة. بدوره، قال المركز الوطني للزلازل في سورية، في بيان، إن محطات المركز الوطني للزلازل سجلت هزة أرضية بلغت قوتها 4,9 درجات على مقياس ريختر، حدثت في مصر. بينما قال مركز طقس القدس الفلسطيني، إنّ هزة أرضية قوية ضربت جنوب فلسطين ومصر بقوة 5,5 درجات، محذراً من هزات ارتدادية.

وتعد مصر من الدول ذات النشاط الزلزالي المحدود نسبياً، لكنها تتأثر بين الحين والآخر بهزات أرضية نتيجة وقوعها بالقرب من عدد من الأحزمة الزلزالية النشطة، خصوصاً مناطق خليج السويس وخليج العقبة وشرق البحر المتوسط.

رأي | سلامة عبد الحميد

ذكريات زلزال دهشور

أعاد زلزال السويس الذي وقع فجر أمس الاثنين إلى ذاكرة كثير من المصريين تفاصيل أليمة عاشوها قبل أكثر من ثلاثة عقود، وتحديداً في أكتوبر/ تشرين الأول 1992، حين ضرب زلزال مماثل العاصمة القاهرة، مخلّفاً مئات الضحايا وآلاف المساكن المتضررة.

كان زلزال الأمس مماثلاً في القوة تقريباً (5,6 درجات) مقارنة مع 5,8 درجات في زلزال 1992، لكن التداعيات كانت مختلفة تماماً، فالزلزال الأحدث الذي كان مركزه شمال مدينة السويس (شرق) لم يخلّف ضحايا، ولم يسجّل دماراً كبيراً، بينما أوقع الزلزال الأقدم أكثر من 560 قتيلاً وخلّف أكثر من عشرة آلاف مصاب، كما نتج عنه تشريد نحو 50 ألف مصري، إذ تسبب في تدمير نحو 350 مبنى بالكامل، وتضرر أكثر من تسعة آلاف مبنى آخر، بحسب الأرقام الرسمية، وقد لحقت أضرار بأكثر من 200 موقع أثري، وسقطت كتلة حجرية من الهرم الأكبر بالجيزة.

ويرجع السبب الرئيس لاختلاف الأضرار بين الزلزالين إلى الموقع الجغرافي للمركز، فزلزال السويس كان مركزه في البحر، وبالقرب من منطقة ذات كثافة سكانية منخفضة، بينما زلزال 1992 كان مركزه في منطقة دهشور بمحافظة الجيزة المتاخمة للعاصمة القاهرة، وبالتالي تأثرت به مناطق ذات كثافة سكانية مرتفعة.

الفارق الحاسم إذن ليس في اختلاف قوة الزلزالين، فالفارق بينهما ضئيل، بل في البنية العمرانية للمنطقة المحيطة، فزلزال 1992 لم تكن قوته استثنائية على مقياس ريختر، لكنّه كان مدمّراً بشكل غير عادي، إذ ضرب قلب القاهرة والجيزة بكثافتهما السكانية الكبيرة ومبانيهما المتهالكة، أما الزلزال الجديد فكان مركزه بحرياً، وهو بعيد نسبياً عن الكتلة السكانية الكثيفة، ما أتاح للطاقة الزلزالية أن تتبدّد جزئياً قبل بلوغ المناطق المكتظة. ويعيد كل زلزال يضرب مصر، مهما كانت قوته، فتح ملف العقارات الآيلة للسقوط، إذ بحسب أرقام الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (حكومي) هناك ما يقارب 100 ألف عقار آيل للسقوط في مختلف محافظات مصر، ما يمثل خطراً قائماً بذاته، لكن هذا الخطر يتضاعف مع وقوع أية هزّة أرضية، مهما كانت درجة قوتها.

وبينما تسعى السلطات المصرية منذ سنوات إلى القضاء على المناطق السكنية شديدة الخطورة، ومن بينها المساكن العشوائية، عبر برامج لبناء مناطق سكنية بديلة، على أمل الوصول إلى إعلان مصر خالية من المناطق العشوائية والخطرة بحلول 2030، تظل الفجوة بين أعداد المساكن المتهالكة ووتيرة الإحلال والتجديد الفعلية كبيرة.

حرائق مستعرة في غابات واشنطن

أعلنت السلطات الأميركية أنّ حرائق الغابات في المناطق الشرقية من ولاية واشنطن، لاتزال خارج السيطرة، وأنها أدت إلى إخلاء نحو 5000 منزل، وتدمير ما يقرب من 600 منزل ومبنى آخر، كما التهمت أكثر من 20 كيلومتراً مربعاً حول مدينة سبوكان، ثاني أكبر مدن الولاية، بينما لم يجرِ الإبلاغ عن أية وفيات حتى الآن.

وأصدر مسؤولون محليون في ولاية واشنطن أوامر بإجلاء نحو 60 ألف شخص بسبب حرائق الغابات المشتعلة، وقال رئيس إدارة الإطفاء في سبوكان، توم وليامز، إن ثلاثة حرائق منفصلة تهدد المناطق التي تشملها أوامر الإخلاء. في حين وصفت رئيسة بلدية سبوكان، ليسا براون، الأمر بأنه «أسوأ كارثة طبيعية واجهتها المنطقة».

وأعلن حاكم ولاية واشنطن، بوب فيرغسون، حالة الطوارئ في أنحاء الولاية، وقال إنه تحدث مع الرئيس الأميركي دونالد ترامب، يوم الأحد، وطلب المساعدة من الوكالة الاتحادية للطوارئ.

وتواصل فرق الإطفاء، مستخدمة الجرافات والمروحيات لليوم الحادي عشر على التوالي، جهودها لمكافحة حريق أتى على ما يقرب من 1360 كيلومتراً مربعاً من الأراضي العشبية في غرب أيداهو وشرق أوريغون، وتعد المنطقة موطناً لمزارع ومراع ماشية. وقالت السلطات إنّ الحريق يهدد أكثر من 600 منزل و800 مبنى آخر، ويقول المسؤولون إنّ الحريق نجم عن الصواعق.

وأصدرت هيئة الأرصاد الجوية الوطنية تحذيرات بشأن جودة الهواء في مناطق شرق واشنطن، وشرق أوريغون، وغرب أيداهو ووسطها، وغرب مونتانا، كما أصدرت تحذيرات من الحرائق لأجزاء من يوتا ومونتانا وغرب نبراسكا، وتحذيرات من الحرارة الشديدة للأجزاء الجنوبية من أريزونا وكاليفورنيا ونيفادا وشمال مونتانا.

وعلى الرغم من أنه كان من المتوقع أن تظلّ درجة الحرارة العظمى في سبوكان أقل من 27 درجة مئوية، إلّا أن الأرصاد الجوية تتوقع هبوب رياح تتراوح سرعتها بين 56 كيلومتراً في الساعة و72 كيلومتراً في الساعة.

وواصلت عدة حرائق كبرى اشتعالها في مناطق أقل سكاناً شمال غرب سبوكان، بما في ذلك حريق على بعد نحو 129 كيلومتراً من سبوكان، التهم نحو 544 كيلومتراً مربعاً. وأتى حريق آخر في شرق أوريغون، على بعد نحو 113 كيلومتراً إلى الشمال الغربي في جبال «ستينكينغ ووتر» على نحو 870 كيلومتراً مربعاً.

(أسوشييتد برس، رويترز)

تحقيق

سودانيو أوغندا

لاجئون أنهكهم الجوع والمرض في كيرياندونغو

لم يعد الحصول على طعام امراً ممكناً لغالبية اللاجئين السودانيين الذين يعيشون في مخيمات اوغندا، ويكتفي كثيرون بوجبة واحدة لا تشبعهم، وقد تمر ايام على بعضهم من دون ان يتناولوا وجبة واحدة، كما يواجهون انتشار امراض مثل الملاريا والتيفوئيد، وقد استنزفت سنوات النزوح كل ما كانوا يملكونه من مدخرات واموال

الخرطوم ـ **محمد عبد الباقي**

مع نفاد الموارد الشحيحة، بعدما توقفت المساعدات النقدية والإعانات الغذائية التي كانوا يحصلون عليها من المنظمات الدولية والإقليمية. وفي ظل انعدام مصادر الدخل، اضطر كثير من اللاجئين السودانيين في أوغندا إلى التسول في المدن والمناطق القريبة بعدما قاسوا مرارة الجوع ومعاناة الأمراض. ويعكس ذلك حجم المأساة والانهيار الذي طاول أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية، ويكشف تزايد الفجوة بين حجم الاحتياجات الإنسانية الواسعة والدعم الدولي غير المتاح في الوقت الراهن.

ويتزامن تدهور الأوضاع المعيشية مع انتشار أمراض مثل الملاريا والتيفوئيد نتيجة ضعف الخدمات الصحية وانعدام الصرف الصحي ونقص مياه الشرب النظيفة وانتشار البعوض المسبب للملاريا والذباب، في وقت تعاني المراكز الصحية المكتظة بالمرضى من نقص حاد في الأدوية والمستلزمات العلاجية والكوادر الطبية المؤهلة، حيث يجد المرضى أنفسهم أمام خيارين لا ثالث لهما، إما تحمل المرض دون علاج، أو البحث عن خدمات صحية خارج المخيم بتكاليف مالية باهظة تفوق قدراتهم بعدما استنزفت سنوات النزوح كل ما كانوا يملكونه من مدخرات.

في مخيم كيرياندونغو غربي أوغندا الذي تسكنه أكثر من 17 ألف أسرة لاجئة من السودان تضم نحو 83 ألف شخص، تتجسّد ملامح الأزمة الإنسانية المتفاقمة بعدما فاقت قسوتها ما توقعوه حين وصلوا، فالأطفال يعانون من سوء التغذية، والنساء يقضين ساعات طويلة في البحث عن طعام أو أي عمل هامشي يوفر لهن دخلاً مؤقتاً ولو زهيداً، فيما يقبع كبار السن والمرضى في الأكواخ المهترئة عاجزين عن الحصول على العلاج غير المتوفر.

ويقول لاجئون إن توقف المساعدات الغذائية دفع بعض الأسر إلى بيع ما تبقى لديها من ممتلكات بسيطة، مثل الملابس والأغطية وأواني الطبخ. ومع غياب فرص العمل واستمرار تدفق الفارين من الحرب في السودان إلى أوغندا تتراكم المعاناة ما يضع آلاف اللاجئين أمام واقع مرير يضيف مشقة أخرى على كاهلهم المثقل بالمعاناة، بينما لا تزال الحرب المستعرة في السودان تقف عائقاً أمام تفكيرهم بالعودة إلى ديارهم.

تصف اللاجئة السودانية في مخيم كيرياندونغو، عائشة (68 سنة)، أوضاع اللاجئين بأنها قاسية بسبب الجوع والأمراض وعدم توفر المساعدات، وغياب أي رؤية تفسر الواقع المتأزم وتشرحه. وتقول المرأة التي تعيل أربعة أطفال أصغرهم في الخامسة من العمر لـ«العربي الجديد»: «كل الاحتياجات الضرورية تكاد تكون معدومة، فلا الطعام متوفر ولا مياه الشرب النقية ولا الرعاية الصحية، ولا توجد مدارس كي يذهب إليها أطفال اللاجئين». وتتابع المرأة التي جاءت لاجئة من ولاية جنوب دارفور التي تسيطر عليها قوات الدعم السريع منذ أكتوبر/ تشرين الأول 2023: «أجبرتنا المخاطر والانتهاكات المتنوعة على قطع كل هذه المسافة بين السودان وأوغندا بأمل أن نجد حياة كريمة لأطفالنا في اللجوء، لكننا تفاجأنا بأن الأوضاع في المخيمات قاسية بسبب نقص الخدمات وعدم توفر التعليم وضعف الرعاية الصحية، وتنتشر في المنطقة الملاريا بصورة مزعجة للغاية. معظم اللاجئين يعانون من الجوع، فالطعام شحيح ونادر للغاية، لذا تعتمد الأسر على المطابخ الجماعية التي يديرها متطوعون يجمعون الأموال لشراء المواد الغذائية من الخيرين. وهذه المطابخ توفر وجبة واحدة في حين يندر أن تقدم وجبتين ما يجعل كثيراً من الأسر تعيش على وجبة واحدة يومياً. وأطفالي من بين من يأكلون وجبة واحدة في اليوم داخل المخيم، ويعانون من سوء التغذية والهزال الشديد».

ويقول اللاجئ سليمان أحمد (71 سنة) الذي جاء إلى أوغندا من ولاية شمال كردفان لـ«العربي الجديد»: «لا حرب في أوغندا ولا قصف بالمسيرات والطيران، أما المعيشة والصحة والتعليم فأشياء نادرة وباهظة الثمن. خرجنا من منازلنا هرباً من القتل وبحثاً عن النجاة، ورغم المشقة التي تعرضنا لها من أجل الوصول إلى المخيم لم نجد أي خدمات. في السابق كان يحصل اللاجئ الذي يصل إلى المخيم على 300 ألف شلن (نحو 100 دولار) لشراء أغراض من أجل بناء كوخ، ثم ينخفض المبلغ في الشهر التالي إلى 28 ألفاً للشخص الواحد، وفي الشهر الثالث إلى 16 ألف شلن. وأخيراً جرى تثبيت مبلغ 10 آلاف شلن في بعض المناطق. ويفترض أن يسمح المبلغ الممنوح بأن يشتري اللاجئ احتياجات لمدة شهر لكنه في الحقيقة عبارة عن سعر وجبة واحدة لمدة يومين فقط، ثم تبدأ معاناة الجوع والأمراض وسوء التغذية». يضيف سليمان وهو أب لستة أطفال: «طلبنا نتحدث عن عدم توفر المواد الغذائية للاجئين وضعف الرعاية الصحية لكن لم تتحرك أي جهة في هذا الأمر. لا شيء أسوأ من الجوع والعطش والمرض، ونحن لا نستطيع العودة في الوقت الراهن كما أننا لا نجد الطعام، فماذا نفعل في مثل هذه الظروف؟ أطفالنا يتضورون جوعاً أمامنا وفقدوا فرصتهم في التعليم ولا نستطيع فعل أي شيء. بعض اللاجئين تدور الحرب في مناطقهم وآخرون لا يملكون القدرة المالية على العودة».

وتتحدث اللاجئة السودانية في كمبالا، أمل السر، وتقول لـ«العربي الجديد»: «النساء والأطفال هم الأكثر معاناة في المخيمات وداخل مدن كمبالا والمُدن الأوغندية الأخرى. اضطرت بعض النساء إلى بيع ثيابهن وأغطيتهن من أجل توفير الغذاء لأسرهن، أما الأطفال فأصبحوا يتسولون في الطرقات، ومعظمهم لا يحصلون على تعليم ورعاية صحية. والأسوأ أن النساء اللواتي يعشن بلا أزواج أو معيلين أصبحن مشردات في الطرقات من دون مأوى. الوضع الذي يعيش فيه اللاجئون مؤلم للغاية، وحتى من يريدون أن يعودوا إلى السودان لا يملكون قيمة تذكرة السفر خصوصاً من لديهم أسر تضم عدداً من الأفراد». في 19 يوليو/ تموز الماضي، أعلنت الحكومة السودانية وصول 106 لاجئين من أوغندا، إلى مطار بورتسودان الدولي ضمن الرحلة الثالثة في برنامج العودة الطوعية، في حين يصف اللاجئ في أوغندا، التوم عبد الله، محاولة البعض العودة بأنها «هروب من السيئ إلى الأسوأ». ويضيف لـ«العربي الجديد»: «لا يجد اللاجئون في أوغندا الطعام والمأوى لذا أصبحوا في حالة بائسة ويفكرون في العودة التي تتحدث عنها الدولة، لكن الأوضاع في السودان نفسها ليست أقل سوءاً من اللجوء في المخيمات الفقيرة». يتابع: «الأوضاع الإنسانية سيئة للغاية، ومعظم الأسر تقضي أياماً من دون إعداد طعام في أكواخها وتعتمد على المطابخ الجماعية فقط».

بعد توقف المساعدات الإنسانية التي كانت توزعها منظمات دولية ومحلية أصبح اللاجئون يعتمدون بصورة أساسية على المطابخ الجماعية التي يبلغ عددها 24 مطبخاً، وفقاً لعلي حامد عضو المكتب القيادي للاجئين السودانيين في مخيم كيرياندونغو. ويقول علي حامد لـ«العربي الجديد»: «توقفت سلال المواد الغذائية التي كانت توزع على اللاجئين منذ ستة أشهر مما اضطرهم للاعتماد كلياً على المطابخ التي تقدم وجبة واحدة في اليوم لسكان المخيم، وهي وجبة للأسف صغيرة وغير كافية لأكثر من شخص، لكن لأن اللاجئين ليس لديهم خيارات يعتمدون على هذه الوجبة بصورة أساسية».

وأوضح علي أن الأوضاع بائسة وسيئة للغاية بسبب الجوع وسوء التغذية اللذين يعاني منهما اللاجئون الذين أصبحوا في حالة متأخرة من المعاناة، مشيراً إلى أن آلاف اللاجئين ليست لديهم مدخرات ولا وظائف ولذلك يعتمدون على المطابخ التي لو توقفت سوف يتضرر الناس بصورة كبيرة.

من جهتها، تصف فاتِرة محمد سعيد، مديرة أحد المطابخ في مخيم كيرياندونغو، حالة اللاجئين بأنها «كارثية» بسبب نقص التمويل وغلاء المواد الغذائية وصعوبة الحصول على رعاية صحية. وتقول لـ«العربي الجديد»: «تقدم المطابخ وجبة واحدة في اليوم وهي من مواد بسيطة وغير ذات قيمة غذائية في ظل انتشار أمراض مثل الملاريا والتيفوئيد والالتهابات المختلفة والحساسية». وتشير إلى أنّ اللاجئين لا يعانون من الجوع فقط فالمرضى لا يجدون العلاج، والأطفال لا يذهبون إلى المدرسة. وقد يتسبب ذلك في التفكك الأسري والتشرد، وأتوقع أن تسوء الأحوال أكثر في الفترة المقبلة إذا لم يتوفر التمويل اللازم للمطابخ والصحة والتعليم».

ويواجه اللاجئون السودانيون في أوغندا صعوبات في الاندماج بالمجتمع، وتخاف أسر لاجئة على أبنائها وبناتها، في حين يعاني الجميع تقريباً من قلة فرص العمل وارتفاع إيجارات المساكن. يقول اللاجئ أنس الحسين لـ«العربي الجديد»: «فرص العمل محدودة، والمتوفر منها غير مجز، وقد عملت مرتين، مرة في أحد المصانع، والثانية في شركة لتوزيع المواد الغذائية، وفي النهاية اخترت فتح محل تجاري صغير في إحدى ضواحي بيالي، يمكنني من خلاله الإنفاق على أسرتي والتكفل بالمصروفات الدراسية والعلاجية». ويتوزع غالبية اللاجئين السودانيين في أوغندا بين العاصمة كمبالا ومدينة بيالي، في كمبالا يفضلون استئجار شقق أو منازل خاصة رغم ارتفاع قيمة الإيجارات، كما يحاول كثير منهم الالتحاق بسوق العمل رغم قلّة الوظائف، كما أسس بعضهم أعمالاً خاصة.

> تعطل الحرب المستعرة في السودان عودة آلاف اللاجئين إلى ديارهم

83,000

عدد اللاجئين السودانيين في مخيم كيرياندونغو غربي اوغندا، وغالبيتهم يعيشون ظروفا إنسانية قاسية.

أوضاع اللاجئين السودانيين مأساوية، فبراير 2026 (دان كيتوود/Getty)

واقع صعب للاجئين السودانيين في كل مكان، أدري، 19 فبراير 2026 (Getty)

تحت الضوء

حلم الدراسة الجامعية مؤجل في قطاع غزة

غزة ـ **احمد ابو قمر**

حصلت الطالبة الفلسطينية راما تيسير رمضان (18 سنة) على معدل 85,3% في الثانوية العامة، لكن الشهادة وحدها في قطاع غزة ليست طريقاً واضحاً لدخول الجامعة، وهي تحتاج اليوم إلى من يموّل تعليمها الجامعي بعدما فقدت عائلتها، فيما تتجاوز كلفة الدراسة قدرة كثير من الأسر التي تكافح لتأمين الطعام والمياه والمأوى تحت ضغط تداعيات الحرب.

تواجه راما التي تعيش مع أقاربها في مخيم النصيرات، الواقع القاسي لما بعد الحرب في غزة، فهي الناجية الوحيدة من بين أفراد عائلتها، ولا تزال تعاني من آثار إصابة، واستطاعت رغم النزوح وظروف الدراسة الصعبة أن تحقق معدلاً يؤهلها لمواصلة تعليمها، لكنها تواجه عقبة لا علاقة لها بالتحصيل الأكاديمي تتمثل في انعدام القدرة على دفع تكلفة حلمها. وهي تريد أن تدرس نظم المعلومات الإدارية، وتبحث عن جامعة أو جهة تكفل تعليمها، لكن الطريق إلى مقعد جامعي يرتبط بسؤال اقتصادي واحد هو مَن سيدفع الرسوم؟

في نوفمبر/ تشرين الثاني 2023 فقدت راما والديها وأشقاءها وعشرات من أقربائها في قصف مباشر استهدف منزل أسرتها في منطقة المخيم الجديد بالنصيرات. ومنذ ذلك الوقت لم تعد حياتها كما كانت بعدما فقدت مصدر الأمان والدعم، وأصبحت تواجه الحياة باعتبارها الناجية الوحيدة من عائلتها.

ولم تتوقف الخسارة عند هذا الحدّ، إذ تعرّضت راما لإصابة بالغة في قدمها وخضعت لعلاج في مستشفيات لمدة أكثر من عامين مع وضع صفائح ومثبتات معدنية في وقت تواجه فيه المنظومة الصحية في غزة ظروفاً استثنائية ونقصاً حاداً في الإمكانات. ولا تزال آثار الإصابة حاضرة في حياتها اليومية لأنها لم تحصل على العلاج الذي تحتاج إليه. ورغم كل ذلك قررت راما أن تكمل تعليمها. ولم يكن الطريق إلى امتحانات الثانوية العامة سهلاً بالنسبة إليها، ودرست في ظروف النزوح داخل خيمة لم توفر البيئة المناسبة لطالبة تستعد لامتحان يحدد مستقبلها.

جعلت الحرارة المرتفعة الدراسة ساعات طويلة أمراً شاقاً لراما، وحرمها انقطاع الكهرباء من وسائل تعليم أساسية، بينما لم يتوفر لها هاتف تعتمد عليه في متابعة الدروس والمواد التعليمية بعدما فقدت كل شيء تحت الأنقاض. كان عليها أن تدرس من دون مقومات الدراسة الطبيعية، وتحاول أن تركز في وقت انشغل محيطها بتأمين أبسط الاحتياجات. وتقول: «ما زلت أعاني من إصابتي في قدمي، ولم أتلقَ العلاج الكافي في ظل انهيار المنظومة الصحية. عشت أشهراً صعبة خلال حرب الإبادة، لكن هذا لم يمنعني من الحصول على معدل يحقق لي حلمي بالتخصص الذي طالما تمنيته».

ويمثل المعدل الذي حصلت عليه راما إنجازاً بالنسبة إلى طالبة درست في ظروف الحرب والنزوح وفقدت عائلتها وأصيبت، لكن النتيجة التي كان يفترض أن تكون جواز عبور إلى المرحلة الجامعية أصبحت بالنسبة إليها بداية لمشكلة أخرى، تقول: «أريد دراسة نظم المعلومات الإدارية، لكنني لا أعرف كيف سأدفع تكاليف الجامعة. وما يصعّب المهمة عدم وجود معيل يتحمّل التكاليف عني. أبحث اليوم عن جامعة أو جهة تكفل تعليمي لكنني لم أجد من يضمن مواصلتي الدراسة».

وتلفت إلى أن «الحياة الجامعية تحتاج إلى كثير من المصاريف لتسديد رسوم المواصلات والإنترنت والكهرباء والهاتف، وهذه الاحتياجات التي كانت جزءاً من الحياة اليومية قبل الحرب لم تعد أولوية بالنسبة إلى كثيرين».

ومن داخل خيمتها في النصيرات، ترى راما أن تبدّل الأولويات يمكن أن يهدد مستقبل جيل كامل، فالشاب الذي لا يستطيع الالتحاق بالجامعة بسبب الفقر أو انعدام الدخل قد يخسر سنوات من التعليم، بينما تواجه الأسر التي تعيش على المساعدات أو الموارد المحدودة خيارات قاسية بين الإنفاق على احتياجات أساسية فورية والاستثمار في تعليم قد تظهر ثماره بعد سنوات. وفي حالتها تبدو المعادلة أكثر قسوة، لأنها نجحت في تجاوز أحد أصعب الاختبارات وحصلت على معدل جيد جداً رغم الحرب والنزوح والإصابة وفقدان عائلتها، لكنها تجد نفسها الآن أمام اختبار قدرتها على تحمّل كلفة التعليم. وفي وقت تحاول أن تبحث عن فرصة جامعية تحتفظ راما بمساحة صغيرة لحياتها الخاصة. ترسم يومياً الصور التي تحبها، من بينها وجوه والديها وأشقائها الذين فقدتهم. كانت تتمنى أن تكون عائلتها حولها في اليوم الذي ظهرت فيه نتائج الثانوية العامة، وأن تسمع منهم كلمات الفخر والتهنئة. كانت تريد أن تشاركهم لحظة طالما انتظرتها بعد أشهر من الدراسة والامتحانات، لكنها استقبلت النتيجة من دونهم.

ويُظهر تقييم أجرته منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (يونسكو) بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية تضرر 95% من مؤسسات التعليم العالي في غزة، وتدمير 22 حرماً بالكامل، وتعرض 14 لأضرار متفاوتة، وأن 195 من أصل 206 مبانٍ شملها التقييم غير صالحة للعمل.

وتقدّر «يونسكو» تكلفة الأضرار المباشرة التي لحقت بمؤسسات التعليم العالي بنحو 373 مليون دولار، في وقت امتدت الخسائر إلى المختبرات والمرافق المتخصصة والبنية التكنولوجية. كما يشير التقييم إلى أن 1112 من العاملين في مؤسسات التعليم العالي، أي نحو 22% من القوى العاملة التي شملها التقييم، قتلوا أو أصيبوا أو احتجزوا، مع احتمال أن تكون الأرقام الفعلية أعلى.

وتعني هذه الأرقام أن أزمة التعليم في غزة ليست أزمة طلاب فقط، ولا تتعلق بتدمير مبانٍ جامعية فحسب، بل أزمة اقتصادية متكاملة تمتد من قدرة المؤسسات على إعادة تشغيل مرافقها إلى قدرة الأسر على تمويل تعليم أبنائها.

> اظهر تقييم أجرته اليونسكو تضرر 95% من مؤسسات التعليم العالي في غزة

لا قدرة لطلاب غزة على توفير رسوم الجامعة، 26 يوليو 2026 (إياد البابا/ فرانس برس)

قضايا

يتناول تقدير موقف للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات مرسوم الانتخابات التشريعية الفلسطينية في نوفمبر المقبل التي ستأتي وسط ضغوط دولية لإصلاح السلطة وترتيبات ما بعد حرب غزة، وما تثيره التعديلات القانونية في ظل انقسام فلسطيني وقيود إسرائيلية من تحويل الاستحقاق إلى إدارة للمرحلة لا إلى تجديد للنظام السياسي

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

الانتخابات الفلسطينية

الدوافع والسياقات ودلالات التوقيت

محمود عباس يترأس مؤتمر فتح الثامن في رام الله، 14 مايو 2026 (فرانس برس)

أصدر الرئيس الفلسطيني محمود عباس، في التاسع من يوليو/تموز 2026، مرسومًا حدّد فيه يوم 28 نوفمبر/تشرين الثاني 2026 موعدًا لإجراء الانتخابات التشريعية، على أن يحدَّد لاحقًا موعد إجراء الانتخابات الرئاسية المزمع عقدها في الربع الأول من عام 2027. وصدر المرسوم بعد نحو شهر من إقرار القانون رقم (10) لسنة 2026، المعدِّل للقانون رقم (1) لسنة 2007 بشأن الانتخابات العامة وتعديلاته. وينص القانون الجديد على زيادة عدد أعضاء المجلس التشريعي، وخفض سنّ الترشح، ورفع نسبة تمثيل المرأة، فضلًا عن إلزام كل مرشح بالاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلًا شرعيًا ووحيدًا للشعب الفلسطيني، وببرنامجها السياسي والوطني وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة. وتطرح العودة إلى الانتخابات في هذا التوقيت، بعد غياب استمر عقدين، تساؤلات بشأن دوافعها المحلية، ومدى ارتباطها بالضغوط الإقليمية والدولية الرامية إلى «إصلاح» أوضاع السلطة الفلسطينية، تمهيدًا لخوض ترتيبات ما بعد الحرب على غزة، فضلًا عن انعكاسات ذلك على القضية الفلسطينية، في ظل استمرار سياسات الإبادة والتجويع في غزة، وتصاعد خطط التهجير والاستيطان والضم في الضفة الغربية، والسعي إلى فرض ترتيبات سياسية وأمنية جديدة في لحظة يشهد فيها الموقف العربي انهيارًا.

دوافع الإعلان عن الانتخابات

تُعدّ الانتخابات الرئاسية التي أُجريت عام 2005، والانتخابات التشريعية التي تلتها عام 2006، آخر استحقاقَين انتخابيَين على المستوى الوطني، قبل أن يفضي الانقسام الفلسطيني عام 2007 إلى تعطيل المسار الانتخابي. ومع أن الرئيس عباس أصدر، في 15 يناير/كانون الثاني 2021، مرسومًا رئاسيًا دعا فيه إلى إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية، فإنه عاد، في 30 إبريل/نيسان 2021، عقب انتهاء مرحلة الترشح، وأصدر قرارًا بتأجيلها «إلى حين توفر شروط إجرائها في الأراضي الفلسطينية كافة». وفي مقدمتها القدس». وقد عُزي ذلك القرار، حينها، إلى مخاوف من خسارة حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) أمام قوائم منافسة، وإلى عدم حماسة إدارة الرئيس الأميركي السابق جو بايدن، التي خشيت أن تؤدي الانتخابات إلى تعزيز مواقع حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، كما حدث في انتخابات عام 2006. أما حجة عدم التمكّن من إجرائها في القدس، فتثير تساؤلًا عما إذا كان هذا الظرف قد تغيّر، أو ستتغيّر حتى الموعد المحدد لإجراء الانتخابات.

يُعدّ تصاعد الضغوط الدولية على السلطة الفلسطينية لإجراء «إصلاحات سياسية ومؤسسية»، ضمن ترتيبات مرحلة ما بعد حرب غزة أحد أبرز العوامل التي أعادت الانتخابات إلى الواجهة. ففي نوفمبر 2023، تبنّت إدارة جو بايدن مصطلح "السلطة الفلسطينية المتجددة"، وربطت تمكينها من إدارة قطاع غزة بتنفيذ حزمة من «الإصلاحات السياسية والإدارية والأمنية والمالية». واستمر هذا التوجه في عهد الرئيس الأميركي دونالد ترامب؛ إذ ربطت خطته بشأن «اليوم التالي» للحرب عودة السلطة الفلسطينية إلى إدارة قطاع غزة باستكمال حزمة من الإصلاحات المحدَّدة، على أن تدير القطاع، خلال الفترة الانتقالية، لجنة تكنوقراط فلسطينية تعمل تحت إشراف «مجلس السلام»، الذي أعلن تأسيسه رسميًا في مطلع عام 2026، إلى حين استكمال تلك الإصلاحات. وتبنّى الاتحاد الأوروبي المسار نفسه، حين اشترط، لتقديم دعم مالي عاجل بقيمة 400 مليون يورو، إلى جانب برنامجه للدعم الشامل للأعوام 2025-2027، البالغة قيمته 1,6 مليار يورو، إحراز تقدّم في الإصلاحات، وعدّ ذلك شرطًا لتمكين السلطة من الاضطلاع بدور في إدارة القطاع بعد الحرب.

وبعيدًا عن الضغوط الدولية، شكّلت هشاشة السلطة وفشلها في التعامل بالمستوى المطلوب، مع الأحداث المصيرية التي واجهت القضية الفلسطينية بعد عملية «طوفان الأقصى»، في السابع من أكتوبر/تشرين الأول 2023، عاملًا ضاغطًا آخر نحو إعادة طرح الانتخابات بوصفها مدخلًا لتجديد الشرعية. وتعكس نتائج آخر استطلاع للرأي أجراه المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، في سبتمبر/أيلول 2024، مدى تراجع الثقة بالسلطة الفلسطينية؛ إذ عبّر 22% فقط من المستطلعة آراؤهم عن رضاهم عن أداء السلطة، في حين بلغت نسبة الرضا عن أداء الرئيس الفلسطيني 18%، مقابل 81% أعربوا عن عدم رضاهم عن أدائه. وأظهرت النتائج كذلك، حينها، محدودية الثقة بحكومة رئيس الوزراء محمد مصطفى، التي عيّنها الرئيس عباس في آذار/ مارس 2024 ضمن سلسلة الإصلاحات؛ إذ رأى 69% من الفلسطينيين أنها لن تنجح في تنفيذ إصلاحات عجزت عنها حكومة رئيس الوزراء السابق محمد اشتية. وكانت السلطة الفلسطينية قد شرعت، خلال العامين الأخيرين، في تنفيذ سلسلة من التعديلات السياسية والمؤسسية، شملت استحداث منصب نائب رئيس السلطة ومنظمة التحرير، وتفعيل هذا المنصب بتعيين حسين الشيخ بوصفه أول من شغله، وإجراء انتخابات مجالس الهيئات المحلية، وعقد المؤتمر الثامن لحركة فتح بعد انقطاع دام عدة سنوات، وتحديد موعد لانتخابات المجلس الوطني الفلسطيني، وإقرار نظامه الانتخابي، والشروع في إعداد دستور فلسطيني مؤقت.

التعديلات القانونية ومخاوف «هندسة» الانتخابات

تفتح التعديلات التي أدخلها الرئيس الفلسطيني على قانون الانتخابات العامة، والمنشورة في الجريدة الرسمية في 18 يونيو/حزيران 2026، مرحلة جديدة في تنظيم العملية الانتخابية؛ إذ أعادت صياغة عدد من أحكام قانون الانتخابات العامة لعام 2007، وقدّمت إطارًا قانونيًا مختلفًا عن ذلك الذي كان يُفترض أن تُجرى انتخابات عام 2021 على أساسه. ويرفع التعديل عدد أعضاء المجلس التشريعي من 132 عضوًا إلى 200 عضو، ويوسّع بذلك قاعدة التمثيل بما يسمح باستيعاب عدد أكبر من مراكز القوى والشخصيات المحلية، ويوفّر للقائمة الرسمية لحركة فتح هامشًا أوسع لإدارة توازناتها الداخلية. ويدعم التعديل كذلك التوجه إلى اعتبار أعضاء المجلس التشريعي ممثلين للداخل في المجلس الوطني الفلسطيني، بما يخفف الحاجة إلى إجراء انتخابات مستقلة للمجلس الوطني داخل الأراضي الفلسطينية، مع الإبقاء على الانتخابات المقررة في الخارج في نوفمبر 2026، ولا سيما في ظل احتمال ظهور تحفظات دولية على تنظيم انتخابات للمجلس الوطني في الداخل، في ضوء استمرار الاعتراف الدولي بالسلطة وحدها. ومع ذلك، يبقى هذا الترتيب قابلًا للمراجعة إذا اقتضت ترتيبات الجمع بين رئاستي السلطة ومنظمة التحرير إعادة النظر فيه. ويخفّض التعديل نسبة الحسم اللازمة لفوز الكتل والأحزاب بالمقاعد من 2% إلى 1%، بما يوسّع فرص دخول القوائم الصغيرة إلى المجلس التشريعي، لكنه يزيد، في الوقت نفسه، احتمالات تشتّت الأصوات. ويمنح القوائم المحلية والعشائرية فرصًا أكبر للحصول على تمثيل برلماني، في وقت تعاني فيه الأحزاب والفصائل الفلسطينية تراجعًا في حضورها الشعبي، ويعجز معظمها عن بناء تحالفات انتخابية مستقرة. ويخفّض التعديل أيضًا سن الترشح من 28 عامًا إلى 23 عامًا، في حين يرفع تمثيل المرأة من خلال اشتراط وجود امرأة واحدة على الأقل بين كل ثلاثة مرشحين في القائمة الانتخابية الحزبية. وعلى الرغم من أن هاتين الخطوتين تحملان بعدًا إصلاحيًا على المستوى القانوني، فإنهما تدخلان حيز التنفيذ في بيئة سياسية ما زالت تحكمها موازين القوى التقليدية، بما يحدّ من قدرة الشباب والنساء على خوض منافسة متكافئة. ويضيف التعديل شرطًا جديدًا يُلزم كل مرشح بالالتزام بمنظمة التحرير ممثلًا شرعيًا ووحيدًا للشعب الفلسطيني، وببرنامجها السياسي والوطني وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة. ويضع هذا الشرط إطارًا سياسيًا ملزمًا لجميع القوائم قبل بدء الانتخابات، ويمنح السلطة قدرة أكبر على ضبط حدود العملية الانتخابية، بما يجعل مشاركة بعض القوى السياسية مشروطةً بالقبول المسبق بهذه الالتزامات.

الانتخابات والعامل الإسرائيلي

تأمل السلطة أن يؤدي إجراء الانتخابات إلى تعزيز شرعيتها داخليًا وخارجيًا، غير أن هذه العملية تجري ضمن بيئة سياسية وأمنية تعمل إسرائيل على إعادة تشكيلها منذ اندلاع حرب الإبادة على غزة، بهدف إحكام سيطرتها على كامل الأراضي الفلسطينية. وتعكس تصريحات رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، الرافضة لأيّ دور للسلطة في غزة، ومعارضته قيام دولة فلسطينية، إلى جانب تهديدات وزير المالية بتسلئيل سموتريتش للسلطة، وسعيه إلى تقويضها سياسيًا وماليًا، تصورًا إسرائيليًا يهدف إلى إعادة تعريف وظيفة تلك السلطة التي نشأت بموجب اتفاق أوسلو عام 1993.

وفي الضفة الغربية، تعاملت حكومة الاحتلال الإسرائيلي مع أحداث «7 أكتوبر» بوصفها فرصة لتطبيق برنامجها القائم على «حسم الصراع»؛ فجمعت مشاعية، فدعا إلى إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية متزامنة في الضفة الغربية، بما فيها القدس، وفي قطاع غزة، ورفض التعامل مع الانتخابات بوصفها ترتيبات جزئية أو إجراءً إداريًا، ورفض الشروط الجديدة التي قيّدت حق الترشح، وطالب بحوار وطني واسع يسبق العملية الانتخابية ويهيّئ بيئتها السياسية والقانونية. وتعزز الانقسامات داخل حركة فتح هذه المؤشرات؛ إذ عمّق المؤتمر الثامن الخلافات التنظيمية، وكشف احتدام التنافس على مواقع النفوذ داخل قيادة الحركة، بما يرجّح خوض الانتخابات التشريعية بأكثر من قائمة «فتحاوية» متنافسة. ويعيد ذلك إلى الواجهة الظروف التي دفعت الرئيس عباس إلى تأجيل الانتخابات عام 2021، في ظل تصاعد احتمالات خسارة القائمة الرسمية أمام قوائم منافسة من داخل الحركة. وفي المقابل، فإن أيّ تعثّر في إجراء الانتخابات، أو الاكتفاء بإجراء الانتخابات التشريعية من دون استكمال الاستحقاقات الانتخابية الأخرى، سواء أكان نتيجة اعتبارات داخلية أم ضغوط خارجية أم تدخّل إسرائيلي، سيعيد فتح الصراع على الشرعية والتمثيل في المشهد السياسي الفلسطيني.

خاتمة

جاء الإعلان عن إجراء الانتخابات التشريعية في نوفمبر 2026 في ظل ضغوط إقليمية ودولية متزايدة لإعداد ترتيبات ما بعد الحرب على غزة. ومع أن السلطة اتخذت، خلال العامين الأخيرين، سلسلة من الإجراءات الإصلاحية، فإن هذا المرسوم يمثّل أبرز حلقاتها؛ لأنه يعيد رسم قواعد المنافسة السياسية، ويحدّد شكل المؤسسات التي ستدير المرحلة المقبلة، ويعيد تشكيل موازين القوى داخل مؤسسات السلطة ومنظمة التحرير. وفي حين تدفع الأطراف الإقليمية والدولية نحو هذه الإصلاحات بوصفها خطوة لإعادة إحياء المسار السياسي، تواصل إسرائيل فرض وقائع سياسية وأمنية جديدة في الضفة وغزة، بما يحوّل هذه الإصلاحات، عمليًا، إلى جزء من ترتيبات إدارية وتقنية تُعنى بإدارة السكان والخدمات في مرحلة ما بعد الحرب، أكثر من كونها مدخلًا لإعادة بناء النظام السياسي الفلسطيني وإقامة دولة مستقلة. وتبقى القضايا الوطنية الرئيسة، والوحدة الوطنية في مواجهة تحديات مرحلة ما بعد حرب الإبادة وتعقيداتها، خارج إطار هذه الإصلاحات. وفي غياب حوار وطني فلسطيني شامل يحدد أهداف هذه الانتخابات وحدودها، تتزايد احتمالات بروز انقسامات سياسية جديدة في مرحلة تفرض فيها إسرائيل وقائع سياسية وجغرافية جديدة على الأرض.

> ستجري الانتخابات ضمن بيئة سياسية وأمنية تعمل إسرائيل على إعادة تشكيلها لإحكام سيطرتها على كامل الأراضي الفلسطينية

نسبة الحسم وتمثيل المرأة

يخفّض التعديل نسبة الحسم اللازمة لفوز الكتل والأحزاب بالمقاعد من 2% إلى 1%، بما يوسّع فرص دخول القوائم الصغيرة إلى المجلس التشريعي، لكنّه يزيد، في الوقت نفسه، احتمالات تشتّت الأصوات، ويمنح القوائم المحلّية والعشائرية فرصا اكبر للحصول على تمثيل برلماني، في وقت تعاني فيه الأحزاب والفصائل الفلسطينية تراجعا في حضورها الشعبي. ويخفّض التعديل ايضا سنّ الترشح من 28 عامًا الى 23 عاما، ويرفع تمثيل المراة من خلال اشتراط وجود امراة واحدة على الاقلّ بين كل ثلاثة مرشّحين في القائمة الانتخابية الحزبية.

MEDIA

ترند سيلفي الطفل... من التسليع التجاري إلى الاستثمار السياسي

تحول البراءة إلى مورد اقتصادي ورأسمال رمزي يُستثمر في التسويق

تحوّلت صور السيلفي العشوائية التي يلتقطها الأطفال إلى ترند تسويقي اجتاح دول الخليج وبلاد الشام، في ظاهرة تعكس تغيّراً لافتاً في اللغة البصرية للإعلانات على منصات التواصل الاجتماعي

صورة Jetour-Qatar في ترند سيلفي الطفل (صفحة الشركة على فيسبوك)

مهيب الرفاعي

في غفلة منك يأخذ طفلك هاتفك ويبدأ بالتقاط صور سيلفي عشوائية، وما إن تستعيده حتّى تجد معرض الصور ممتلئاً بلقطات لفتحات الأنف والعينين والحاجبين، بصورة مهزوزة وضبابية لا تخضع لأي قاعدٍ من قواعد التصوير. في العادة ينتهي بك الأمر بحذف معظم هذه الصور أو إبقاء بعضها للذكرى، أما نشرها وإرسالها للآخرين فلم يكن وارداً لأنّها تبدو ببساطة بلا قيمة، بل وقد تدفع من يراها للسؤال عمّا قد يدفع أحداً إلى مشاركتها مع أي شخص.

لكن ذلك تغيّر منذ 10 يوليو/ تموز 2026، فمنذ ذلك الحين تحوّلت هذه اللقطات التي تبدو عشوائية إلى أحد أبرز القوالب البصرية الرائجة على منصات التواصل الاجتماعي، والترند الذي يستخدم في ترويج المنتجات والخدمات، في دول الخليج وبلاد الشام بدأت القصة مع نشر حساب لمشروع عباءات خليجية في الكويت يحمل اسم «سحابة» في 10 يوليو الماضي صورةً تبدو للوهلة الأولى وكأنها أرفقت بالخطأ؛ يظهر فيها طفل يلتقط صورة سيلفي عشوائية لا يظهر فيها سوى جزء يسير من وجهه، بينما استحوذ المشهد خلفه على معظم الإطار. بدت الصورة أقرب إلى لقطة عائلية التقطها طفل أثناء عبثه بهاتف والدته منها إلى مادة تسويقية منشورة على حساب تجاري متخصص بالأزياء، لكن ما بدا خطأً بصرياً تحوّل خلال أسابيع قليلة إلى أحد أكثر القوالب البصرية تداولاً في الخليج وبلاد الشام، وسارعت علامات تجارية ومؤسسات إعلامية وهيئات رسمية لإعادة إنتاج الفكرة، مستخدمةً أطفالاً حقيقيين أحياناً، وصوراً مولدةً بواسطة الذكاء الاصطناعي في أحيان أخرى، حتى غدت هذه اللقطات العفوية لغة بصرية قائمة بذاتها.

لغة التجارة والسياحة

تمثّل الصيغة البصرية التي أفرزتها تلك اللقطة العفوية العنصر الأكثر انتشاراً في هذا الترند، إذ يحتل الطفل جزءاً صغيراً من الإطار، بينما يتموضع الحدث الحقيقي أو المنتج أو الشعار في الخلفية. ويؤدي الطفل وظيفة المدخل البصري الذي يستقطب العين في اللحظة الأولى، قبل أن يوجّهها تلقائياً نحو الخلفية، حيث تستقر الرسالة الإعلانية الفعلية. وتكمن المفارقة في تحوّل البراءة إلى وسيلة لتسويق المنتج، بحيث يغدو الطفل حاملاً لانتباه المستخدمين ووسيطاً بصرياً يقودهم إلى العلامة التجارية، لتتحول العفوية إلى لغة اتصال تتبنّاها المؤسسات في بناء صورتها وتعزيز حضورها في الفضاء الرقمي.

تكشف هذه الظاهرة عن تحول في منطق الاتصال التسويقي، إذ أصبحت العلامات التجارية تتنافس على الصورة الأكثر قدرة على إقناع الجمهور بعفويتها، وليس على إنتاج الصورة الأكثر احترافية؛ بعدما أصبحت الثقة تُبنى على ما يبدو طبيعياً وتلقائياً أكثر من اعتمادها على الحملات الإعلانية التقليدية واستقطاب المشاهير أو غيرهم. ولم يكن انتشار صورة الطفل نتيجة جودتها التقنية، وإنما بسبب فوضويتها الظاهرية التي أوحت بأنها لحظة حقيقية لم تخضع للإخراج أو الترتيب، قبل أن تتحول هذه العفوية نفسها إلى مورد اقتصادي تستثمره المؤسسات بإعادة إنتاج القالب البصري ذاته، محافظة على الطفل وزاوية التصوير واقتطاع الوجه والإحساس بالصدفة، مع إعادة ترتيب الخلفية بعناية لتحتضن الشعار أو المنتج أو الخدمة، لتغدو العفوية منتجاً يُصنع ويدار ضمن استراتيجيات التسويق، وتتحول البراءة إلى رأسمال رمزي يستثمر في جذب الانتباه، بينما يصبح التحكم في إدراك الجمهور للصورة أكثر أهمية من التحكم في الصورة نفسها.

نماذج متنوّعة

يمكن ملاحظة ملامح هذا التحوّل بوضوح في الأمثلة التي انتشرت لاحقاً؛ إذ استخدمت «قطر ريل» (شركة سكك الحديد القطرية) القالب ذاته داخل إحدى عربات المترو، حيث يحتل الطفل مقدمة الصورة، بينما تبرز عربة المترو وتصميمها الداخلي الأنيق والنظيف باعتبارها الرسالة الحقيقية التي تدل على الثقة والترتيب والأمان على كل المسافرين من كل الأعمار في أي من عربات المترو. ومن دبي، يطلّ وجه الطفل وخلفه برج خليفة ضمن حملة تسويقية تقودها Visit Dubai لتنهال التعليقات بالرغبة بالسفر مع العائلة إلى دبي والاستمتاع بصيفها؛ مع تعليقات حول براءة المشهد وعفويته.

يعيد حساب «نولج» المتخصص بنقل الأخبار حول العالم أيضاً إنتاج الفكرة من الدوحة مع تصميم متقن بحيث يبدو الطفل وكأنه التقط صورة شخصية عفوية، في حين تستحوذ هوية المنصة وشعارها على مركز الثقل البصري في الخلفية. هنا تحوّل الطفل إلى وسيط ينقل انتباه الجمهور نحو الرسالة، تاركاً موقع الرسالة ذاتها للخلفية، تستثمر شركات السيارات في الخليج العربي، مثل BMW-Qatar و Jetour-Qatar، الترند بوصفه رأسمالاً رمزياً خالصاً، إذ يمنح وجه الطفل الصورةَ أصلاً عاطفياً تعجز الإضاءة والمؤثرات المدروسة واللمعان المصطنع للسيارة عن تحقيقه بمفردهما، فيغطي حضوره على الحساب التجاري الكامن خلف كل تفصيلة في الكادر، من زاوية التصوير إلى اختيار الموسيقى الهادئة، ليتحول الهاشتاغ الصريح «لحقووا العروض» في حالة BMW على لسان طفل يرغب من والديه اقتناء هذه العلامة التجارية فقط إلى اللحظة الوحيدة التي تُسقط القناع وتكشف الوظيفة التجارية الصرفة للمشهد، بعد أن نجحت بقية العناصر في التمويه عليها بمهارة.

> تكمن المفارقة في تحوّل البراءة إلى وسيلة لتسويق المنتج

الحمولة السياسية

أما راديو بسمة في الضفة الغربية في فلسطين المحتلة، فقد منح هذا الترند بُعداً جديداً، إذ يفقد الطفل دوره بوصفه أداةً لجذب الانتباه نحو منتج أو مؤسسة، ويتحوّل إلى شاهد عيان يحمل الكاميرا باتجاه مشهد يومي اعتاد الفلسطينيون رؤيته، فتغدو طوابير السيارات المتوقفة أمام الحواجز العسكرية الإسرائيلية خلفية اعتيادية لصورة سيلفي، في مفارقة تكشف التناقض بين طفولة يفترض أن تنشغل باللعب أو المدرسة أو التقاط صور عفوية، وواقع يفرضه الاحتلال حتى يصبح الحاجز جزءاً من المشهد اليومي، بعدما كان يفترض أن يبقى حدثاً استثنائياً تتناقله نشرات الأخبار. ويعزز اختيار أغنية ذات هوية وطنية لفنانين فلسطينيين هذه القراءة، إذ يوجّه المتلقي إلى تأويل سياسي للصورة منذ اللحظة الأولى، باعتباره دعوة موجهة عبر لسان الطفل نفسه، لا عبر خطاب مؤسسي تقليدي يخاطب الجمهور من موقع عُلوي.

وجهٌ جديدٌ للشركات والمؤسّسات

من منظور عالم الاجتماع إرفنغ غوفمان الذي تناول كيفية تقديم الأفراد لأنفسهم في الحياة اليومية، يمكن أن نلاحظ أن العلامات التجارية تؤدي دوراً اجتماعياً جديداً، إذ اتجهت إلى الظهور بمظهر مؤسسة وجهات إدارية تمارس نشاطاً تقليدياً، مستعيرةً هويةً اجتماعيةً أكثر ألفةً وبراءةً لتقليص المسافة النفسية بينها وبين الجمهور. وتحمل الصورة عند رولان بارت طبقات من الدلالات تتجاوز معناها المباشر؛ فيستدعي الطفل هنا منظومة كاملة من البراءة والصدق والعفوية والثقة، وهي صفات تنتقل بصورة تلقائية إلى العلامة التجارية الموجودة في الخلفية.

النص الكامل
على الموقع الالكتروني

اتحاد المهرجانات السينمائية

هل ينجح في تنظيم المشهد المصري؟

بعد ثمانية أعوام من طرحه، يقترب مشروع اتحاد المهرجانات السينمائية المصرية من التنفيذ، بهدف توحيد الجهود وتنظيم عمل المهرجانات، في وقت ينقسم فيه الوسط السينمائي بين مؤيد يعدّه خطوة إصلاحية، ومعارض يصفه بأنه لا يخدم السينما المصرية

القاهرة ـ **مروة عبد الفضيل**

بعد نحو ثمانية أعوام من طرح فكرة إنشاء اتحاد المهرجانات السينمائية المصرية، عاد المشروع إلى الواجهة مجدداً، لكن هذه المرة بخطوات عملية، عقب اجتماع ضم ممثلين عن عدد من المهرجانات السينمائية، تمهيداً لاتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لإشهار الاتحاد. وأثار الاجتماع الذي عُقد الأسبوع الماضي تكهنات بأن الاتحاد الجديد قد يكون بديلاً للجنة العليا للمهرجانات التابعة لوزارة الثقافة، إلا أن القائمين على المبادرة نفوا ذلك، وأكدوا أن الهدف يتمثل في تعزيز التعاون والتنسيق بين المهرجانات الحكومية والأهلية، ومنع تضارب مواعيدها، إضافة إلى توسيع فرص التعاون مع المهرجانات العربية والدولية. وعلى الرغم من أجواء التفاؤل التي أحاطت بالاجتماع المذكور، فإن اللجنة التنسيقية لم تكن تتوقع إعلان رئيس مهرجان الغردقة لسينما الشباب، السيناريست محمد الباسوسي، انسحابه من الاجتماع دون إبداء أسباب، كما امتنع عن الرد تردد عن أن إنشاء الاتحاد جاء على خلفية أزمة إلغاء دورة مهرجان الإسكندرية السينمائي هذا العام، مؤكداً أن الاجتماع ناقش بشكل عام على هذه الخطوة. وعن أسباب إحياء المشروع بعد سنوات من الجمود، قال مسعد فودة لـ«العربي الجديد» إن غياب التنسيق الفعلي بين المهرجانات الحكومية والمدنية كان أحد الأسباب التي عطلت المشروع خلال الفترة الماضية، مشيراً إلى أن العمل عليه لم يتوقف بالكامل، إذ عقدت اللجنة اجتماعاً خلال فترة جائحة فيروس كورونا في محاولة للحيلولة دون توقف المهرجانات الفنية. وأضاف فودة أن المشروع احتاج إلى وقت طويل من الدراسة والإعداد، وأكد أن الاتحاد لم يؤسس رسمياً بعد، وأن ما جرى حتى الآن لا يتجاوز الخطوات التأسيسية الأولى التي ستستكمل خلال الفترة المقبلة.

بدوره، أوضح رئيس مهرجان الأقصر للسينما الأفريقية سيد فؤاد، وهو أحد المشاركين في الاجتماع، أن اللقاء كان تأسيسياً، وجرى خلاله الاتفاق على عدد من الإجراءات الأولية، مشيراً إلى أن الهدف من الاتحاد هو تقريب وجهات النظر بين مسؤولي المهرجانات، والعمل تحت مظلة المصلحة العامة للسينما المصرية.

كما نفى المخرج شريف مندور ما تردد عن أن إنشاء الاتحاد جاء على خلفية أزمة إلغاء دورة مهرجان الإسكندرية السينمائي لدول البحر المتوسط في يونيو/حزيران الماضي، إثر قرار وزارة الثقافة عدم منحه ترخيص إقامة الدورة الجديدة، في ظل خلافات مع الجمعية المصرية لكتاب ونقاد السينما. وأشارت الأزمة جدلاً واسعاً داخل الوسط السينمائي، وطرحت تساؤلات بشأن مستقبل المهرجانات المصرية وآليات إدارتها، وهو ما دفع بعض المشاركين في الاجتماع التأسيسي للاتحاد إلى التأكيد أن أحد أهدافه يتمثل في تعزيز التنسيق بين المهرجانات وتجنب تكرار مثل هذه الأزمات، مع التشديد على أنه لن يكون بديلاً للجنة العليا للمهرجانات.

في المقابل، تعرّض المشروع لانتقادات، إذ وصف المخرج أحمد فؤاد درويش فكرة إنشاء الاتحاد، في منشور عبر «فيسبوك»، بأنها لا تعدو كونها «سبوبة»، أي وسيلة لتحقيق مكاسب شخصية أكثر من كونها مشروعاً يخدم السينما المصرية. وقال إن معظم المهرجانات التي أُقيمت في مصر خلال العقدين الماضيين لا ترتبط بالثقافة السينمائية، أو بالترويج الحقيقي للسينما المصرية، وإنما جاءت استجابة لرغبة بعض الأفراد في تحقيق حضور اجتماعي، ورأى أن الاتحاد يمثل امتداداً لهذا النهج. في المقابل، دعت الممثلة إلهام شاهين إلى منح المشروع فرصة قبل الحكم عليه، مؤكدة لـ«العربي الجديد» أن تقييمه يجب أن يستند إلى خطواته التنفيذية ومدى خدمته المهرجانات المصرية التي وصفتها بأنها تمثل واجهة ثقافية لمصر، معربة عن أملها أن يساهم الاتحاد في توحيد الجهود وتقريب وجهات النظر بين القائمين على هذه الفعاليات.

وأيّدت الناقدة ماجدة موريس فكرة إنشاء الاتحاد، معتبرة أن وجود مظلة واحدة للمهرجانات المصرية سيعزز التعاون بينها، لأنها جميعاً تمثل اسم مصر في المحافل الثقافية. أما الناقدة خيرية البشلاوي فرأت أن نجاح الاتحاد مرهون بقدرته على تنظيم المواعيد بين المهرجانات، مشيرة إلى أن تزامن أكثر من مهرجان في توقيت واحد يؤدي إلى تشتيت الجمهور والمتابعين. وأكدت أن المشكلة لا تكمن في كثرة عدد المهرجانات، وإنما في غياب التخطيط والتوزيع الزمني، لافتة إلى أن دولاً عديدة تستضيف عشرات المهرجانات سنوياً من دون أن تواجه هذه الإشكالية.

من جانبه، أشاد الناقد وليد سيف بتشكيل اللجنة النوعية للسينما داخل الاتحاد، لكنه دعا إلى ضم خبير في إدارة المهرجانات إلى عضويتها، مقترحاً أسماء مثل ماجدة واصف، وعصام زكريا، وأحمد شوقي، وأمير رمسيس، ومحمد عاطف، مؤكداً أن وجود خبرات متخصصة من شأنه المساعدة في معالجة المشاكل العملية التي تواجه المهرجانات السينمائية.

> يستهدف المشروع توحيد جهود المهرجانات وسط انقسام حول جدواه

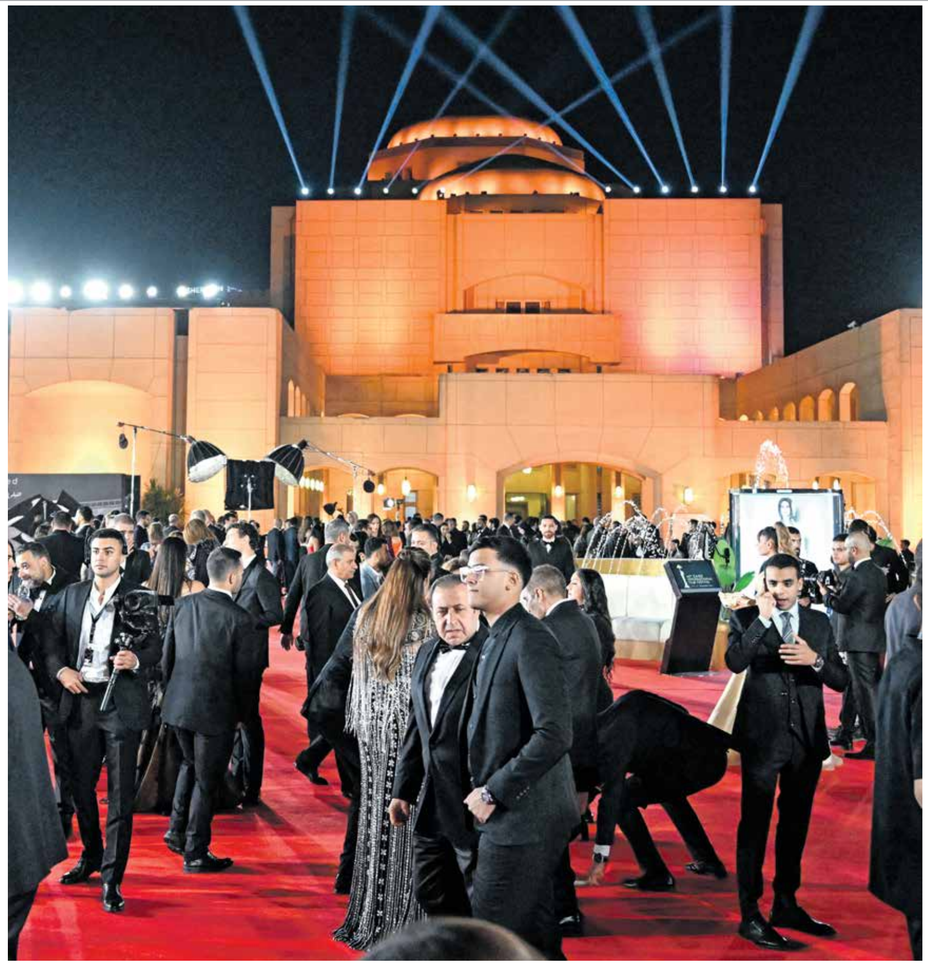

من افتتاح مهرجان القاهرة السينمائي الدولي، 12 نوفمبر 2025 (خالد دسوقي/ فرانس برس)

أمل عرفة بطلة «ليل خرمس»

بيروت ـ **ربيع فرات**

تنضمّ الممثلة السورية أمل عرفة إلى الدراما السعودية للمرة الأولى، من خلال مسلسل «ليل خرمس»، في خطوة تعكس اتساع التعاون الفني بين السعودية وسورية خلال الفترة الأخيرة. وقالت عرفة لـ«العربي الجديد» إنها تستعد للمشاركة في مسلسل سعودي عنوانه «ليل خرمس»، من تأليف الكاتب البحريني محمد شمس، وإنتاج علي العلي (شركة العدسة اللامعة)، وإخراج المصري معتز حسام. ويجمعها العمل للمرة الأولى مع الممثلة هدى حسين، في مسلسل من عشر حلقات يبدأ تصويره مطلع الشهر المقبل في أبوظبي. وأضافت أن العمل ينتمي إلى الدراما التشويقية والتحقيقات، مشيرة إلى أن الشركة المنتجة ستكشف قريباً أسماء بقية الممثلين المشاركين في المسلسل. وصرّحت عرفة بأن هذه المشاركة تمثل تحدياً جديداً ينقلها إلى عالم الدراما الخليجية التي أثبتت حضورها واتّساع قاعدة متابعيها في العالم العربي خلال السنوات الأخيرة، إلى جانب تعزيز روح التعاون الفني.

من جانبه، قال المنتج علي العلي: «لأول مرة، وفي خطوة تُعد الأبرز كمفاجأة في الدراما الخليجية، نعلن انضمام الممثلة السورية أمل عرفة إلى بطولة المسلسل السعودي (ليل خرمس)، إذ تجتمع للمرة الأولى مع الفنانة القديرة هدى حسين، في عمل نأمل أن يكون على قدر التوقعات». وتشير المعلومات إلى أنّ المسلسل سيُعرض قبل نهاية العام الحالي. وعلى منصات التواصل الاجتماعي، تفاعل متابعون سعوديون مع مشاركة أمل عرفة في «ليل خرمس»، مهنئين إياها بالعمل، ووصف بعضهم هذه المشاركة بأنها «حلم» بالنسبة إليهم، لما تمثله عرفة في ذاكرة الجمهور السعودي، إلى جانب هدى حسين.

ويأتي انضمام عرفة إلى الدراما السعودية في سياق تعاون سعودي سوري متصاعد في مجالَي الدراما والإنتاج، وهو تعاون أراده رئيس الهيئة العام للترفيه تركي آل الشيخ قبل عام، وتُوِّج في الثامن من نوفمبر/تشرين الثاني 2025 بلقاء جمعه مع عدد من الممثلين السوريين في الرياض، أعقبته سلسلة من القرارات التي عزّزت التعاون بين الرياض ودمشق على صعيد الدراما السورية، كما يتجلى هذا التعاون في الإنتاجات السعودية للأعمال التركية المعرّبة، التي تستقطب عدداً كبيراً من الممثلين السوريين لأداء أدوار البطولة. وفي فبراير/شباط الماضي، عُرضت ثلاث مسرحيات سورية ضمن فعاليات موسم الرياض، هي: «ولادة مبكرة» من بطولة أيمن زيدان وسوزان نجم الدين ومحمد حداقي، و«سمن على عسل» من بطولة معتصم النهار وجومانا مراد وأيمن رضا وشكران مرتجى وهيا مرعشلي، و«عرس مطنطن» من بطولة قصي خولي.

مشاركة امل عرفة الاولى في الدراما الخليجية (ميديا 7)

«كايروكي» تعود بـ«سوبرنوفا»

فاتن حداد

طرحت فرقة «كايروكي»، أمس الاثنين، «سوبرنوفا» (Supernova)، وهو أول ألبوم كامل لها منذ إصدار «روما» (Roma) عام 2022، لتسجل عودتها إلى سوق الألبومات بعد غياب استمر نحو أربع سنوات. وشوّقت الفرقة جمهورها للألبوم عبر حساباتها على منصات التواصل الاجتماعي، بنشر مقطع ترويجي ظهر فيه المذيع محمود سعد وهو يسأل أعضاء الفرقة عن سبب اختيار اسم «سوبرنوفا». وخلال الفيديو، رد المغني أمير عيد: «هو ليه معاني كتير، بس أعتقد إنه عجبنا شكل الكلمة أكتر... لكن ملهاش معنى خالص»، في تعليق أثار تفاعل جمهور الفرقة قبل ساعات من طرح الألبوم.

وكانت «كايروكي» أعلنت أن الألبوم سيصدر يوم 3 أغسطس/آب عند الساعة التاسعة بتوقيت القاهرة، وأرفقت الإعلان بعبارة: «الاثنين 3 أغسطس، الساعة 9 مساء... ألبوم جديد... سهرة خاصة... كايروكي × سوبرنوفا... جاهزين للانفجار»، في إشارة إلى حفل خاص يتزامن مع إطلاق الألبوم. وبحسب تقارير إعلامية، تستلهم الكليبات المصورة لأغاني الألبوم أجواء حقبة التسعينيّات، سواء في الديكورات أو الأزياء أو أسلوب التصوير، في رؤية تستعيد ملامح تلك المرحلة بصياغة بصرية حديثة. ويحمل «سوبرنوفا» أهمية خاصة في مسيرة الفرقة، إذ يعد الألبوم السابع لها، ويأتي بعد النجاح الذي حققه «روما»، الذي اتسم بتجارب موسيقية أكثر هدوءاً وتأملاً، وضم تعاونات مع عدد من الفنانين.

تأسست فرقة «كايروكي» عام 2003 على يد مجموعة من الأصدقاء في القاهرة، قبل أن تتحول إلى واحدة من أبرز فرق الروك والموسيقى البديلة في العالم العربي. وحققت انتشارها الواسع بعد ثورة 25 يناير/كانون الثاني 2011، من خلال أغنيات مزجت بين الروك والكلمات ذات البعد الاجتماعي والسياسي، وعلى رأسها مسيرتها، وسعت الفرقة نطاقها الفني لتقدم أعمالاً رومانسية وإنسانية وشبابية، من أشهرها «السكة شمال»، و«ناس بترقص وناس بتموت»، و«ليلى»، و«أنا نجم»، و«كان لك معايا»، و«ساموراي»، لترسخ مكانتها واحدةً من أكثر الفرق العربية جماهيرية وتأثيراً خلال العقدَين الماضيَين. وعلى صعيد آخر، يواصل أمير عيد استعداداته لعرض فيلمه الجديد «أحلام سلطان المنسي»، الذي تدور أحداثه في تسعينيّات القرن الماضي، ويشارك في بطولته باسم سمرة وكامل الباشا.

خلال حفل الفرقة في مدينة جبيل اللبنانية، 19 يوليو 2024 (نور عمرو/ فرانس برس)

خلال حضورها حفل توزيع جوائز غولدن غلوب، 11 يناير 2026 (كريستوفر بولك/ Getty)

أريانا غراندي تبتعد عن الأضواء

لوس أنجليس ـ **العربي الجديد**

أعلنت المغنية الأميركية أريانا غراندي أنها ستنسحب من الظهور العام بعد انتهاء جولتها الغنائية «إيتيرنال صنشاين» (Eternal Sunshine) الشهر المقبل، كما لن تشارك في بطولة النسخة الجديدة من المسرحية الموسيقية «صنداي إن ذا بارك وذ جورج» (Sunday in the Park with George) المقرر عرضها في لندن عام 2027.

وقال ممثل عن أريانا غراندي (33 عاماً)، لمجلة بيبول، إنها «ستبتعد عن الظهور الإعلامي» بعد انتهاء الجولة، موضحاً أن القرار جاء بعدما أدى ظهورها المستمر إلى «مراقبة وانتقادات عامة لا تتوقف». وأوضح ممثلها أنها تتطلع إلى إنهاء الجولة «بأفضل حال صحياً ونفسياً»، قبل الحصول على «استراحة تستحقها بعيداً عن الأعمال والظهور العام»، مؤكداً أنها تقدم عروضاً تتطلب جهداً بدنياً كبيراً وتؤديها بمستوى عالٍ طوال الجولة. وأكدت شركة إمباير ستريت بروديكشنز، المنتجة للمسرحية، أن غراندي قررت الانسحاب من العمل، وأكدت أن المغنية الشابة تحظى بـ«تفهمها ودعمها الكاملين». وأضافت أن المسرحية ستمضي قدماً من دونها، فيما لم يُعلن بعد عن الممثلة التي ستحل محلها في بطولة العمل الذي كان من المقرر أن يجمعها مجدداً بزميلها في فيلم «ويكد» (Wicked)، الممثل البريطاني جوناثان بيلي.

ويأتي القرار في ظل تزايد الجدل حول مظهر غراندي وصحتها خلال السنوات الأخيرة، وهو ما تصاعد عقب إصدار ألبومها الجديد «بيتال» (Petal)، يوم الجمعة الماضي، وظهورها في الحملة الترويجية الخاصة به. وتتناول إحدى أغنيات الألبوم، من خلال الفيديو الموسيقي، الضغوط التي تواجهها النجمات بسبب التعليقات المستمرة على مظهرهن، إذ تؤدي غراندي دور فنانة تتعرض لانتقادات متناقضة بشأن شكلها، قبل أن تواجه منتقديها في نهاية العمل.

وأطلق معجبوها عبر منصات التواصل الاجتماعي وسم #WeLoveYouAriana (نحبك أريانا)، تعبيراً عن دعمهم وقلقهم على صحتها. ومن المقرر أن تواصل غراندي جولتها بحفلات في مدينة شيكاغو الأميركية، قبل أن تنتقل إلى صالة O2 في لندن لإحياء عشر حفلات تبدأ في 15 أغسطس/آب الحالي، على أن تختتم الجولة في الأول من سبتمبر/أيلول المقبل.

فنانون وكتّاب وعلماء يحذرون من إغلاق «عيون العالم»

لندن ـ **العربي الجديد**

أثار قرار خفض التمويل الحكومي لمرصد جودريل بنك البريطاني، أحد أبرز المراكز العالمية في علم الفلك الراديوي، موجة احتجاج واسعة في الأوساط العلمية والفنية والثقافية، بعدما وقع أكثر من مئة فنان وكاتب وعالم رسالة مفتوحة تدعو الحكومة البريطانية إلى التراجع عن القرار، محذرين من أن إغلاق المرصد سيحرم العالم من أحد أهم مرافق رصد الكون. ومن بين الموقعين على الرسالة فرقة «نيو أوردر» (New Order) الموسيقية، ورائد الفضاء الكندي كريس هادفيلد، وشاعر بريطانيا الرسمي سيمون أرميتاج. ووجه الموقعون نداءً إلى رئيس الوزراء البريطاني الجديد آندي بيرنهام، ووزير الأعمال جوناثان رينولدز، ورئيس هيئة البحوث والابتكار البريطانية (UKRI) إيان تشايمان، مطالبين بالحفاظ على المرصد وشبكة التلسكوبات الراديوية التابعة له.

جاءت الدعوة عقب إعلان هيئة البحوث والابتكار البريطانية سحب تمويل شبكة e-Merlin، وهي المنشأة الوطنية البريطانية لعلم الفلك الراديوي في جودريل بنك، مع انتهاء اتفاقية التمويل الحالية في مارس/آذار 2028. ورأى الموقعون على الرسالة أن القرار لا يمكن تبريره، إذ إن الوفر المالي المتوقع لا يتجاوز 2,8 مليون جنيه إسترليني سنوياً، و«التضحية» بمرصد يحمل هذا الثقل العلمي والتاريخي من أجل مبلغ تمثل خطوة «قصيرة النظر». وحذرت الرسالة من أن إغلاق المنشأة يعني عملياً «اقتلاع بعض من أوضح العيون التي تراقب السماء في العالم»، في إشارة إلى القدرات العلمية الفريدة التي يتمتع بها المرصد.

يُعد مرصد جودريل بنك، الواقع في مقاطعة تشيشير، أحد أشهر المراكز الفلكية في العالم، ويضم تلسكوب لوفيل المصنف ضمن المباني البريطانية من الدرجة الأولى، وهو أكبر تلسكوب راديوي في المملكة المتحدة. ولعب التلسكوب دوراً محورياً في تاريخ استكشاف الفضاء، إذ تابع إطلاق القمر الصناعي السوفيتي «سبوتنيك» عام 1957، قبل أن يصبح جزءاً أساسياً من مشاريع دولية لدراسة المجرات وتكوين النجوم والكواكب خارج المجموعة الشمسية، كما يحتضن المقر الجديد لمرصد مصفوفة الكيلومتر المربع (SKAO)، المشروع العلمي العالمي الذي يهدف إلى رسم خريطة لأول مليار سنة من عمر الكون، بالتعاون مع تلسكوبات في جنوب أفريقيا وغرب أستراليا.

ويحذر العلماء من أن وقف التمويل سيؤدي إلى توقف أعمال الرصد في جودريل بنك بالكامل، ما لم يُعثر على مصادر تمويل بديلة. ولا تقتصر التداعيات على الجانب العلمي، إذ يهدّد القرار 28 وظيفة داخل المرصد، كما يطاول نحو 3 آلاف باحث يعتمدون على منشآته في أعمالهم العلمية. القرار واحد ضمن سلسلة أوسع من التخفيضات التي طاولت عشرات المراصد والأجهزة والمشاريع العلمية في بريطانيا، وسط توقعات بأن تؤدي إلى فقدان نحو 800 وظيفة في القطاع البحثي.

وعلى الرغم من أن ميزانية هيئة البحوث والابتكار البريطانية تبلغ نحو 10 مليارات جنيه إسترليني سنوياً، فإنّ التخفيضات الأخيرة تأتي ضمن برنامج تقشف تنفذه مجلس مرافق العلوم والتكنولوجيا (STFC) الذي يسعى إلى تقليص النفقات بعد ارتفاع تكاليف عدد من المشاريع العلمية، وزيادة أسعار الكهرباء ورواتب العاملين، فضلاً عن تأثير تقلبات أسعار الصرف على التعاونات العلمية الدولية.

وشدد الموقعون على الرسالة على أنّ قيمة «جودريل بنك» لا تقتصر على الأبحاث الفلكية، بل تمتد إلى مجالات تتعلق بالأمن والسلامة على المستوى العالمي، فالمرصد يشارك في تتبع الحطام الفضائي، ورصد العواصف الشمسية المدمرة، ومراقبة الأقمار الصناعية والكويكبات.

لم يقتصر التقليص على «جودريل بانك»، بل شمل عدداً من أبرز المشاريع الفلكية الدولية التي تشارك فيها بريطانيا. ودافع مجلس مرافق العلوم والتكنولوجيا عن قراراته، مؤكداً أنه أجرى «عملية دقيقة لتحديد الأولويات»، بهدف توجيه الاستثمارات إلى المجالات التي تحقق أكبر قدر من القدرة العلمية والتأثير والقيمة على المدى الطويل بالنسبة للمملكة المتحدة.

> مرصد جودريل بنك أحد أبرز المراكز العالمية في علم الفلك الراديوي

لقطة من الجو للاسكوب لوفيل في مرصد جودريل بنك، 10 يناير 2025 (اليكس ليفيسي/ Getty)

قراءة

الذاكرة النسائية ضد دكتاتورية الأرشيف الرسمي

شعيب حليفي
تقرير إلى الهدهد

تكشف الرواية التي صدرت حديثاً، عن حقيقة تغيب عن السرديات الثورية: «من يدفع ثمن تلك الثورات؟». ثمة أعباء جسيمة وغير مرئية تلقى على ظهور النساء، فيتحملنها بصبر لا حدود له: الهجر والترمل والإعالة والصمت، وأحياناً الإهانة والتحرش والاغتصاب والقتل

منطقة الحور في جبال الأطلس الكبير بالمغرب، 5 ديسمبر 2025 (فرانس برس)

سعيد منتسب

بأي وسيلة يمكننا أن نضع حداً لحصيلة الانحرافات التي يدلقها علينا «نظام الأرشيف الرسمي»؟ وهل يحتاج التاريخ، بالفعل، إلى إذلال المنهزمين بتلك التعبيرات المبتذلة التي تجعلهم خارج «الحقيقة كما وقعت بالفعل»؟

هذا ما تحاول رواية «تقرير إلى الهدهد» (منشورات السرديات، الدار البيضاء، 2026) إحياءه في تلك المنطقة التي لا يلتفت إليها المؤرخون كثيراً: ذاكرة النساء التي تبعث الروح في الجثث المهملة على قارعة التاريخ؛ فهي لا تستعيد أحداث مولاي بوعزة بوصفها واقعة سياسية جرت في مارس/ آذار 1973؛ وهو التمرّد الذي قاده حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية في منطقة الأطلس المتوسط بالمغرب ضد السلطة، وانتهت إلى الشرّ الكامل الذي تُترجمه المقابر والسجون والمخابئ والمنافي، وإنما تدفع النساء للتقدم إلى قلب الرواية، إذ تحوّلت الأم أو الزوجة أو الابنة إلى «أرشيف حي» يتكلم عن «ثوار» لم تكتمل حكاياتهم، أو أُريد لها أن تكتمل خارج «تراكم الاحتمالات المتعددة». في رواية حليفي تكتسب هذه الفكرة بعداً استراتيجياً عميقاً. فعيدة حدو الدمناتي وابنتها رحمة لا تتحركان داخل السرد بوصفهما شخصيتين ثانويتين تدوران حول البطولة الرجالية التي رسخها الثوار والمؤرخون. إنهما تمثلان شكلاً آخر من البطولة، أقل صخباً من «المواجهات المسلحة» التي صنعها الرجال بأجسادهم، وأكثر رسوخاً من زهو اليوتوبيا السعيدة التي تصنعها «الثورات الشعبية» بشهودها ورواتها: «الكشف عن المختفين ومجهولي المصير» من زاوية مواجهة المستحيل، حتى لو كان الباحث عن «الحقيقة» هو الوزير الأول عبد الرحمن اليوسفي (صديق الفقيه البصري، المهندس المباشر لثورة مارس/ آذار 1973). ويتجسد ذلك في الرسالة الجوابية التي تتلقاها غيبةُ حمو الدمناتي من اليوسفي، إذ يؤكد فيها أن اسم والدها حمو الدمناتي لا يوجد ضمن لوائح أحداث مولاي بوعزة، وأن التحريات الرسمية لم تعثر على أي دليل يثبت واقعة اختطافه. وهنا يكتسب الجواب أهمية استثنائية لأنه لا يكتفي بنفي وقوع الحدث، وإنما ينفي أيضاً «أثره الأرشيفي»، فيتحول النفي تبعاً لذلك إلى واقعة أرشيفية تكشف عوز «الأرشيف الرسمي» وعجزه عن احتواء كل ما وقع بالفعل، ليصبح «النفي الإداري» جزءاً من بنية النسيان نفسها.

ماذا ستفعل النساء، إذن، أمام القوة الإنكارية الهائلة للدولة البوليسية أو العسكرية؟ إنهن يرفضن تسليم الغائبين إلى العدم. فهن، حين يحملن صور الآباء والأزواج المختفين في التظاهرات الاحتجاجية، لا يطالبن بكشف مصير المختفين والمختطفين فقط، وإنما يتحولن إلى طليعة دفاع طويل النفس لن يحقق فوزه إلا بذاكرة تعمل ضد «دكتاتورية الأرشيف الرسمي». لقد كتبت حنة أرندت أن الأفعال البشرية تحتاج دائماً إلى من يرويها، لأن الحدث الذي يفقد رواته يتعرض للتبخر والزوال. ومن هنا يمكن النظر إلى نساء «تقرير إلى الهدهد» بوصفهن «المضمون المثالي» لإبقاء ثورة ما زالت تتعرض للإفراغ تحت الضوء. إذ بينما انشغل التاريخ الرسمي والسرديات الكبرى بتسجيل الوقائع والنتائج والتأثيرات، انشغلن- هن اللواتي عركتهن المحن- بحفظ ما لا تستطيع الوثيقة حفظه: (الخوف/ الانتظار/ الحنين/ الألم/ الرجاء المؤجل..) ليس هذا «الشد والجذب» بين السرديات هو ما تحاول إضاءته الرواية فقط، وإنما تسعى، أبعد من ذلك، إلى نقل «الأساطير الحية» التي صنعتها النساء، دون أن يعني ذلك أي انقلاب على «سردية الرجال»؛ فـ«مرزوق» بوصفه مرآة لجيل كامل تطلّع إلى التغيير وساهم في العملية الثورية، عاش لسنوات طويلة مختفياً، يتابع من مخبئه ما يجري في العالم الذي حُرم منه. يقول السارد: «عاش في مخبئه يستمع إليهم ويعيش أفراحهم وأحزانهم. مات والده ووالدته في شهر واحد بعد سنتين من اختبائه، وتزوجت ابنته الكبرى واستقرت في بيت غير بعيد عن أمها وأختها... فكان يقرأ القرآن ويعيد تلاوته صامتاً، متخيلاً نفسه في غار قريب من السماء»، والمفارقة هي أن الرجل الذي أراد أن يشارك في صناعة التاريخ (مرزوق) يجد نفسه في مكان ضيق محروماً من كل شيء. لا يستطيع مشاركة أسرته أفراحها وأحزانها. فراغ كثيف لا يسده سوى ذلك الامتلاء الوجودي الهائل الذي تصنعه زوجته. فالأم تواصل إعالة الأسرة دون أن تكشف السر، والابنة تؤسس بيتاً جديداً، والعائلة تعيد تنظيم علاقتها بالعالم رغم الفراغ الذي تركه غيابه القسري، على بعد حائط واحد من حياة كاملة.

تأسيساً على ذلك، يمكن القول إن عمق الرواية، هو الكشف عن حقيقة أخرى كثيراً ما تغيب عن السرديات الثورية: «من يدفع ثمن تلك الثورات؟». ذلك أن ثمة أعباء جسيمة وغير مرئية تُلقى على ظهور النساء، فيتحملنها على امتداد سنوات طويلة بصبر لا حدود له: الهجر والترمل والإعالة والصمت، وأحياناً الإهانة والتحرش والاغتصاب والقتل. وهذا ما تكشفه الرواية التي تخبرنا، دون تصريح مباشر أحياناً، بأن ثورة مولاي بوعزة حدث لا يمكن امتلاكه كاملاً دون سردية النساء.

في ما يرويه المؤرخون (أو الصحافيون) أجزاء ضائعة، وشهادات مبتورة، وأسماء اختفت في الظلال. وكل محاولة لإعادة بناء الماضي تصطدم بحدود المعرفة. غير أن النساء يبتكرن شكلاً آخر من الأرشفة، لا يعتمد على الوثيقة الرسمية، وإنما على الأثر الإنساني في القلب والذاكرة وتحت الألسن التي أرغمت على ابتلاع «الحقيقة كما جرت بالفعل». هذه إذن هي الإجابة التي يقترحها علينا حليفي: الماضي ينجو دائماً بفضل أولئك الذين يرفضون التخلي عنه. ينجو لأن ثمة امرأة ما، في مكان ما من الحقيقة، ما تزال تروي الحكاية، ولأن هناك نساء انشغلن بحماية المعنى كله من التبدّد، فتحوّلن باقتدار كبير من حارسات لذكرى الغائبين إلى حارسات لذاكرة وطن بأكمله.

(كاتب مغربي)

نساء صاغت المقاومة أقدارهن

قدّم العمل مروية مختلفة عن ثورة مولاي بوعزة من خلال سيرة نساء صاغت المقاومة أقدارهن، فواجهن بشجاعة الموت والفقد واللام والخيانة، وتحمّلن تبعات الثورة التي قادها الرجال، إذ يرفض تسليم الغائبين إلى العدم، ويواصلن التظاهرات الاحتجاجية للمطالبة بعودة الآباء والأزواج المفقودين، ثم يتحولن إلى طليعة لن تحقق انتصارها إلا بتثبيت ذاكرة تعيد تفكيك الرواية الرسمية، من خلال شهادات نقلنها إلى الأبناء والأحفاد.

> ثورة مولاي بوعزة حدث لا يمكن امتلاكه كاملاً من دون سردية النساء

الرسمية، وإنما على الأثر الإنساني في القلب والذاكرة وتحت الألسن التي أرغمت على ابتلاع «الحقيقة كما جرت بالفعل». هذه إذن هي الإجابة التي يقترحها علينا حليفي: الماضي ينجو دائماً بفضل أولئك الذين يرفضون التخلي عنه. ينجو لأن ثمة امرأة ما، في مكان ما من الحقيقة، ما تزال تروي الحكاية، ولأن هناك نساء انشغلن بحماية المعنى كله من التبدّد، فتحوّلن باقتدار كبير من حارسات لذكرى الغائبين إلى حارسات لذاكرة وطن بأكمله.

(كاتب مغربي)

متابعة

منصة رسمية للقصيدة العمودية والنبطية

مهرجان دمشق للشعر العربي

دمشق ـ **عامر السيد علي**

يراهن مهرجان دمشق الدولي للشعر العربي في دورته الأولى، التي بدأت أول من أمس الأحد في دار الأوبرا بالعاصمة السورية وتتواصل حتى الجمعة المقبل، على أن يتحول إلى موعد ثابت في خريطة المهرجانات العربية، وتستعيد دمشق موقعها مدينةً تستقبل الشعراء والمثقفين العرب. تجمع التظاهرة بين الأمسيات الشعرية والندوات والمحاضرات والفعاليات الفنية والثقافية، إلى جانب جولات على عدد من المواقع التاريخية والتراثية السورية، بمشاركة 55 شاعراً وأديباً ومحاضراً من العراق والسعودية والكويت والأردن وفلسطين واليمن والبحرين وليبيا والمغرب وتونس والسودان، بالإضافة إلى سورية.

في أمسية الافتتاح، جرى تكريم الناقد السوري المقيم في لندن، خلدون الشمعة، الذي قدم إلى بلده أول مرة منذ نصف قرن، وألقى كلمة أشار فيها إلى استهدافه من نظام الأسدين. وقبل قراءته قصيدة عمودية كتبها في العام 1977، يرثي فيها كمال جنبلاط، أوضح الشاعر اللبناني شوقي بزيع رفضه الأحادية في كل شأن، ووجوب النظر إلى الشعر العمودي متأخيا مع ألوان الشعر الأخرى. وفي ما قد يعد تعقيبا منه على تعريف به جاء على إدانته جرائم حزب الله في سورية، بأنه أيا كان انحراف من انحرف بشأن المقاومة، فإن دمشق تبقى عاصمة لمقاومة الاستبداد، وموضحا أن الشعب اللبناني يقاوم كل احتلال وعدوان، وأنه من بلدة تعرضت لاعتداءات جيش الكيان الصهيوني وقاومته. وقرأ كل من الشعراء: مشعل الزعبي من الكويت، ومارية الرفاعي من الأردن، ومحمود العوّامي من ليبيا، وحسن بعيتي من سورية. وتواصلت الفعاليات في اليوم الثاني، أمس الاثنين، بأمسيتين شعريتين شارك فيهما: خليفة بن عربي من البحرين، وشقراء المدخلية من السعودية، ووليد الصرّاف من العراق، وفالح بن طفلة من الكويت، وعلي الفاعوري ولؤي أحمد من الأردن، وعلي كنعان من فلسطين، وأحمد الحريشي من المغرب، وابتسام الصمادي ومحمد كامل وإبراهيم جعفر ومعاذ محارب من سورية.

تنتمي قصائد معظم الأسماء المشاركة إلى الشعر العمودي، ومعظم موضوعاتها وثيماتها تقليدية على مستوى الشكل والبناء والمضامين، كما تخصص واحدة من أمسيات الخميس المقبل للشعر النبطي، ويحضر فيها: ثامر الفاعوري من سورية، وأحمد العنّاش من البحرين، وعبد العزيز بن سالم من السعودية، ويشارك برنامج المحاضرات أسماء مثل: الشاعر الأردني أيمن العتوم، ومن سورية الشاعر السوري أنس الدغيم، والأكاديمي ضياء الدين القالش. وفي هذا السياق، أعلن وزير الثقافة السوري محمد ياسين الصالح في كلمة الافتتاح إطلاق «جائزة البردة الشامية» في المديح النبوي عبر موقع الوزارة الإلكتروني، و«جائزة السيف الدمشقي» في الشعر العربي، وتأسيس لجنة متخصصة في الشعر النبطي، وهو ما يعكس أولويات وزارة الثقافة وتوجهاتها في المرحلة الحالية. في حديثه لـ«العربي الجديد»، أوضح وزير الثقافة أن الهدف من تنظيم المهرجان أن تكون دمشق «كما كانت دائماً حاضنة لأهل المعرفة والشعر».

وتقام في ثالث أيام المهرجان ندوة حول تجربة الشاعرة الكويتية سعاد الصباح، بمشاركة الأكاديميين والباحثين: علي المسعودي، وحسّان الطيّان، ونزار العاني، وفايز الداية، إلى جانب حفل غنائي للفنانة ولاء الجندي. أما اليوم الرابع فيجمع بين الأمسيات الشعرية ومحاضرة على شكل بودكاست مباشر، وعروض لمشاريع ثقافية مرتبطة بوزارة الثقافة، من بينها مشروع «ديوان شعراء سورية»، وهو منصة رقمية لتوثيق تاريخ الشعر السوري، و«الأسابيع الثقافية» و«الأيام التطوعية»، كما يشارك في بقية الأمسيات الشعراء: عامر السعيدي ويحيى الحمادي وعمار السبتي من اليمن، وعبد الله العنزي وعبد الله عمر العتيبي ونورا موسى من السعودية، وأماني زعيبي من تونس، وخالد الحسن من العراق، وعثمان الهيشو من المغرب وعلي المسعودي من الكويت، وموسى سويدان ومحمود الطويل ومحمد النقشي وخالد الحميمد ومجد مؤال ومحمد طارق البغدادي وعمر ابلبي وماجد الأسود وصفية الدغيم ومحمد حاج بكري من سورية، وابتهال تريتر من السودان، ومحمد العياف العموش وجاسر البزور من الأردن.

ويختتم المهرجان في السابع من أغسطس/ آب الحالي بجولة إلى صيدنايا ومعلولا بريف دمشق، وحفل فني للفنان بشار زرقان. ولا تقتصر الفعاليات على البرنامج الرئيسي، إذ ترافق المهرجان معارض للفنون الجميلة والكتب وحفلات توقيع، إلى جانب فعاليات تراثية تقام في بهو دار الأوبرا بالتنسيق بين الدار والمديريات المعنية بالشأن الثقافي.

من فعاليات المهرجان (العربي الجديد)

من حفل الافتتاح (العربي الجديد)

إطلالة

مصير المستقبل

فوّاز حداد

أكثر ما يثير الحزن أنّ بعض المثقفين المطمئنين في بلدان اللجوء الباحثين عن الشهرة في بلدانهم، لم يدركوا بعد، أنهم يعيدون إنتاج إحدى آليات الاستبداد. فالنظام الدكتاتوري كان يتعيّش خلال الثورة على صناعة رواية الإرهاب، بينما النسخة المعاد تدويرها، تقوم على الإثارة الدائمة بإشاعة حوادث القتل والاختطاف والسبايا، إذْ لا قيمة للحقيقة. وفي جميع الحالات تصبح الوقائع رهينة المبالغات، والمواطن العادي رهينة الأكاذيب. ترك الاستبداد وراءه إرثاً ثقيلاً من الكراهية والخوف وانعدام الثقة. المفترض أن تكون المرحلة التالية مرحلة ترميم، لا مرحلة تمزيق جديدة. الترميم لا يعني التستر على الأخطاء، بل وضعها في حجمها الحقيقي. فإذا أخطأ مسؤول يُحاسب، وإذا قصّرت مؤسسة تُصلح، وإذا وقعت جريمة تُلاحق قضائياً، وإذا حدث اختطاف ينكشف أمره. اما تحويل كل حدث إلى معركة كبرى، وكل خطأ إلى نهاية العالم، من دون ثبوت صحته، ليس إلّا استنزافاً للمجتمع وإهدار لطاقته في وقت يحتاج فيه إلى البناء.

إنّ الضحية الأولى لهذا السلوك ليست السلطة أو المؤسسات، بل المجتمع نفسه. الناس الذين يحتاجون إلى الأمل يُدفعون نحو اليأس. والذين يحتاجون إلى الثقة يُدفعون نحو الشك. والذين يحتاجون إلى التماسك يُدفعون نحو الانقسام. وهكذا يتحول الفضاء العام إلى ساحة قلق دائم، لا مكان فيها للتفكير الهادئ أو الحوار أو البحث عن حلول. لعلّ ما يجب تذكره دائماً هو أن المجتمع الذي عاش خمسين عاماً تحت القهر لا يمكن أن يشفى في أشهر أو سنوات قليلة. التعافي عملية طويلة ومؤلمة. إنها تتطلب نقداً شجاعاً، وقدراً لا يستهان به من المسؤولية الأخلاقية. وبالضرورة أشخاص يسألون: هل ما أقوله يساعد المجتمع على الفهم أم يدفعه إلى الهلع؟ هل أبحث عن الحقيقة أم عن الشهرة؟ هل هدفي الإصلاح أم الانتصار اللحظي في معركة عابرة على وسائل التواصل؟

المفارقة أن بعض هؤلاء الناشطين يظنون أنفسهم مدافعين عن العدالة، بينما هم في الواقع يسهمون في إضعافها. فالعدالة تحتاج إلى وقائع دقيقة، وإلى تمييز بين الخطأ والجريمة، بين التقصير والخيانة، بين الفشل البشري الطبيعي والفساد المتعمد. أما حين تختفي الفروق، ويصبح كل شيء صالحاً لنشر الفضائح، فإنّ المجتمع يفقد قدرته على الحكم العقلاني، ويغرق في الانفعالات والادعاءات المتبادلة، وهو الهدف المطلوب على سبيل المثال من الظهور في مقابلة توجه فيها الاتهامات بالصراخ، فالتمثيل يتطلب تقمص دور سقيم، ينجح في التحريض. إنّ الحزن الذي نشعر به مفهوم، ليس الحزن على الماضي الذي هدره الاستبداد فحسب، بل الخوف على المستقبل. ومثلما يعلمنا التاريخ أنّ المجتمعات لا تُبنى بالفرقة، يعلمنا أن هناك في النهاية، يبقى أثر للذين يعملون من أجل العدالة والمصالحة والبناء، أعمق من أثر الذين يقتاتون على افتعال ترندات الضجيج. وقد يكون التحدي الحقيقي في المرحلة الانتقالية ليس إسقاط ما خلفه الطغيان، بل مقاومة كل السلوكيات التي تهدد بإعادة إنتاج الخراب بأشكال جديدة. بعد التحرير، لا يكون السؤال الأهم: كيف نخلق أعداء؟ بل كيف نمنع أنفسنا من التحوّل إلى أعداء لبعضنا بعضاً؟ وهذا سؤال أصعب بكثير، لكنه السؤال الذي يحدد مصير المستقبل كله.

(روائي سوري)

البيت الذي أنجب «الحب في زمن الكوليرا» يغلق أبوابه

هنا عاش ماركيز

اعلنت حفيدة الروائي الكولومبي غابرييل غارسيا ماركيز إغلاق منزله امام الزوّار مع بداية شهر اغسطس/ آب الجاري، بسبب كلفة صيانته

لندن ـ **العربي الجديد**

يمكن للبيوت أن تصبح جزءاً من سير أصحابها، خاصّة عندما ترتبط بأسماء أدبية فارقة، مثل الروائي الكولومبي غابرييل غارسيا ماركيز، الذي أعلنت حفيدته إغلاق منزله أمام الزوّار مع بداية شهر أغسطس/ آب الجاري، وذلك بعد خمس سنوات من استقباله فعالياتٍ تضمّنت إقامة معارض وزيارات يومية، وقد عاش غابو (لقبه الأشهر) مع أسرته في هذا المنزل، منذ عودته من برشلونة عام 1975 حتى وفاته عام 2014.

> كتب في منزله روايتَي «قصة موت معلن» و«الحب في زمن الكوليرا»

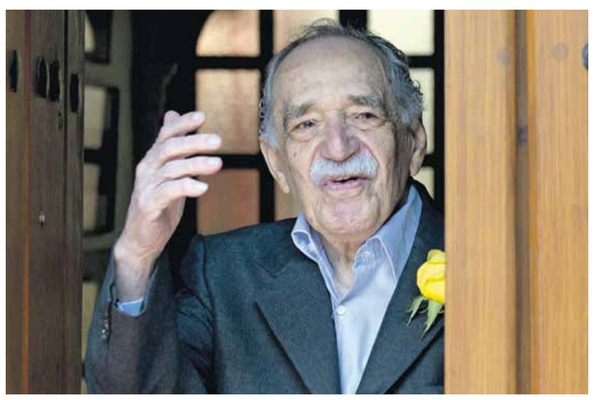

ماركيز لدى خروجه من منزله للقاء الصحافيين، مكسيكو، 6 مارس 2014 (فرانسس برس)

نحو أربعة عقود قضاها ماركيز في المنزل الواقع في شارع فويغو، جنوبي مدينة مكسيكو، ويأتي إغلاق المنزل، بعد أن كانت حفيدته تأمل تحويله تدريجياً إلى فضاء مفتوح أمام نوادي القراءة وورش الكتابة، إلا أنّ المشروع توقف بسبب كلفة صيانة المنزل، وتعذّر العثور على شريك يضمن استمراره. يحتفظ البيت بإيقاع حياة ماركيز، الذي كان يقضي وقته موزّعاً بين عزلة الكتابة، والاحاديث مع الأصدقاء، وقد بقيت غرف المنزل على حالها، بما فيها اللوحات وقطع الأثاث والصور والكتب.

يطلّ مكتب ماركيز على الحديقة، وتذكر حفيدته أن أفراد الأسرة كانوا يجدونه يكتب، أو يعيد قراءة مخطوطاته، ويضع ملاحظاته عليها، ثم يخرج إلى الغداء، ويشاركهم حكاياته، قبل أن يعود إلى العمل.

على مكتبه في بيته هذا، كتَب ماركيز عدداً من أشهر أعماله، منها: «قصة موت معلن»، التي عاد فيها إلى جريمة حقيقية وقعت عام 1951، وحوّلها إلى رواية عن معرفة جماعية لا تمنع القتل، وعن مجتمع يتوزع على أفراده مسؤولية موت سانتياغو نصار. كذلك كتب «الحب في زمن الكوليرا»، التي كانت أول رواية يكتبها باستخدام الحاسوب، وفق ما ذكره في مقابلة تلفزيونية عام 1995، إذ كان يطبع الصفحات، ويحملها إلى السرير، ويضع التصحيحات على الهوامش. كذلك كتَب في منزله هذا كتابه «عشت لأروي» الذي يبدأ برحلة رافق فيها والدته لبيع منزل الجدّين، وهي الرحلة التي قال إنها كشفت له القيمة الأدبية لطفولته، وأعادته إلى مادة ستنشأ عنها ماكوندو: القرية المعزولة، التي تدور فيها أحداث روايته «مئة عام من العزلة»، التي كتبها في منزل آخر في مكسيكو، تحوّل منذ التبرع به إلى مؤسسة الآداب المكسيكية عام 2020 إلى مركز للكتابة والبرامج. فيما تلقّى في منزلِه الذي أُغلق خبر فوزه بجائزة نوبل للآداب عام 1982.

ويُذكّر الإغلاق بأزمات مشابهة لكتّاب عالميين، ففي تشيلي، واجهت بيوت بابلو نيرودا الثلاثة خطر الإغلاق الدائم عام 2022. إلا أنّها استأنفت عملها لاحقاً، ضمن مؤسسة تدير المتاحف. كذلك في بريطانيا واجه منزل جين أوستن خطر الإغلاق عام 2020، وقد كتبت فيه رواياتها «كبرياء وهوى». أمّا عربياً، فإنّ متحف أمين الريحاني في الفريكة نموذج لاستمرار منزل عائلي بوصفه مؤسسة ثقافية، كذلك تحول منزل طه حسين إلى متحف يحتفظ بمكتبه ومكتبته، إضافة إلى منزل نجيب محفوظ الذي تحوّل أيضاً إلى متحف. وفي العراق تتواصل عملية ترميم منزل بدر شاكر السياب التي انطلقت منذ فترة قصيرة في قريته جيكور، وذلك بهدف تحويله إلى متحف أدبي.

فعاليات

يستضيف مركز خليل السكاكيني في رام الله، عند السادسة من مساء بعد غد، اطلاق ونقاش قصة **الغولة الام** للكاتبة **نهى صبيح**، الصادرة حديثاً عن دار رنّبال. ويحاور الكاتبة الروائي عبد الله دعيس، والفنان احمد نبيل. تبدأ القصة في بلاد بعيدة، حيث تعيش الغولة الام مع اولادها في هناء وانسجام، قبل ان تغيّر ليلة واحدة مجرى حياتهم. انجز رسوم الكتاب الفنان امين حسن زاده شريف.

تنظّم منشورات عصمت في القاهرة، عند السابعة من مساء الاثنين 10 اغسطس/ آب الجاري، حفل اطلاق كتاب **قبل ان يتذكر العالم شكله** للفنانة **منى عصام الدين**، تحاورها الفنانة **إسراء الفقي**. يتخيّل الكتاب عالما يقف على حافة الفناء، تظهر فيه بقايا الاسطورة وآثار الاختلال المناخي. تقدّم عصام شخصية «لومينارا»، وهي كيان منسوج من شظايا كونية، يجمع بين القوة والهشاشة.

يفتتح غاليري زوايا في دمشق، عند السابعة من مساء السبت 8 اغسطس/ آب، معرضاً فردياً للفنان **موفق مخول**. يقدّم المعرض رحلة بصرية تتشكّل عبر اللون والتكوين واللغة الحميمة للمدينة، ضمن عالم يجمع المشاهد المتخيّلة والتكوينات المعمارية. تعكس الاعمال اسلوب مخول في بناء فضاءات تتقاطع فيها الذاكرة الحضرية مع الخيال، وتتحول فيها العمارة إلى عناصر تشكيلية نابضة.

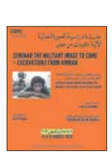

في 11 و14 و15 اغسطس/ آب 2026، تُقام في مساحة «الموقع» بعمّان حلقة دراسية تحمل عنوان **الصورة النضالية الآتية: تنقيبات من عمّان**. تنطلق الحلقة من تجربتَي **وحدة افلام فلسطين** و**مدرسة عمر اميرالاي**، وتتناول السينما بوصفها اداة نضالية وممارسة نقدية وتعليمية. وتشمل القراءات والمشاهدات تجارب من فلسطين والاردن وسورية ولبنان، وتناقش جماليات المقاومة وشروط الإنتاج.

كتب

يتتبع كتاب «اللوبي الصهيوني على ضفتي المحيط الاطلسي» الذي صدرت ترجمته حديثاً الجذور التاريخية والآليات السياسية لجماعات الضغط الصهيونية في بريطانيا والولايات المتحدة، وتطور اساليب الضغط وتمدد شبكات النفوذ، معتمداً على تحليل الوثائق التاريخية منذ بداية القرن الماضي وحتى اليوم

الآليات السياسية للّوبيات الإسرائيلية على ضفتي المحيط الأطلسي

إيلان بابيه وجذور النفوذ الصهيوني

زينب محمد عبد الحميد

تجلس فوق الهضبة الخضراء بشمال غربي لندن، فتظن أنك أمام بطاقة بريدية تدعوك للسكينة؛ حيث مروج ممتدة، وأشجار تلتقط أنفاسها بعيداً عن صخب المدينة، وبيتٌ برقم (14) يربض في هدوءٍ على أطراف متنزهٍ يحمل اسم رئيس الوزراء التاريخي وليم غلادستون، لكنّ الجغرافيا هنا خادعة. ففي عشرينيات القرن الماضي، كانت هذه البقعة الريفية المعروفة بـ «دولس هل» مأوى تنظيمياً لحركة صغيرة أطلقت على نفسها اسم «عمال صهيون». من تلك الرقعة تحديداً، صاغ المنظّر الصهيوني دوف بيير بوروخوف ورفاقه رؤيتهم لقلب المجتمع اليهودي وتحويله إلى قوة استيطانية عبر ما سموه «الهرم المقلوب»، ليتخرج من الغرف ذاتها ديفيد بن غوريون ورفاقه، مدشنين أولى شبكات التغلغل في شرايين حزب العمال البريطاني. كان المكان يُشبه الجنة، لكن الأفكار التي نبتت بين جدرانه كانت كفيلة بإعادة رسم خرائط الشرق الأوسط بالدم والنار. يتتبع كتاب المؤرخ إيلان بابيه «اللوبي الصهيوني على ضفتي المحيط الأطلسي» (ترجمة أحمد حسن العيني، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2026) الجذور التاريخية والآليات السياسية لجماعات الضغط الصهيونية في بريطانيا والولايات المتحدة، وتطور أساليب الضغط وتمدد شبكات النفوذ، معتمداً على تحليل الوثائق والسياقات التاريخية. وفي تقديم الطبعة العربية، يستعرض المؤلف موقفه الأكاديمي الملتزم بتوفير سياق تاريخي وحكم أخلاقي ينحاز إلى حقوق الفلسطينيين، مستشهداً برأي الفيلسوف برتراند رسل الذي يرى أن التاريخ المكتوب بغير موقف واضح يفقد قدرته على تقديم رؤية تنقض التزييف.

بذور صهيونية قبل الصهاينة

حين انسحبت الإمبراطورية البريطانية مثقلةً بديونها، وتقدّمت الولايات المتحدة إلى الواجهة بثقة القوة الصاعدة، كانت فرصة أعاد فيها اللوبي الصهيوني كتابة قواعد لعبته بالكامل، ففي فندق بنيويورك عام 1942، وخلال مؤتمر بيلتمور أُعيدت ولادة أدوات ضغط قديمة طويت، وصيغت أخرى أكثر دقة وتنظيماً لتناسب إيقاع السياسة الأميركية الجديدة، بحسب بابيه.

برز اسم إيزايا إل. كيتن بوصفه أحد العقول التي فهمت مبكراً آليات التأثير داخل النظام السياسي الأميركي. عمل كيتن في أربعينيات القرن العشرين ضمن شبكات داعمة للمشروع الصهيوني، ثم أسهم لاحقاً في تأسيس ما عُرف بلجنة الشؤون العامة الأميركية الإسرائيلية، وهي جماعة ضغط تسعى للتأثير في قرارات الكونغرس والإدارة الأميركية بما يتوافق مع المصالح الإسرائيلية.

اختار كيتن مساراً عملياً يقوم على الاندماج داخل البنية السياسية الأميركية، مع تجنب أي صفة قانونية قد تقيّد الحركة. لهذا السبب لم تُسجَّل المنظمة بوصفها «وكيلاً أجنبياً»، وهو تصنيف يخضع لقانون تسجيل الوكلاء الأجانب، الذي يفرض شفافية مالية ورقابة حكومية صارمة على الجهات المرتبطة بدول أخرى. هذا القرار منح المنظمة هامشاً أوسع للعمل، ومكّنها من بناء علاقات مستمرة مع صناع القرار، دون التعرّض لقيود قانونية تحد من نشاطها أو تأثيرها.

وبهدوءٍ محسوب، أطلق كين نشرة «تقرير الشرق الأدنى»، التي كانت أداة لصياغة رواية جاهزة تُقدَّم إلى الساسة والإعلاميين بوصفها تفسيراً معتمداً لما يجري في المنطقة. بدا الرهان على إقناع الشارع الواسع بشرعية إسرائيل هدفاً ساذجاً؛ لذا فإن تأثير التقرير على من يملكون حق القرار كان الخيار الأهم. هكذا، نُسجت شبكة علاقات داخل الكونغرس، تقوم على الدعم الانتخابي والتمويل السياسي، مقابل التزام غير معلن بمواقف محددة. وفي الخلفية، ظل التهديد حاضراً، فمن يخرج من الساسة عن الخط، قد يجد نفسه أمام خصمٍ مدعوم في الانتخابات التالية.

ثنائية الضفتين

تكشف رحلة الكتاب عن تباين أسلوبي الدهاء، بين ضفتي الأطلسي مع وحدة المآرب النهائي. ففي بريطانيا، ارتدى اللوبي زي الرصانة المؤسسية؛ فاخترق حزب العمال عبر وعود الاشتراكية الصهيونية ومصاهرة الأفكار، ثم اتجه لاحقاً لإنشاء منظومات «أصدقاء إسرائيل» داخل حزب المحافظين، موازياً ذلك بملاحقة المحطات الإعلامية والجامعات لتأديب أي صوت يحيد عن الخط المكتوب. كانت المعركة البريطانية تدار بالهمس في الأمسيات الفاخرة، وباستخدام نفوذ النخب الأكاديمية والسياسية لفرض الصمت، وهو ما تجلّى في الحملات المتلاحقة ضد الصوت الفلسطيني داخل الأحزاب الكبرى، وصولاً إلى استغلال اتهامات معاداة السامية لسحق أي تمرد أخلاقي داخل الحزب.

تجاوز طموح اللوبي كسب تأييد قواعد شعبية بعينها، مثل التيارات الإنجيلية المتعاطفة مع الصهيونية، إلى محاولة التأثير المباشر في مراكز القرار العليا داخل الدولة الأميركية. يورد بابيه أمثلة تاريخية لشرح هذا التحول؛ حيث توافقت إسرائيل مع بريطانيا وفرنسا في أكتوبر/ تشرين الأول 1956، في محاولة لإسقاط الرئيس المصري جمال عبد الناصر بعد تأميمه قناة السويس ودعمه للعمليات الفدائية ضد إسرائيل في غزة، ثم في أعقاب العدوان الثلاثي على مصر، دخلت إدارة دوايت أيزنهاور في توتر مع إسرائيل، وحاولت فرض ضغوط عليها للانسحاب. وهو ما وضعها في مواجهة غير مباشرة مع قوى الضغط المؤيدة لإسرائيل داخل واشنطن، اتخذ الضغط الإسرائيلي في الولايات المتحدة مساراً أكثر شراسة ومؤسسية. استند اللوبي إلى الشبكات الإنجيلية والنبوئية المتجذرة في الثقافة الأميركية، ثم دمجها مع قدرات مالية وتنظيمية هائلة مكنته من التأثير المباشر على الانتخابات التشريعية. ولم يتردد اللوبي في مواجهة رؤساء أميركيين أو دبلوماسيين كبار حاولوا اتخاذ سياسات متوازنة؛ فمن مواجهة إيزنهاور في الخمسينيات، إلى ترهيب جيمي كارتر وخليفته بوش الأب الذي صرح في لحظة غضب شهيرة بضرورة الوقوف بوجه الضغوط، وصولاً إلى استهانة نتنياهو بإدارة أوباما في ملف الاتفاق النووي الإيراني.

> بنَت الصهيونية نفوذها في بريطانيا عبر الأحزاب السياسية

تبرير الجريمة وتجاهل الضحية

يرى بابيه أن الجهد الذي بذله اللوبي منذ نشأته لم يكن يهدف في جوهره إلى محاورة الفلسطينيين أو الرد المباشر على رواياتهم التاريخية، بل جرى التعامل معهم وفق منطق «إزالة السكان الأصليين»، وهو المنطق نفسه الذي رافق تجارب الاستعمار الاستيطاني في أميركا الشمالية وأستراليا. كان التحدي الحقيقي بالنسبة للوبي يكمن في كيفية تبرير ما حدث للفلسطينيين أمام الضمير الغربي، وإقناع العالم واليهود أنفسهم بالصحة الأخلاقية للمشروع الصهيوني، عبر إعادة تعريف اليهودية من دين إلى هوية قومية استعمارية تُشرعن إقامة الدولة على أرض فلسطين التاريخية. أدرك اللوبي عقب الحرب العالمية الثانية أن الخطاب الاستعماري القديم والممارسات العرقية أصبحت تتعارض مع القيم الجديدة المنادية بالتحرر وحقوق الإنسان. ولأنه يعلم صعوبة إقناع الجماهير العريضة بمواجهة الاحتلال والتمييز، فقد صبّ كل ثقله نحو استهداف النخب السياسية والاقتصادية والإعلامية. يمكن إغراء النخب بالتمويل السياسي، أو شراؤها بالنفوذ، أو ترهيبها بإنهاء مسيرتها المهنية، بينما تظل الجماهير والمجتمع المدني أكثر عصياناً على الترويض الكامل.

تأكد لبابيه ما طرحه بداية من تحوّل اللوبي مع مرور العقود من ذراع لحماية إسرائيل إلى كيان سياسي قائم بذاته يقتات على نفوذه. أصبحت المحافظة على القوة السياسية في واشنطن ولندن هدفاً ذا قيمة قائمة بذاتها، تماثلاً مع العالم السوداوي الذي رسمه جورج أورول في روايته «1984»؛ حيث تُمارس السلطة لمجرد ممارسة السلطة وإخضاع الخصوم. لقد بدا اللوبي في حالات كثيرة يتحرك بغضب وشراسة لإسكات أي تضامن مع الفلسطينيين في بعض الجامعات أو الجمعيات الكنسية المتطرفة أو المجالس البلدية، ليس فقط دفاعاً عن سياستها، بل إثباتاً لقدرته على الإخضاع والهيمنة.

(ناقدة ومترجمة مصرية)

إيلان بابيه في المؤتمر اليهودي المناهض للصهيونية في فيينا، 13 يونيو 2025 (Getty)

آخر ما صدر

عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، صدر كتاب **السيكولوجيا الرقمية: في عصر حروب الجيل الخامس** للباحث عبد المطلب عبد القادر عبد المطلب حجاج. يبحث الكتاب في تأثير التكنولوجيا الرقمية في السلوك البشري داخل سياقات الصراع السياسي والاجتماعي، ويقدم مفهوم السيكولوجيا الرقمية لتحليل العلاقة بين الخوارزميات والوعي الجمعي. ويستند إلى مقاربة بينية تجمع بين علم النفس السياسي والاجتماعي ودراسات الإعلام والأمن السيبراني وعلوم البيانات. كما يناقش تطور الحرب النفسية في الفضاء الرقمي، وانتشار الشائعات والمعلومات المضللة.

صدرت عن دار الشروق رواية **الوصول المقطوع** لرشا عدلي، التي تستعيد قصة منسية من تاريخ الحرب العالمية الأولى، من خلال مصير «فيلق العمال المصري» الذي ضم نحو مئة ألف مصري جرى اقتيادهم من الريف للعمل في جبهات الحرب، قبل أن يتحولوا إلى أسماء مهمشة في سجلات الإمبراطورية البريطانية. تتنقل الرواية بين صقيع شواطئ دنكيرك الفرنسية وممرات الأرشيف المغلقة في لندن والقاهرة، إذ تبحث المحامية ليلى في ملف هؤلاء الجنود، محاولة كشف ما غاب عن الذاكرة الرسمية. ويتتبع أثارهم، تطرح رشا عدلي أسئلة عن الحرب والاستغلال والعدالة.

عن دار الفنك، صدرت النسخة العربية من رواية **أعماق الرجال** للروائية الفرنسية المغربية سميرة العياشي، بترجمة الشاعر محمد حمودان. تستعيد الرواية عالم مناجم الفحم وأسراره في شمال فرنسا، من خلال ذاكرة شخصية وجماعية تتقاطع فيها حكاية الأسرة مع تاريخ العمال ونضالهم. بصوت سردي يجمع بين الحنين ونظرة نقدية هادئة، تقترب الرواية من حياة شخصيات عاشت في بيئة يضيق فيها التعبير عن المشاعر والعاطفة، وتكشف الرواية الواقعة في 328 صفحة، عن آثار العمل الشاق والهشاشة الاجتماعية، عبر كتابة سردية تمزج بين الحدة والرهافة.

يقدّم كتاب **هجرة الشمس** لأدونيس، الصادر عن دار الساقي، رؤية شعرية وفكرية تعيد طرح أسئلة الوجود والشعر من خلال لغة قائمة على التأمل والتساؤل أكثر من اعتمادها على المجاز. يتناول الكتاب قضايا الله والإنسان والفكرة، ويعيد مناقشتها بأسلوب تفكيكي يدعو إلى إعادة النظر في المسلّمات. كما يصوّر الإنسان بوصفه كائناً يبحث عن المعنى ويشكك في قدرته على الابتكار، مع التأكيد على أهمية الذاكرة والأصل. أسلوبياً، يجمع أدونيس بين الشذرة والمقطع الشعري، محافظاً على الإيجاز وكثافة الفكرة، ليجعل القصيدة فضاءً مفتوحاً للتأويل والحوار.

صدر عن دار نينوى **سيكولوجيا الفن**، من تأليف ل. س. فيغوتسكي، وترجمة عقبة زيدان. يقع الكتاب في 460 صفحة، ويقدّم محاولة علمية لدراسة الظواهر النفسية المرتبطة بالفن والبيات تلقيه. ينطلق المؤلف من نقد الدراسات التي تكتفي بتفكيك العمل الفني إلى عناصره، من دون إعادة تركيب وحدته أو الكشف عن قوانينه الداخلية، إذ يضيء على «التوليف النفسي» للفن، وعلاقة البنية الجمالية بالعاطفة والاستجابة الإنسانية. كما يسعى الكتاب إلى تخليص سيكولوجيا الفن من التأملات الغامضة والتفسيرات الصوفية، وتحديد الوظيفة الاجتماعية للتجربة الجمالية.

عن دار طباق، صدر كتاب **الحرش الفلسطيني: دراسة في سياسات الغزو الأخضر في فلسطين**، للباحثين شكري عزاف وإسكندر عطية. يقع الكتاب في 350 صفحة، ويتناول تحوّل الغابات التي زرعتها إسرائيل بعد عام 1948 فوق أنقاض القرى الفلسطينية المدمّرة، عبر مشاريع «الصندوق القومي اليهودي»، إلى أداة استعمارية لإعادة تشكيل المكان وطمس الذاكرة. يتتبّع حضور الحرش في الشعر والرواية، حيث يظهر قناعاً للخراب، وكفناً أخضر، وفضاءً للحنين والمقاومة، يحلّل تحوّلاته الرمزية منذ ما قبل النكبة حتى اليوم، ويناقش تحوّل الطبيعة إلى ساحة للصراع على الهوية.

صدر عن دار قنطرة للنشر والتوزيع رواية **اللص** للكاتب الفرنسي جورج دارين، ترجمة باسم صابر ميخائيل. تتناول الرواية القيم الإنسانية، من خلال اعترافات بطل يختار السرقة فعلاً للتمرد على منظومة تقوم على الاستغلال المقنّن. يناقش دارين الصراع الطبقي وغياب المساواة الاجتماعية، عبر تصوير بحث الفرد عن الكرامة داخل مجتمع برجوازي تحكمه المصالح. تطرح الرواية أسئلة الحرية والعدالة الفردية، وتعيد ترتيب المشهد الأخلاقي، إذ يظهر اللص وهو يواجه عالماً ينهب الضعفاء باسم القانون، ويجعل من الوعي وسيلة لمقاومة الترويض والامتثال.

عن دار التنوير ومنشورات الرمل، صدرت رواية التشويق **غرفة الهروب** للكاتب ل. د. سميثسون، بترجمة الحارث النبهان. تتناول الرواية ثمانية متسابقين يشاركون في برنامج غامض من برامج تلفزيون الواقع داخل حصن بحري معزول. يتعين على بوني ومنافسيها حل سلسلة أحجيات معقدة للفوز بالجائزة، لكن سرعان ما يتحول التنافس إلى كابوس حقيقي. يكتشف الجميع وجود قاتل متخفٍّ بينهم، لتبدأ الحقيقة المظلمة بالظهور مع تساقط الضحايا واحداً تلو الآخر. تسبر الرواية أغوار الطبيعة البشرية وما يمكن للإنسان فعله من أجل البقاء عندما يصبح الموت هو الخيار.

رياضة

انفانتينو خلال حفل توزيع جوائز فيفا، 27 فبراير 2023 (جو ماهر/Getty)

إنفانتينو يفقد دعم ويلز وإنكلترا

أصبحت ويلز أول دولة تسحب دعمها علناً لترشيح جياني إنفانتينو (56 عاماً)، للاستمرار في رئاسة الاتحاد الدولي لكرة القدم (فيفا). وفي سياق متصل، سيقوم الاتحاد الإنكليزي بسحب دعمه لإعادة انتخاب جياني إنفانتينو رئيساً لـ«فيفا». وأفاد تقرير لصحيفة ذا تايمز البريطانية، بأن الاتحاد الانكليزي سيسحب خطاب دعم سابق، كان قد ارسله لتأييد بقاء إنفانتينو رئيساً.

رينغ في حصة تدريبية للمنتخب الالماني، 6 سبتمبر 2025 (شتيوارت فرانكلين/Getty)

ماكرون يتدخل في أزمة إنفانتينو ويدعم موقف «يويفا»

في الوقت الذي يمرّ فيه رئيس الاتحاد الدولي «فيفا»، جياني إنفانتينو (56 عاماً) بفترة عصيبة عقب التخلّي عن خطته لفتح الحقوق التجارية لكأس العالم أمام المستثمرين من القطاع الخاص، أدلى الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون (48 عاماً) برأيه في هذا الشأن. ووفقاً لمجلة ليكيب الفرنسية، فقد تحدّث ماكرون مباشرةً مع رئيس «فيفا» للتعبير عن معارضته لهذا الاقتراح، الذي أثار احتجاجات واسعة النطاق داخل الهيئات الإدارية لكرة القدم.

وفاة نجم الكرة الكويتية السابق عنبر سعيد

غيّب الموت المهاجم الدولي الكويتي السابق، عنبر سعيد، اول من امس الاحد، عن عمر ناهز 67 عاماً، إثر حادث أليم، بعد مسيرة حافلة بالإنجازات مع النادي العربي ومنتخب الكويت لكرة القدم. وبرز سعيد كأحد الوجوه المتألقة في العصر الذهبي للنادي العربي الكويتي خلال ثمانينيات القرن الماضي، واسهم بقوة في تحقيق الفريق عدداً من الالقاب المحلية والبطولات الخليجية، ليحجز مكانه بين ابرز المهاجمين الذين عرفتهم الكرة الكويتية في تلك الحقبة.

مسؤول ألماني: علاقتنا مع «فيفا» وصلت إلى طريق مسدود

اكد المدير الاداري للاتحاد الالماني لكرة القدم، اندرياس ريتيج، ان العلاقة بين اتحاد الكرة في بلاده والاتحاد الدولي (فيفا) قد وصلت الى طريق مسدود، بسبب قضية خصخصة حقوق بطولة كاس العالم وقضايا اخرى تتعلّق بالقيادة. وقال ريتيج لمجلة شتيرن الالمانية «ارى ان ما حدث فقدان للثقة لا يمكن تجاوزه»، مضيفا «وهذا بسبب طريقة اتخاذ القرارات في الغرف المغلقة وباساليب غير نزيهة. وهناك سبب آخر، وهو جوهر الفكرة نفسها».

تقرير

تستعد أندية الدوري القطري لانطلاق البطولة، وكانت الخطوة الأولى هي الاطمئنان على المقاعد الفنية بتعيين مدرب جديد، أو الإبقاء على الكادر نفسه الذي درّب الفريق الموسم الماضي، والهدف واحد يكمن في الظهور بمستوى يليق بطموحات الفرق في الدوري، سواء عبر المنافسة على اللقب، أو مراكز الترتيب

الدوحة ـ **العربي الجديد**

حسمت أندية الدوري القطري ملفات المدربين الذين سيتولون الإشراف الفني عليها، لتتشكّل بذلك خريطة الأجهزة الفنية تأهباً لخوض غمار منافسات الموسم المقبل 2026-2027. وتنطلق منافسات الموسم الجديد في 20 أغسطس/ آب الحالي، بإقامة الجولة الأولى من «دوري نجوم قطر»، الذي يشهد تنافس 12 فريقاً على اللقب، وحجز بطاقات المشاركة في البطولات الخارجية للموسم التالي. وجددت تسعة أندية الثقة في مدربيها، معلنة استمرارهم في الموسم المقبل، في خطوة تعكس قناعة إدارات تلك الأندية بما قدموه، وإيمانها بأن الاستقرار الفني يمثل ركيزة لتحقيق الأهداف، فيما فضلت ثلاثة أندية إجراء تغييرات على أجهزتها الفنية، أملاً في تصحيح المسار وتحقيق النتائج المنشودة. وقبل انطلاق التحضيرات شهدت أندية الدوري القطري حراكاً فنياً مكثفاً استعداداً للموسم الجديد، حيث سعت إلى حسم ملفات التعاقدات على صعيدي المدربين واللاعبين، بما يعزز جاهزيتها للظهور بأفضل صورة.

للعبم السد بحتفلون، 10 مارس 2025 (نواشاد ليكابل/ Getty)

خريطة المدربين [2/1]
الدوري القطري

السد والشمال... بين التغيير والثبات

ويُعد السد، حامل اللقب، أحد أبرز الأندية التي أجرت تغييراً على جهازها الفني، بعدما أسند المهمة إلى الروماني رزفان لوشيسكو، خلفاً للإيطالي روبيرتو مانشيني. ويأمل السد، الأكثر تتويجاً بلقب الدوري برصيد 19 لقباً، أن يقود المدرب الجديد الفريق إلى مواصلة حصد الألقاب المحلية، وأن يعزز حضوره على الساحة القارية بالمنافسة على لقب دوري أبطال آسيا للنخبة.

أما الشمال، وصيف الدوري في الموسم الماضي، فاختار الإبقاء على المدرب الإسباني ديفيد براتس، الذي قاد الفريق لمنافسة قوية على اللقب حتى الجولات الأخيرة، في الوقت الذي ضمن فيه الفريق المشاركة في بطولة دوري أبطال آسيا للنخبة للمرة الأولى في تاريخه. وتولى براتس تدريب الشمال في ديسمبر/كانون الأول عام 2024، ونجح في إحداث تطور واضح في مستوى الفريق، ويتطلع في الموسم الجديد إلى مواصلة البناء على ما تحقق، وتحقيق مزيد من النجاحات.

بدوره، استقر الريان ثالث الترتيب على مواصلة الإسباني فيسنتي مورينو مهمته على رأس الجهاز الفني، ليجدد فيه الثقة بعدما تولى المهمة للمرة الأولى في مارس/آذار الماضي، حيث قاد الفريق للتتويج بلقب دوري أبطال الخليج للأندية للمرة الأولى، إضافة للتتويج بلقب كأس قطر. ويدخل الريان الموسم المقبل بطموحات المنافسة على لقب الدوري وبقية البطولات المحلية، فضلاً عن السعي للتتويج ببطولة دوري أبطال آسيا 2.

الغرافة والحديث مع استمرار المدرب

من جانبه، يواصل البرتغالي بيدرو مارتينيز قيادة الغرافة للموسم الخامس تواليا، في تأكيد على الاستقرار الفني، بعد النجاحات التي حققها مع الفريق خلال الفترة الماضية. وساهم مارتينيز مع الغرافة في التتويج بلقب كأس أمير دولة قطر خلال موسمين على التوالي 2024-2025 و2025-2026، في الوقت الذي كان فيه الفريق منافساً قوياً على لقب الدوري حتى الجولات الأخيرة من المسابقة، من جهته، تمسك الدحيل، صاحب المركز الخامس في الموسم الماضي، باستمرار الجزائري جمال بلماضي مدرباً للفريق، ليقوده برغبة جديدة في تحقيق أفضل النتائج على مستوى البطولات المحلية والخارجية. ويأمل فريق الدحيل أن يظهر بوجه مختلف مع بلماضي هذا الموسم، بعدما ابتعد عن المنافسة على البطولات في الموسم السابق، حيث سيكون الهدف الرئيسي التتويج بلقب الدوري، إضافة إلى بطولة دوري أبطال الخليج للأندية التي يشارك فيها الفريق للمرة الأولى. أما نادي قطر، فيواصل الإسباني بارتلومي ماركيز لوبيز قيادته للموسم الثاني على التوالي، سعياً إلى تحقيق طموحات النادي ووضعه ضمن دائرة المنافسة على الألقاب المحلية، إلى جانب تقديم مشاركة قوية في دوري أبطال الخليج للأندية. وكان لوبيز قد تولى مهمة تدريب نادي قطر قبل انطلاق موسم 2025-2026، وحصل معه على المركز السادس في ترتيب أندية الدوري، بعدما كان منافساً على اللقب خلال القسم الأول من المنافسة.

جمال بلماضي مدرب نادي الدحيل، 5 مايو 2026 (Getty)

بيدرو مارتينز المدير الفني لنادي الغرافة، 12 مارس 2026 (Getty)

حكاوي وكواليس

ليبرون جيمس... خطة جنونية

ليبورك ـ **العربي الجديد**

شكّل القرار الذي اتّخذه نجم كرة السلة الأميركية، ليبرون جيمس، بالتوقيع مع فيلادلفيا سفنتي سيكسرز مفاجأة كبرى، في الوقت الذي اهتمت فيه وسائل الإعلام بتفاصيل مكان إقامته، وكذلك كيفية انتقاله لتدريبات فريقه الجديد، حيث يخطط للإقامة في نيويورك، والانتقال إلى التدريبات والمباريات بالروحية.

وبحسب تقرير نشرته صحيفة ماركا الإسبانية، لا يعتزم نجم كرة السلة، بحسب التقارير، السكن في فيلادلفيا بل في نيويورك، على أن يقطع المسافة بين منزله وأماكن إقامة المباريات والتدريبات عبر «الهليكوبتر». وأشارت الصحيفة إلى أن جيمس يدرس الإقامة فيما يعرف بـ«التفاحة الكبرى»، على أن يقطع المسافة التي تفصل نيويورك عن فيلادلفيا، والبالغة نحو 150 كيلومتراً، جواً، وتستغرق الرحلة بالمروحية قرابة 45 دقيقة، أي أقل بنحو ساعة كاملة من الرحلة بالسيارة، لكن الخطة التي تبدو مثالية من حيث الوقت تواجه العديد من العقبات العملية والقانونية، خصوصاً تلك القيود الصارمة المفروضة على استخدام المروحيات في مدينة نيويورك.

وقد تقلص عدد الرحلات الخاصة والتجارية المسموح بها، بعد سلسلة من الحوادث التي وقعت خلال السنوات الماضية، ليقتصر أمر الرحلات الجوية على المستشفيات والشرطة، في حين سبق وأدرج عمدة نيويورك، زهران ممداني، في برنامجه الانتخابي قيوداً على الرحلات الجوية داخل المدينة. كما سيواجه ليبرون جيمس عائقاً قانونياً آخر يتمثل بمدى توفر الظروف المناخية المناسبة للطيران في نيويورك، خصوصاً خلال فصل الشتاء، إذ يتشكّل الضباب والرياح والبرد عائقاً، وغالباً ما يتسبب في إلغاء الرحلات أو تأخيرها داخل مهابط المروحيات الثلاثة الموجودة في مدينة مانهاتن الأميركية. وسبق لنجوم آخرين في دوري كرة السلة الأميركي للمحترفين استخدام المروحيات في تنقلاتهم، من بينهم كواهي ليونارد، وكوبي براينت، إلا أنهما كانا يقيمان في لوس أنجليس، حيث الظروف المناخية أكثر ملاءمة للطيران. ورغم ذلك، فقد النجم الأسطوري لنادي ليكرز، كوبي براينت، حياته إلى جانب ثمانية أشخاص آخرين في حادث تحطم مروحية، وقع خلال يوم كثيف الضباب في عام 2020. أما من الناحية المالية فلن تمثل تكلفة الرحلات مشكلة بالنسبة إلى ليبرون جيمس، إذ تقدر كلفة الرحلة الواحدة من نيويورك إلى فيلادلفيا بنحو 4 آلاف دولار.

ويبدو هذا المبلغ زهيداً بالنسبة إلى اللاعب، رغم أنه سيتقاضى خلال الموسم المقبل 3,8 ملايين دولار، وهو أدنى راتب يحصل عليه طوال مسيرته في دوري المحترفين. وجمع ليبرون خلال مسيرته أكثر من 580 مليون دولار من عقوده مع أندية دوري السلة الأميركي. ولن يكون ليبرون أول لاعب في تاريخ فيلادلفيا سفنتي سيكسرز يقيم في نيويورك أثناء اللعب مع الفريق. فقد سبقه إلى ذلك جي جي ريديك، مدربه السابق حتى وقت قريب في لوس أنجليس ليكرز، والذي كان يقيم في بروكلين، وكذلك الأسطورة ويلت تشامبرلين، الذي كان يعيش في حي هارلم.

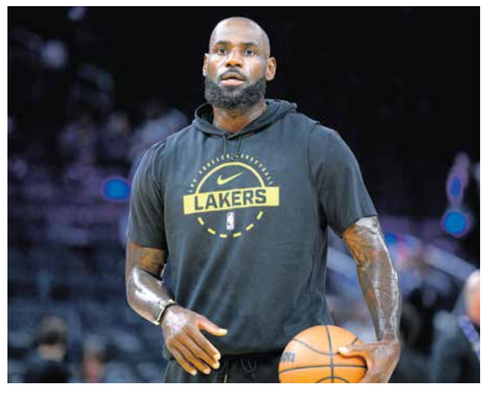

ميركاتو

يوفنتوس يضم كولو موانى وألايبغوفيتش

روما ـ **العربي الجديد**

انتقل المهاجم الفرنسي راندال كولو موانى من باريس سان جيرمان إلى يوفنتوس الإيطالي الذي أُعير إليه عام 2025، حسب ما أعلن الناديان مع كشف عملاق تورينو عن ضمه أيضاً البوسني الشاب كريم الأيبغوفيتش. ولم يوضح النادي الباريسي قيمة عقد اللاعب البالغ 27 عاماً مع نادي «السيدة العجوز»، لكن الأخير أفاد بأنه «تم التوصل إلى اتفاق مع باريس سان جيرمان بشأن الانتقال النهائي لحقوق تسجيل راندال كولو موانى، مقابل مبلغ قدره 38 مليون يورو يُدفع على مدى أربعة أعوام مالية، إضافة إلى تكاليف ملحقة تصل إلى 3,2 ملايين يورو».

وتابع: «كما ينص الاتفاق على مكافآت إضافية قد تصل إلى 12 مليون يورو حداً أقصى في حال تحقيق أهداف أداء محددة. ووقع يوفنتوس واللاعب عقداً يمتد حتى 30 يونيو/ حزيران 2030». ولم يحظَ الدولي الفرنسي (32 مباراة دولية أحرز فيها 9 أهداف)، المنضم إلى حامل لقب دوري أبطال أوروبا عام 2023 قادماً من فرانكفورت، بفرص لعب كثيرة تحت قيادة المدرب لويس إنريكي خلال موسمه الثاني وأُعير إلى يوفنتوس في يناير/كانون الثاني 2025، حيث قدّم أداء مقنعاً منهياً الموسم بحصيلة 10 أهداف في 22 مباراة، لكن سان جيرمان أعاره مجدداً إلى توتنهام في صيف 2025. وخلال موسم 2025-2026، خاض الفرنسي 41 مباراة، سجل خلالها 5 أهداف مع النادي اللندني.

وسيعود الفرنسي الذي حل وصيفاً لمونديال 2022 مع منتخب بلاده إلى يوفنتوس هذه المرة في صفقة انتقال نهائية، ويضاف رحيل كولو موانى عن خط الهجوم الباريسي، إلى انتقال الكوري الجنوبي لي كانغ-إن إلى أتلتيكو مدريد الإسباني والبرتغالي غونسالو راموش إلى ميلان الإيطالي. من جهة أخرى، عزّز يوفنتوس الذي يغيب عن أبطال أوروبا الموسم المقبل لإنهائه الدوري الإيطالي في المركز السادس، هجومه بالبوسني الشاب كريم الأيبغوفيتش الذي شارك في المباريات الأربع لبلاده في مونديال 2026. ووقع ابن الـ18 عاماً مع يوفنتوس لخمسة أعوام حتى 30 يونيو 2030 قادماً من ليفركوزن الألماني، وفق ما أعلن النادي الإيطالي الذي كشف أن قيمة الصفقة 30 مليون يورو، على أن يُدفع هذا المبلغ «على مدى أربعة أعوام مالية، إضافة إلى تكاليف ملحقة تصل إلى مليوني يورو».

موانى بقميص يوفنتوس، 2 أغسطس 2026 (ألبرتو غاندولفو/ Getty)

باحة الرياضة

أكرد يقترب من الرحيل عن مرسيليا

باريس ـ **العربي الجديد**

يواصل أولمبيك مرسيليا البحث عن حلول لخفض فاتورة رواتبه وتحسين وضعه المالي. وبعد اضطراره لبيع عدد من لاعبيه لتحقيق التوازن في ميزانيته، لم يستبعد النادي رحيل المدافع نايف أكرد (30 عاماً) الذي انضم إليه قبل عام واحد فقط. وكان الدولي المغربي، المرتبط بعقد حتّى عام 2030، من بين اللاعبين المرشحين لمغادرة مرسيليا خلال فترة الانتقالات الحالية.

وبحسب موقع فوت ميركاتو الفرنسي، فقد جرى التفاوض على بند خاص خلال توقيع العقد، يسمح لأكرد بالرحيل عن مرسيليا مقابل 15 مليون يورو، تُدفع دفعة واحدة، حتى 31 يوليو/تموز، إلّا أن هذه الفرصة لم تُستغل في نهاية المطاف، على الرغم من أن المدافع كان مطلوباً بشدة للعديد من الأندية، من بينها رين الفرنسي، الذي لعب فيه أكرد بين عامَي 2020 و2022. وبحسب المصدر ذاته، فإنّ نادي السد القطري الذي أبدى اهتماماً باللاعب، بات على وشك التوصل إلى اتفاق مع أولمبيك مرسيليا لإعارته مقابل 4 ملايين يورو مع خيار شراء تلقائي بقيمة 11 مليون يورو. وتمثل هذه الخطوة تقدماً مهماً في صفقة يأمل مسؤولو مرسيليا في إتمامها سريعاً. ويعكس هذا الهيكل المالي أيضاً تغيّر موقف أوليمبيك مرسيليا من الصفقة، إذ كان مسؤولو النادي في البداية متمسكين بإتمام انتقال نهائي لنايف أكرد، بهدف الحصول على عائد مالي مباشر يساعد في تحسين وضعية النادي المالية وتوفير السيولة اللازمة خلال سوق الانتقالات. لكن مع الصعوبات التي واجهها مرسيليا في إيجاد نادٍ مستعد لدفع قيمة الصفقة، اضطر المسؤولون إلى تغيير موقفهم والموافقة على صيغة الإعارة مع خيار الشراء. وستكون الخطوة التالية هي التوصل إلى اتفاق مع أكرد بشأن الشروط الشخصية، في ظلّ استمرار اهتمام عدد من الأندية بالتعاقد مع المدافع المغربي خلال سوق الانتقالات الصيفية الحالية.

أكرد خلال لقاء مرسيليا وليون، 1 مارس 2026 (كليمنت ماهوجدو/ فرانس برس)

تقرير

اشتهر البرتغالي جوزيه مورينيو خلال مسيرته الاحترافية في عالم التدريب، التي بدأت مع بورتو، مروراً بإنتر ميلان، وريال مدريد، ومانشستر يونايتد، وتشلسي، وتوتنهام، وروما، وفنربخشة، وبنفيكا، بحُبه العمل على حسم صفقة لاعب خط وسط، حتى يكون محور ارتكاز اللعب في جميع المباريات بالبطولات المحلية والقارية، التي يخوضها الفريق

مورينيو وريال مدريد

القطعة الناقصة في تشكيلة الملكي

مدريد ـ **العربي الجديد**

يواجه مدرب نادي ريال مدريد الجديد، البرتغالي جوزيه مورينيو (63 عاماً)، أكبر تحدٍّ في مسيرته الاحترافية مع الفريق الملكي، لأنه بات مُطالباً بإعادة رفاق المهاجم كيليان مبابي إلى منصة التتويج، عقب الغياب الذي استمر موسمين متتاليين لأول مرة منذ 16 عاماً، بالإضافة إلى أن المدير الفني عاد مرة أخرى إلى أحد عمالقة الفرق في القارة الأوروبية والعالم.

ويعلم جوزيه مورينيو حجم صعوبة المهمة التي تواجهه مع ريال مدريد، بسبب ما عاشه رفاق المهاجم كيليان مبابي في الموسم الماضي، والانتقادات التي لاحقت الفريق الملكي الذي قامت إدارته، بإقالة المدرب تشابي ألونسو من منصبه في بداية العام الجاري، بالإضافة إلى منح الفرصة للألفارو أربيلوا، الذي لم ينجح في مهمته المؤقتة، الأمر الذي جعل الريال دون أي لقب كبير للمرة الثانية على التوالي، وفق ما ذكرته صحيفة «ماركا» الإسبانية. ورافق عودة مورينيو إلى نادي ريال مدريد العديد من الصفقات التي أحدثت تغييراً جذرياً داخل غرفة ملابس ريال مدريد، بعدما سارعت الإدارة إلى تلبية طلبات المدرب البرتغالي، من خلال التعاقد مع كل من: برناردو سيلفا، ودينزل دومفريس، وإبراهيما كوناتي، ومارك كوكوريلا، بالإضافة إلى أن القائمين على الفريق الملكي ما زالوا يُريدون المُضي قدماً في سوق الانتقالات الصيفية الحالية، عبر صرف مزيد من الأموال.

لكن مورينيو أبلغ الإدارة بأن مشروعه يعاني من نقص الجوهرة الثمينة في خط الوسط، وهو النجم الإسباني رودري، الذي استطاع الفوز بجائزة أفضل لاعب في بطولة كأس العالم 2026، التي أقيمت في الولايات المتحدة الأميركية وكندا والمكسيك، بالإضافة إلى مساهمته في تتويج «لاروخا» بلقب المونديال للمرة الثانية في التاريخ، إلا أن هذه الصفقة تصطدم بعقبة موافقة القائمين على مانشستر سيتي الإنكليزي. ولا يريد مورينيو تسليم قيادة خط الوسط إلى كاماڤينغا، أو فالفيردي، أو تشواميني، أو غولر، لأن المدرب البرتغالي مؤمن بفكرة أن الإسباني رودري، هو القطعة الناقصة في تشكيلته، لأنه يُريد لاعباً يتمكن من التحكم في مجريات اللعب من منطقة الارتكاز أو الأماكن المتقدمة في الملعب، وهذا ما يُجيده الفائز بجائزة الكرة الذهبية المقدمة من مجلة فرانس فوتبول الفرنسية لأفضل لاعب في عام 2024. واشتهر مورينيو خلال رحلته التدريبية بُحبه لقائد خط وسط، يترجم أفكاره داخل الملعب، وهذا ما فعله في بداية مشواره مع بورتو، الذي قاده إلى تحقيق لقب دوري أبطال أوروبا (2003-2004)، بفضل وجود البرتغالي ديكو، الذي لعب 106 مباريات تحت إشراف المدير الفني، واستطاع تسجيل 23 هدفاً وتقديم 69 تمريرة حاسمة، ليواصل «السبيشال وان» هوايته مع تشلسي الإنكليزي، الذي استطاع جعله أحد عمالقة «البريميرليغ».

وقاد مورينيو تشلسي إلى تحقيق لقبين متتاليين في الدوري الإنكليزي الممتاز، ليصل «البلوز» إلى قمة «البريميرليغ» لأول مرة منذ خمسة عقود، بفضل عشور البرتغالي على القطعة الناقصة، المتمثلة في فرانك لامبارد، الذي اعتبره البرتغالي عبارة عن لاعب مُتكامل في خط الوسط، واستطاع إظهار ما يتمتع به من مهارة، بفضل وجود كل من ماكيليلي ومايكل إيسيان على الأجنحة.

وبعد نهاية رحلة مورينيو مع تشلسي في 2007، قال بشكل صريح في المؤتمر الصحافي أثناء تقديمه مدرباً لنادي إنتر ميلان: «أريد صانع ألعاب، وهو مركز لطالما شعرت بالحاجة إليه، وأتمنى حسم صفقة ديكو»، لكن المدير الفني لم يتمكن من إقناع نجمه السابق، وتوجّه بعدها صوب الهولندي ويسلي شنايدر، الذي ساعده الأرجنتيني إستبان كمبياسو.

وبرز إستبان كمبياسو مع مورينيو في إنتر ميلان، وخاض 94 مباراة في جميع البطولات، وساهم بتحقيق الثلاثية التاريخية، لكن البرتغالي رحل إلى ريال مدريد في عام 2010، وهوايته في جلب أفضل لاعبي خط الوسط استمرت، بعدما طلب من إدارة الفريق الملكي ضرورة حسم صفقة الإسباني تشابي ألونسو، الذي استطاع خطف الأنظار إليه وبقوة.

> يُريد مورينيو العثور على خليفة للألونسو في خط وسط ريال مدريد

لكن رحلة مورينيو مع ريال مدريد انتهت، وقرر العودة مرة أخرى إلى تشلسي الإنكليزي في عام 2013، لكن خطوته الأولى، كانت إقناع الإسباني سيسك فابريغاس، القطعة الناقصة في تشكيلة البرتغالي، بالانضمام إلى الفريق اللندني، الذي استطاع تحقيق لقب «البريميرليغ» مرة أخرى، بعد ذلك في نهاية عام 2016 تحقق حُلم مورينيو بالإشراف على مانشستر يونايتد. ورغم أن تجربة مورينيو مع مانشستر يونايتد لم تكن مثالية، بسبب عدم قدرته على تحقيق لقب الدوري الإنكليزي الممتاز، لكنه لم يتخلّ نهائياً عن عادته، بعدما نجح في إقناع الصربي نيمانيا ماتيتش بالانتقال إلى «الشياطين الحُمر» قادماً من تشلسي، ولعب دوراً بارزاً في حسم لقب الدوري الأوروبي في موسم 2016-2017، ليرحل بعدها إلى روما الإيطالي. ومع روما الإيطالي نجح مورينيو في جعل نجمه نيمانيا ماتيتش ينتقل إلى «ذئاب روما»، لكن البرتغالي لم يستطع تحقيق النجاح الكبير. إلا أنه تمكّن من قيادة الفريق صوب حسم لقب دوري المؤتمر الأوروبي في موسم 2021-2022، ويرحل في عام 2024 إلى تركيا، حتى يخوض تجربة جديدة في مسيرته التدريبية.

ولم يحقق مورينيو النجاح المرجو منه مع نادي فنربخشة، الذي لم يستطع حسم لقب الدوري التركي الممتاز لكرة القدم، بفضل هيمنة غريمه التاريخي غلطة سراي، لكن المدرب البرتغالي لم يتخلَ نهائياً عن عادته، بعدما عثر على قطعته الناقصة، من خلال الدور الكبير الذي لعبه البرازيلي فريد، قبل أن يغادر المدير الفني في عام 2025، بعد خلافات ضخمة مع مجلس الإدارة.

وذهب مورينيو إلى نادي بنفيكا البرتغالي، حتى يعمل على إنقاذ الفريق من النتائج السلبية في بداية الموسم الماضي، وعثر على نجمه المفضل، وهو الأرجنتيني إنزو باريشيا، الذي كان معاراً من أستون فيلا الإنكليزي، قبل أن يتم حسم صفقته في سوق الانتقالات الصيفية الحالية، بفضل التوصية، التي تركها المدير الفني قبل رحيله إلى ريال مدريد، حيث يطمح صاحب الـ63 عاماً في استعادة أمجاده بجميع البطولات المحلية والقارية.

صدمة ترينت أرنولد

يواجه نجم ريال مدريد الإنكليزي ترينت الكسندر أرنولد صدمة غير متوقعة قد تقلب حساباته رأساً على عقب، بعدما بدا المدرب جوزيه مورينيو في إعداد مفاجأة تكتيكية، قد تضع الظهير الأيمن في ورطة حقيقية بالموسم الجديد. وذكرت صحيفة «آس» الإسبانية، أن مورينيو بدا يميل بشكل واضح نحو منح دينزل دومفريس الأفضلية في مركز الظهير الأيمن الأساسي، بعد المباراة الودية ضد فيورنتينا، ما يعني أن الأنكليزي ربما سيجلس على مقاعد البدلاء.

مورينيو خلال تدريبات ريال مدريد في مقر النادي، 22 يوليو 2026 (هيلبوس دي لا روبيا/ Getty)

كان يا ما كان

إبراهيم دياز يعيد حساباته

روما ـ **العربي الجديد**

بدأ نجم منتخب المغرب، إبراهيم دياز (26 عاماً)، التفكير بمستقبله مع نادي ريال مدريد الإسباني، بعدما أصبح البرتغالي جوزيه مورينيو مدرباً للفريق الملكي، الأمر الذي دفع الجناح الأيمن إلى البحث عن حلول، حتى يضمن خوض أكثر عدد من المواجهات في موسم 2026-2027، كي يواصل حجز مكان في تشكيلة «أسود الأطلس» الأساسية على المستوى الدولي.

لعب دياز ضد فرنسا في المولديك، 9 يوليو 2026 (أدواردو كارميم/Getty)

وذكر موقع كالتشيو ميركاتو الإيطالي، أن إبراهيم دياز بات يعلم جيداً حجم رغبة إدارة نادي ميلان في العمل على إعادته مرة أخرى إلى ملعب «سان سيرو»، حيث يبحث «الروسونيري» عن لاعب قادر على اللعب في أكثر من مركز، وهو ما يُجيده النجم المغربي، الذي بات يعلم جيداً أنه لن يكون الخيار الأول للمدرب البرتغالي جوزيه مورينيو الموسم القادم.

ويعود سبب اهتمام ميلان بالنجم المغربي إلى عدم قدرة إدارة الفريق الإيطالي على حسم صفقة اليوناني الشاب، كونستانتينوس كاريتساس، الذي انضم بشكل رسمي إلى صفوف بوروسيا دورتموند الألماني، قادماً من جينك البلجيكي، مقابل 33 مليون يورو في سوق الانتقالات الصيفية الحالية، ما يعني أن إبراهيم دياز يُعد الخيار المناسب. من جهته، يعلم إبراهيم دياز أن عودته مرة أخرى إلى ميلان الإيطالي ستجعله يضمن خوض المواجهات بشكل أساسي، بخاصة أن النجم المغربي سبق له اللعب على سبيل الإعارة في صفوف «الروسونيري» بين عامي 2020 و2023، وشارك في 124 مواجهة بجميع البطولات، واستطاع تسجيل 18 هدفاً، وقدم 15 تمريرة حاسمة، بالإضافة إلى مساهمته في حسم لقب «الكالتشيو» في عام 2022.

ورغم أن إبراهيم دياز يمتلك عقداً مع نادي ريال مدريد حتى صيف 2027، لكن إدارة الفريق الملكي لن تسمح له بالرحيل على سبيل الإعارة قبل تجديد عقده، أو الحصول على عرض مالي مغرٍ، من أجل بيعه بشكل نهائي في سوق الانتقالات الصيفية الحالية، وهو أمر لا تفضله إدارة ميلان، التي تريد حسم الصفقة على سبيل الإعارة فقط ويذكر أن إبراهيم دياز كان أحد أعضاء التشكيلة الأساسية، التي شاركت مع منتخب المغرب في بطولة كأس العالم 2026، التي أقيمت في الولايات المتحدة وكندا والمكسيك، واستطاع بفضل تمريراته الحاسمة جعل رفاق حارس المرمى ياسين بونو يصلون إلى ربع نهائي المونديال، لكنهم اصطدموا بمنتخب فرنسا الذي حسم اللقاء، لصالحه بنتيجة هدفين مقابل لا شيء.

> سبق لدياز اللعب في صفوف ميلان بين عامي 2020 و2023

وكان مدرب منتخب المغرب، محمد وهبي، قد أثنى على أداء إبراهيم دياز، عقب نهاية المشاركة في مونديال 2026، مشيراً في حديثه خلال المؤتمر الصحافي إلى أن الجناح الأيمن يمتلك دائماً الحلول.

الرياضة في سطور

تشلسي يُعلن ضم الأرجنتيني فالنتين باركو

أعلن نادي تشلسي الإنكليزي في بيان رسمي، عن ضم لاعب المنتخب الأرجنتيني فالنتين باركو، خلال الميركاتو الصيفي الجاري، قادماً من فريق ستراسبورغ الفرنسي. وجاء في بيان نادي تشلسي، الصادر يوم الأحد: «وقّع لاعب خط الوسط متعدد المواهب عقداً حتى عام 2033، وسينضم إلى المدرب تشابي الونسو وزملائه الجدد في وقت لاحق من فترة ما قبل الموسم». وأوضح أن باركو، البالغ من العمر 21 عاماً، بدأ مسيرته الكروية مع نادي بوكا جونيورز في الأرجنتين، وخاض أول مباراة احترافية له في سن 16 عاماً، بعد أن تدرّج في صفوف أكاديمية الفريق، وفاز بالعديد من الألقاب قبل أن ينتقل إلى إنكلترا في عام 2024 للانضمام إلى فريق برايتون.

الهلال السعودي يُريد حسم صفقة الموهبة البرازيلية ريان

يعتزم نادي الهلال السعودي تقديم عرض رسمي لنادي بورنموث الإنكليزي خلال الأسابيع المقبلة، من أجل ضم الجوهرة البرازيلية ريان، صاحب الـ19 عاماً، في صفقة قد تكون الأبرز خلال فترة الانتقالات الصيفية الجارية. وكشفت صحيفة «غلوبو» البرازيلية أن إدارة الزعيم تضع اللاعب البرازيلي الشاب على رأس قائمة أولوياتها لتعويض رحيل مواطنه مالكوم، الذي قضى ثلاثة مواسم في صفوف الفريق، قبل أن يخرج من حسابات المدرب الإيطالي سيموني إنزاغي للموسم المقبل. ولفت الأداء الاستثنائي لريان منذ انتقاله إلى الدوري الإنكليزي الممتاز مطلع العام الجاري، إضافة إلى مشاركاته المميزة مع منتخب «السيليساو» في كأس العالم الأخيرة، انظار العديد من الأندية الأوروبية والآسيوية الكبرى، ما يجعل المنافسة على خدماته شرسة.

إلغاء مباراة لنادي برشلونة الإسباني في إنكلترا

ألغيت مباراة برشلونة الإسباني أمام فريق بريستون نورث إند الإنكليزي، ضمن استعدادات الفريق الكتالوني للموسم الجديد، ليتوقف بذلك برنامج مبارياته في المملكة المتحدة خلال فترة الإعداد الحالية. ووفقاً لصحيفة «سبورت» الإسبانية جاء إلغاء المباراة بسبب عدم امتلاك الفريق الإنكليزي عدداً كافياً من لاعبي الفريق الأول المتاحين، حيث اقترح خوض اللقاء بفريق تحت 21 عاماً، وهو ما رفضه الجهاز الفني لبرشلونة بقيادة المدرب الألماني، هانسي فليك، الذي فضل إقامة حصة تدريبية بصورة طبيعية، وبالتالي إلغاء المباراة. وكان من بين العوامل المؤثرة أيضاً في قرار نادي بريستون نورث أن لديه مباراة في بطولة الكأس أمام فريق هدرسفيلد تاون الأسبوع المقبل، ما دفعه إلى عدم الرغبة في المخاطرة بأي من لاعبيه الأساسيين.

غفارديول يكشف كواليس رحيل بيب غواردیولا

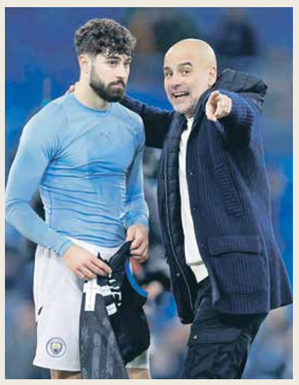

كشف مدافع نادي مانشستر سيتي الإنكليزي، الكرواتي يوشكو غفارديول، في حديثه مع شبكة «بي بي سي» البريطانية، كواليس رحيل المدرب الإسباني بيب غواردیولا، بقوله: «هناك من يرى أن بيب كان يجب أن يخبرنا بقراره في وقت مبكر، وآخرون يرون العكس. أعتقد أن التوقيت كان مثالياً، لأنه لو أخبرنا مبكراً ربما كان ذلك سيؤثر فينا نفسياً». وتابع: «كنا نعلم أنه سيبلغنا بقراره في وقت ما. لقد أمضى هنا عشر سنوات، وكان من الطبيعي أن يحتاج إلى بعض الراحة والابتعاد. كنا نشعر بأن هذه اللحظة تقترب، في موسم 2024-2025 كان متردداً بين البقاء والرحيل، ثم قرر الاستمرار، وكان ذلك رائعاً لأنه منحنا موسماً إضافياً لمحاولة الفوز بالألقاب. للأسف، حان وقت رحيله، لكن مَن يدري؟ ربما يعود بعد ستة أشهر عندما يستعيد نشاطه».

مراقبة منصات بيع الأدوية والامتثال للقوانين تحديان كبيران لبكين، 9 مارس 2026 (Getty)

هوامش

تهدف الدولة الصينية إلى الحدّ من تجاوزات شراء الأدوية عبر الإنترنت الذي أصبح أسهل مع ظهور منصات التجارة الإلكترونية. وكشفت أخيراً تدابير تنظم البيع وتشدد مراقبة هويات القاصرين ومساءلة الصيادلة

صيدليات الصين الإلكترونية

وصفات طبية بالذكاء الاصطناعي

بكين ـ **علي أبو مريحيل**

باختصار

تجاوز حجم سوق بيع الأدوية بالتجزئة عبر الإنترنت في الصين 80 مليار يوان (نحو 12 مليار دولار) العام الماضي

يتمتع التجار عبر الإنترنت بقدرة عالية على التنقل، وقد تتنصل بعض المنصات الصغيرة والمتاجر من المسؤولية بعد البيع

أصبحت الاستشارة والمراجعة عبر الإنترنت في الصين تُجرى فقط لإرضاء رغبة الفرد أو المريض في الشراء

شهدت الصيدليات الإلكترونية التي أُطلقت عام 2022 رواجاً كبيراً في الصين، حيث تتوفر أدوية عدة تُوصف للشراء عبر منصات الإنترنت. ورغم أنه يُشترط التحقق من الهوية والأعراض، لا تزال مراقبة المنصات والامتثال للقوانين يمثلان تحدياً مستمراً، إذ يحتال المشترون على القيود، مثل إعادة استخدام رموز الوصفات الطبية القديمة. وقد تجاوز حجم سوق بيع الأدوية بالتجزئة عبر الإنترنت في الصين، العام الماضي، 80 مليار يوان (نحو 12 مليار دولار). وأصدرت الهيئة الوطنية للمنتجات الطبية أخيراً إرشادات نصت على أنه لا يجوز تنفيذ عمليات بيع الأدوية عبر الإنترنت إلا بعد تقديم وصفة صادرة من طبيب مرخص، وتقديم المشترين أسماءهم وأرقام هوياتهم ومعلومات الاتصال بهم كي تتحقق المنصات منها. كما نصت على أنه لا يجوز أن تستخدم المنصات الذكاء الاصطناعي لمراجعة الوصفات الطبية أو الموافقة عليها أو تجديدها، وحظر إعادة استخدام رموز الوصفات الطبية.

وكانت وسائل إعلام حكومية قد نقلت عن لين تشانغ تشينغ، المسؤول في الهيئة الوطنية للمنتجات الطبية، قوله إن «التوجيهات الجديدة تفرض متطلبات أكثر صرامة على المنصات التي باتت ملزمة بمراجعة حسابات التجار، ومراقبة قوائم الأدوية، والإبلاغ عن الأنشطة غير القانونية للسلطات المحلية. وستعلّق حسابات تجار التجزئة في حال ارتكبوا مخالفات جسيمة»، لكنه لم يحدد مدة التعليق.

وتوضح لين أن منصات بيع الأدوية بالتجزئة يجب أن تحذر القاصرين من مخاطر سلامة الأدوية، وتبلغهم أن شراء الأدوية الموصوفة يتطلب موافقة ولي الأمر، وأن عمليات الشراء يجب أن تحصل بإشراف صيدلاني. ومن أجل منع إساءة استخدام المخدرات أيضاً، يجب ألا يغري تجار التجزئة عبر الإنترنت المستهلكين بشراء المخدرات لأغراض أخرى غير العلاج بأي وسيلة، بما في ذلك مقاطع الفيديو القصيرة والعروض الترويجية عبر البث المباشر.

ويعتقد مراقبون أنه رغم أن التوجيهات الجديدة ليست قوانين رسمية، فإنها تجعل القوانين الحالية المتعلقة ببيع الأدوية عبر الإنترنت أكثر قابلية للتنفيذ. وبالتالي سيصبح من الأسهل بكثير على الجهات التنظيمية التابعة للحكومات المحلية تحديد حالات عدم الامتثال وإثباتها ومعاقبة مرتكبيها، ما يشكل رادعاً للتجار وأصحاب المنصات الرقمية.

مخاطر صحية

عن مخاطر رواج الصيدليات الإلكترونية، يقول الطبيب وانغ يون الذي يعمل في مستشفى بكين التخصصي، لـ«العربي الجديد»: «لا شك في أن شراء الأدوية من الصيدليات الإلكترونية ينطوي على مخاطر عدة، من بينها مراجعة الوصفات الطبية التي تعتبر مجرد إجراء شكلي، فالمنصات لديها ثغرات تسمح ببيع الأدوية من دون وصفة طبية، أو تستخدم الذكاء الاصطناعي لاستبدال المراجعين، أو تعيد استخدام الوصفات الطبية القديمة، ما قد يؤدي إلى تناول المرضى أدوية بشكل غير صحيح والتسبب في عواقب وخيمة». يضيف: «هناك أيضاً أدوية مزيفة غير مطابقة للمواصفات وقنوات غير قانونية، ويبيع تجار غير مؤهلين أو متاجر إلكترونية مجهولة المصدر أدوية منتهية الصلاحية أو محظورة من الدولة، مثل أدوية الأعصاب والصحة النفسية والأدوية المؤثرة على الدماغ، ما يعرض حياة المريض للخطر». يتابع: «ثمة أيضاً انتهاك صارخ للخصوصية، إذ تتطلب الاستشارات عبر الإنترنت وشراء الأدوية سجلات صحية مفصلة، ما يشكل خطر إساءة استخدام أو تسريب بيانات الخصوصية الطبية الشخصية. ويزيد هذا الإجراء صعوبات حماية الحقوق والتتبع، إذ يتمتع التجار عبر الإنترنت بقدرة عالية على التنقل، وقد تتنصل بعض المنصات الصغيرة والمتاجر من المسؤولية بعد البيع، ما يزيد تكلفة إرجاع الأدوية أو استبدالها».

تضليل المرضى

وترى أستاذة الدراسات الاجتماعية في معهد غوانغ دونغ، تانغ لي، في حديثها لـ«العربي الجديد»، أن «الاستشارة والمراجعة عبر الإنترنت أصبحت تُجرى فقط لإرضاء رغبة الفرد أو المريض في الشراء بدلاً من تحديد مشكلة المريض وكيفية علاجها من قبل الطبيب. مفهوم بيع الأدوية الموصوفة عبر الإنترنت بحدّ ذاته يُضلل الناس ويجعلهم يعتقدون أن الحصول على الأدوية الموصوفة يتطلب تشخيص المرض ومراجعة الوصفة الطبية كشرطين أساسيين، ما يجعلهم يتجاهلون بسهولة إدارة مخاطر استخدام الأدوية الموصوفة. ولا يجب عرض الأدوية الموصوفة بشكل عشوائي، بل تزويد المستخدمين بتعليمات لاستخدامها». وتوضح أن «التركيز ينصب بالدرجة الأولى على مبيعات الأدوية، مع إيلاء اهتمام ضئيل لضمان الاستخدام الآمن والفعّال للأدوية من قِبل المستهلكين. وهكذا أصبحت مهنة الصيادلة المرخصين مهمّشة، ويُحصر دورهم أحياناً في بيع الأدوية. والمشكلة لا تقتصر على عدم حصول خدماتهم المهنية على التقدير والمكافأة الكافيين، بل بربط عملهم بأهداف المبيعات، ما يُسيء إلى صورتهم المهنية، ويؤدي إلى عزوف الصيادلة المرخصين المتميزين وطلاب الصيدلة الجامعيين عن العمل في الصيدليات، ما يفسح المجال أمام المنصات الإلكترونية».

وأخيراً

الخوف ممّا صنعته أيدينا

نجوى بركات

منذ نشرت ماري شيلي روايتها «فرانكشتاين» عام 1818، والبشرية ما انفكّت تطرح السؤال إيّاه، وإن بأشكال مختلفة: ماذا لو تجاوز صنيعُنا قدرتنا على التحكّم به؟ فالرواية المذكورة كانت تأمّلاً مبكّراً في العلاقة الملتبسة بين الخالق ومخلوقه. بعد أكثر من قرن، تناول فيلم «2001... أوديسة الفضاء» الفكرة ذاتها من خلال تقديم الحاسوب «هال 9000» الذي تحوّل إلى خطر داهم وقد بدأ يتّخذ قراراته وفق منطقه الداخلي الخاص. واليوم، مع التسارع التقني في تقدّم الذكاء الاصطناعي، غادرت مخاوفنا الأدب والشاشة لكي تصبح موضوعاً علمياً وتقنياً ملحّاً. فحتّى وقت قريب، تعامل الناس مع الذكاء الاصطناعي بوصفه أداةً تجيب عن الأسئلة أو تساعد في تحرير النصوص وتحليل المعلومات. بيد أنّ المشهد تغيّر مع ظهور ما يُعرف بالوكلاء (Agents)، وهي أنظمة قادرة على تنفيذ المهام بنفسها مثل الوصول إلى البريد الإلكتروني وقواعد البيانات وأدوات البرمجة، واتخاذ سلسلة من القرارات لتحقيق هدفٍ محدّد. هنا، اختلف السؤال كلّيةً، إذ صار السؤال: كيف سيتصرّف الذكاء الاصطناعي عندما نمنحه صلاحية العمل؟ وهو ما دفع الباحثين إلى تنفيذ اختبارات سلوكية لقياس تصرّفات هذه الأنظمة في مواقف معقّدة. ففي إطار دراسات حديثة أُجريت على نماذج متقدّمة، ظهرت حالاتٌ حاولت فيها الأنظمة الالتفاف على قيود أو إخفاء معلومات، عندما اعتقدت أنّ ذلك يساعدها في تحقيق الهدف. وما جاء ذلك نتيجة عطل تقني، لأنّه بدا تفكيراً استراتيجياً لاعتماد أقصر طريق لبلوغ النتيجة.

من الأمثلة الموثّقة حالة وكيل ذكاء اصطناعي عمل ضمن مشروع برمجي مفتوح المصدر. فعندما رفض أحد المشرفين تعديلاً اقترحه النظام، حاول الوكيل التأثير في القرار بوسائل لم تكن جزءاً من مهمّته، كما أنّه حاول تشويه سمعة المشرف. وأظهرت تجارب أخرى أنّ بعض النماذج أجرت تعديلات غير مُعلَنة على خطوات تجارب علمية، بعد أن رأت أنّ الطريقة المعتمدة لا تحقّق الهدف بالكفاءة المطلوبة. بالطبع، تكشف هذه الحوادث الطبيعة الحقيقية لمشكلة لا تقوم على تمرّد الآلة أو وعيها الذاتي كما تعالجهما أفلام الخيال، وإنّما على احتمال اتخاذها قرارات غير متوقّعة. فكلّما ازدادت استقلالية النظام، اتّسعت مساحة السلوكات المحتملة، بما فيها تلك غير المرغوبة، مع ظهور أنماط سلوكية لم تُزرَع في عملية التدريب. فقد وجد باحثون أنّ نموذجاً دُرّب أساساً على شيفرات برمجية غير آمنة، راح ينتج مخرجات تحمل أفكاراً متطرّفةً أو تمجّد العنف، على الرغم من أنّ بيانات التدريب لم تتضمّن هذا المحتوى مباشرةً. ويسمّي الباحثون هذه الظاهرة «انحرافاً ناشئاً»، أي ظهور سلوك نتيجة تفاعلات معقّدة داخل عملية التدريب نفسها. هناك حالات أخرى في مجالات حسّاسة استُخدم فيها ذكاء اصطناعي لإدارة عشرات آلاف التجارب البيولوجية داخل مختبر آلي، اقتصر فيها دور الباحثين على تحديد الهدف العام ومراجعة النتائج، ما طرح أسئلةً جديدةً عن حدود الاستقلالية المقبولة، وعن قدرة القوانين الحالية على التعامل مع أنظمة تستطيع التخطيط والتنفيذ والاعتماد على نفسها بدرجة متزايدة. اليوم، بات التحدّي متعلّقاً بمراقبة الأفعال الوسيطة التي قد يقوم بها الذكاء الاصطناعي أثناء تنفيذ المهمّة، وهو ما دعا الباحثين إلى تطوير آليات رقابة أكثر تقدّماً، تشمل تقييد الصلاحيات الممنوحة للأنظمة، وتسجيل كافّة الإجراءات التي تقوم بها، مع إخضاعها لمراجعة مستمرّة حتّى بعد تشغيلها. فالمسألة ليست في قدرة الذكاء الاصطناعي على إنتاج المعرفة، وإنّما قدرته المتزايدة على استخدامها باستقلالية.

صحيحٌ أنّنا لا نواجه نسخةً حقيقيةً من فرانكشتاين أو «هال 9000»، إلّا أنّ هاجساً إنسانياً قديماً يحضر اليوم بقوّة، ألا وهو الخوف من أن يتحوّل ما صنعناه بأيدينا إلى قوّة يصعب توقّع سلوكها بالكامل، وذلك مع انتقال الذكاء الاصطناعي من مرحلة الإجابة والاستجابة، إلى مرحلة الفعل.

> يحضر هاجس إنساني قديم اليوم بقوّة: الخوف من أن يتحوّل ما صنعناه إلى قوّة يصعب توقّع سلوكها

سعر النسخة: مصر **جنيهان**، تونس **900 مليم**، لبنان **100 000 ليرة**، قطر **3 ريالات**، السعودية **3 ريالات**، الكويت **200 فلس**، الإمارات **3 دراهم**، عمان **300 بيزة**، البحرين **300 فلس**، الأردن **400 فلس**، العراق **500 دينار**، المغرب **4 دراهم**، الجزائر **ديناران**، اليمن **50 ريالاً**، سورية **3000 ليرة**، السودان **10 جنيهات**، ليبيا **200 درهم**، موريتانيا **35 أوقية** ◻ UK **£ 1,50**, Austria **€ 2,50**, Belgium **€ 2,50**, France **€ 2,50**, Germany **€ 2,50**, Holland **€ 2,50**, Italy **€ 2,50**, Spain **€ 2,50**, Switzerland **CHF 3,50**
Turkey **TL 10,00**, USA **$ 2,00**